من أجل العراق

الأمم المتحدة في العراق في ٢٠١٩

المكتب الإعلامي لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق

في هذا العدد

ص ٤-٥

السيدة جينين هينيس- بلاسخارت

الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق

تتواجد الأمم المتحدة هنا لمساعدة العراقيين على اغتنام الفرصة لبناء مستقبل أكثر إشراقا...

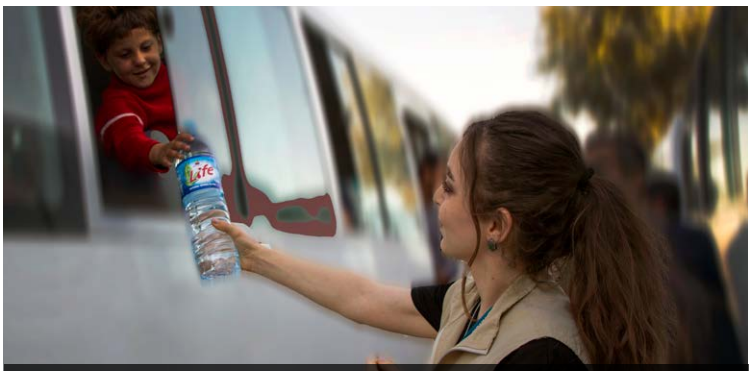

ص ٦

الأمم المتحدة في العراق

حقائق سريعة عن الأمم المتحدة في العراق

ص ٨

مقابلة مع السيدة أليس وولبول نائبة الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية

ص ١١

مقابلة مع السيدة مارتا رويداس نائبة الممثلة الخاصة للأمين العام في العراق/المنسقة المقيمة/منسقة الشؤون الإنسانية

يقوم المكتب الإعلامي في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) بنشر مجلة "من أجل العراق"، ولا تعكس محتوياتها بالضرورة الموقف الرسمي للأمم المتحدة. ويمكن إعادة إنتاج موادها بحرية مع الإشارة الى ما تستحقه المجلة من فضل.

مدير المكتب الإعلامي: سمير غطاس

رئيس التحرير: إيفان جورجيفيتش
هيئة التحرير: خالد دهب، ليلى شامجي، سيليا ثومبسون وفريق الأمم المتحدة القطري

التصميم: سالار عبدالله بريفكاني

ترجمها الى العربية: رشيد جعفر، دينا رمضان، عبد الرحمن الجبوري، عزيزة عيسى، منال عمر، أثير المظفر، ضياء القيسي، قاسم الأسدي.

الأمم المتحدة – العراق
United Nations Iraq

حقوق الصور: المكتب الإعلامي في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، منظمة الأغذية والزراعة، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، المنظمة الدولية للهجرة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، منظمة العمل الدولية، الأمم المتحدة.

العمل الفني: المكتب الإعلامي في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)

للتعليقات والاقتراحات: الرجاء الاتصال بالبريد الألكتروني

unami-information@un.org

موقع الأمم المتحدة في العراق:

http://www.uniraq.org

قنوات يونامي للتواصل الإجتماعي:

http://www.flickr.com/photos/uniraq/
https://www.facebook.com/UnitedNationsIraq
https://twitter.com/UNiraq

ص١٤

مكتب الشؤون السياسية
مقابلة مع السيد مانوج ماثيو مدير مكتب الشؤون السياسية، ببعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق

ص١٦

مكتب المساعدة الانتخابية
مقابلة مع الدكتور أمير آراين كبير المستشارين الانتخابيين ورئيس الفريق المتكامل للمساعدة الانتخابية

ص١٨

مكتب حقوق الإنسان
سؤال وجواب مع السيدة دانييل بيل رئيسة مكتب حقوق الإنسان في العراق

ص٢٢

مكتب التنسيق الإنمائي
مقدمة، إنجازات و أولويات

ص٢٤

يونيتاد
فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش

ص٤٠

مقابلة مع السيدة حميدة لاسيكو ممثلة منظمة اليونيسيف

ص٤٤

السيد بير لودهامر المدير الأقدم لبرنامج العراق في دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام

ص٧٠

سؤال وجواب مع السيدة دينا زوربا ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة

ص٢٦

منظمة الأغذية والزراعة

ص٣٢

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

ص٣٦

مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

ص٤٢

منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم والثقافة

ص٤٦

صندوق الأمم المتحدة للسكان

ص٥٢

برنامج الأغذية العالمي

ص٥٦

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

ص٦٢

المنظمة الدولية للهجرة

ص٦٨

منظمة العمل الدولية

ص٢٨

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ص٣٤

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

ص٤٠

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

ص٤٤

دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام

ص٥٠

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

ص٥٤

منظمة الصحة العالمية

ص٦٠

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية

ص٦٦

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

ص٧٠

هيئة الامم المتحدة للمرأة

الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق

السيدة جينين هينيس-بلاسخارت

وصلت إلى بغداد منذ ما يزيد قليلاً عن عام لتولي مهمة قيادة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بصفتي ممثلة خاصة للأمين العام للأمم المتحدة في هذا البلد.

وقد كان عاماً مميزاً، فقد وصلت مشاركاتنا إلى كافة فئات المجتمع العراقي، من المسؤولين الحكوميين إلى رجال الدين، ومن أبناء الأقليات إلى الشباب، ومن الأحزاب السياسية إلى زعماء المجتمعات المحلية.

نتفق جميعاً أن العراق يمتلك إمكانيات هائلة، بيد أن المثابرة والعمل الجاد والتو افقات السياسية ستثبت أنها عوامل أساسية من أجل الاستفادة القصوى من تلك الإمكانيات. ويتوجب علينا كذلك أن نعترف أن عقوداً سابقة من الاضطر ابات لاتزال تترك أثرها على الحاضر.

وخلال إحاطتي التي قدمتها إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في شباط من عام ٢٠١٩ قلت إن الوقت قد حان لأن ينبذ القادة العر اقيون السياسات الفئوية والتركيز على تلبية الاحتياجات الملحة للمواطنين العر اقيين، وشددت على أن المزيد من التأخير في هذا الأمر قد يهدد استقرار البلاد، وخير مثال على ذلك المظاهرات التي انطلقت في مطلع تشرين الأول الماضي.

إن الشعب العراقي هو من يتحمل عبء أي مأزق سياسي، وهو يدفع الثمن لأن حاجاته ومطالباته بخدمات أفضل لا تجد استجابة لها، حيث لم ينجز إلّا قدر ضئيل بشأن

أعادة البناء والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير فرص العمل والإصلاح القضائي ومحاربة الفساد. ينبغي أن يكون بمقدور العراقيين الاعتماد على حكم ديمقراطي رشيد ومؤسسات دولة تتوفر لها مقومات البقاء. إنهم متيقنون من ذلك ومطالباتهم تأتي بصوت عالٍ وواضح.

ومما لا شك فيه أن نظام حكم ديمقراطي حديث العهد ومتنوع المكونات، يناضل ضد موروث ثقيل من الحقبة الماضية وتحديات جمة في الوقت الحاضر، ينطوي على تعقيدات لا يسهل على أية حكومة التعامل معها. ولم تبرز التحديات الجسيمة في العراق بين ليلة وضحاها وليست هي نتاج أفعال عراقية حصراً، وعلى هذا الأساس لا يمكن حلها على الفور.

إن لائحة الأعمال التي يتعين على العراق القيام بها لائحة طويلة، وإن الطريق إلى السلام الدائم والاستقرار والازدهار الذي يتشارك فيه الجميع ليس بالقصير أو المباشر، بيد أن الرحلة تستحق العناء.

إن أموراً مثل الواقعية والإصرار والتوافق سيكون لها أهمية أساسية في مواجهة تحديات المستقبل، كما ستكتسب المساءلة السياسية والاعتزاز المشترك بتاريخ العراق الغني والآمال المشتركة بمستقبله أهمية مماثلة.

وبنزولهم إلى الشوارع في أكبر حركة تظاهرات جماهيرية في ذاكرة العراق الحديثة، أكد شباب العراق أنهم شديدو الاهتمام بمستقبل بلدهم، وهم حريصون على أن يكون لهم دور مباشر في رسم ذلك المستقبل. إن المستقبل لهم وسيثبت أنهم على حق.

وفي الوقت الذي نستقبل فيه عام ٢٠٢٠، ندرك أن أية أزمة تحمل في طياتها بذور الانفراج والوعد بالتغيير، والأمم المتحدة تتواجد هنا لمساعدة العراقيين على اغتنام الفرصة لبناء مستقبل أكثر إشراقاً لكل الأولاد والفتيات وكل النساء والرجال الذين يسمون هذا البلد الرائع "الوطن".

الأمم المتحدة في العراق

حقائق سريعة عن الأمم المتحدة في العراق

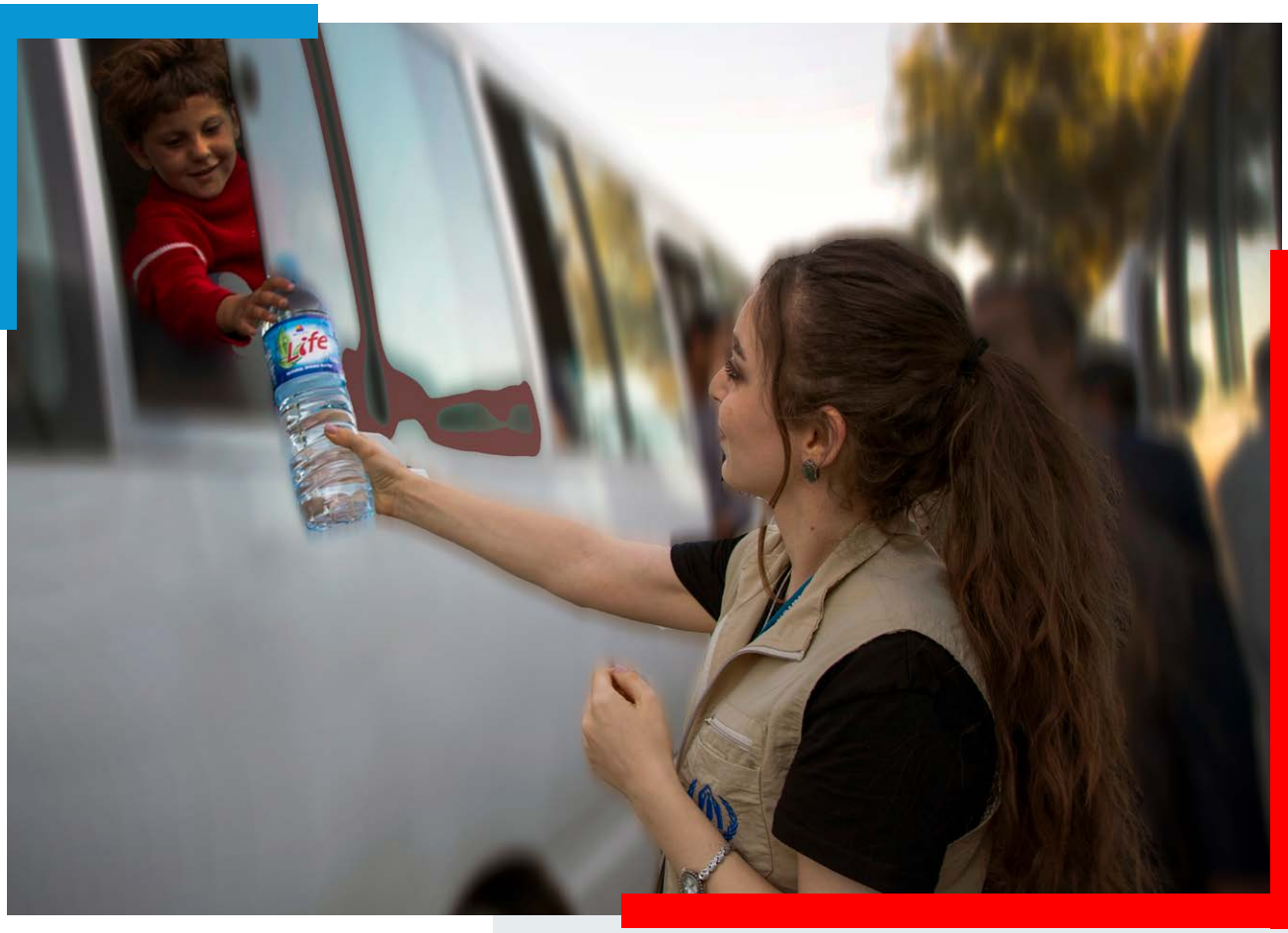

ما هو تفويض يونامي؟

يؤكد قرار مجلس الأمن ٢٤٧٠ (٢٠١٩)، الصادر في ٢١ آيار ٢٠١٩ على استقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامة أراضيه – كما يؤكد أهمية استقرار العراق وأمنه لشعب العراق والمنطقة والمجتمع الدولي لا سيما في ضوء انتصار العراق على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) ويدعم العراق في معالجة التحديات التي يواجهها في الوقت الذي يواصل فيه جهوده لتحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع ويتحول بشكل متزايد لمهمة الانتعاش والتعمير والمصالحة بما في ذلك شرط تلبية احتياجات جميع العراقيين بما فيهم النساء والشباب والأطفال والنازحين والأشخاص الذين ينتمون إلى الأقليات العرقية والدينية.

وتشمل ولاية بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (١) تقديم المشورة والدعم ومساعدة حكومة وشعب العراق في تعزيز الحوار السياسي الشامل والمصالحة الوطنية وتطوير عمليات الانتخابات والاستفتاءات فضلا عن تعزيز الأحكام والإصلاحات الدستورية وتسهيل الحوار الإقليمي وإجراء التعداد. ٢) تعزيزودعم وتسهيل، بالتنسيق مع الحكومة العراقية، المساعدة الإنسانية وتنفيذ العهد الدولي وتحسين تقديم الخدمات الأساسية والإصلاح الاقتصادي والتنمية المستدامة. ٣) تعزيز حماية حقوق الإنسان والإصلاح القضائي والقانوني من أجل تعزيزسيادة القانون في العراق.

تنفيذ ولاية البعثة

وتشارك بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بشكل كامل مع الحكومة وفي شراكة وثيقة مع القيادة السياسية في العراق في تقديم المشورة والمساعدة والدعم بشأن مجموعة من القضايا مثل، من بين أمورأخرى، بناء المؤسسات والإصلاح التشريعي بما في ذلك في قطاع الأمن.

كما تعمل يونامي أيضًا بتنسيق وثيق مع المؤسسات العراقية ، بما في ذلك وسائل الإعلام والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ، في تعزيز قيم المصالحة الوطنية والتسامح والتعايش كجزء من عملية لبناء بيئة تمكينية للمصالحة. وتركز على ضمان الملكية الوطنية والقبول من مكونات المجتمع العراقي بما في ذلك على المستويات السياسية والمجتمعية والإقليمية.

ومنذ إنشائها في عام ٢٠٠٣ لعبت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق دوراً حاسماً في تقديم الدعم لصياغة دستور العراق لعام ٢٠٠٥ والمساعدة في عشر عمليات انتخابية. كما إن المساعدة الانتخابية التي تقدمها بعثة

الأمم المتحدة لمساعدة العراق إلى المؤسسات العراقية تتكامل بشكل كامل مع المشاريع الانتخابية الأخرى التي يتم تنفيذها من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والمنظمة الدولية للهجرة. ويشمل الدعم بناء القدرات والاستشارات للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات بشأن العمليات وتكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيات التصويت الجديدة واللوجستيات الانتخابية والإجراءات والتدريب والاتصالات الاستراتيجية والصياغة القانونية / الشكاوى الانتخابية. كما تقدم المساعدة الانتخابية التي تقدمها البعثة الدعم التشريعي لمختلف لجان الخبراء الفنية في مجلس النواب.

وتضطلع بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) بمجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز احترام وحماية حقوق الإنسان في العراق. وتشمل هذه الأنشطة المراقبة والإبلاغ وتبني القضايا وتقديم المشورة والمساعدة للسلطات في تنفيذ التزامات العراق في مجال حقوق الإنسان وبناء قدرات الحكومة والمجتمع المدني في قضايا حقوق الإنسان. كما تهدف الأنشطة إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان للشعب العراقي ومشاركته الكاملة والمتساوية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وإنهاء الانتهاكات وضمان مساءلة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان وتوفير الإنصاف للضحايا وتمكين العراقيين من المطالبة باحترام وحماية حقوق الإنسان الخاصة بهم والحفاظ عليها.

ووفقا لتفويضها بشأن علاقات الجوار تشارك البعثة باستمرار في تعزيز التعاون بين العراق والكويت كما تدعم كلا الجانبين في البحث عن المفقودين وفي القضية الحساسة المتعلقة بالممتلكات الكويتية المفقودة.

كيف تنفذ الأمم المتحدة مشاريعها في العراق؟

تعمل بعثة الأمم المتحدة لمساعدة للعراق مع الحكومة والشركاء الإنمائيين والإنسانيين ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني لتيسير ودعم المساعدة الإنسانية والإنعاش والمساعدة الحيوية لتنفيذ استراتيجية التنمية والتخطيط والتنسيق للبعثة. وتسهل بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق جهود منظومة الأمم المتحدة لتعزيز التماسك والاستمرارية بين العمل الإنساني والسلام والانتقال إلى التنمية المستدامة.

ومن خلال شبكة ميدانية واسعة النطاق تسهل البعثة الشراكات والمنتديات بين أصحاب المصلحة المتعددين لدعم جهود منظومة الأمم المتحدة المكلفة أثناء المرحلة الانتقالية لما بعد داعش بما في ذلك عودة السكان النازحين واستقرار المناطق المحررة حديثًا والمساواة بين الجنسين والتماسك الاجتماعي والاندماج والإصلاحات الهيكلية والمصالحة المجتمعية.

أين تعمل الأمم المتحدة في العراق؟

تعمل بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) وفريق الأمم المتحدة القطري في جميع محافظات العراق الثماني عشرة وتعمل على مستوى المجتمع والمحافظة والإقليم. ويتم نشر الموظفين الوطنيين والدوليين في جميع أنحاء البلاد ويعملون بالشراكة مع نظرائهم المحليين والإقليميين والوطنيين.

ما هي منظمات الأمم المتحدة التي تعمل في العراق؟

يضم فريق الأمم المتحدة القطري ٢٣ عضوًا ، بما في ذلك ١٥ وكالة مقيمة و ٣ وكالات غير مقيمة: منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واليونيسيف والأونكتاد والأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والإسكوا واليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وموئل الأمم المتحدة واليونيدو وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية ودائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام والمنظمة الدولية للهجرة. (الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد هي الوكالات غير المقيمة.) بالإضافة إلى ذلك، يضم الفريق القطري مجموعة البنك الدولي.

وتم إنشاء فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي إرتكبها داعش (يونيتاد) بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، بتفويض لدعم الجهود العراقية المحلية لمساءلة عناصر داعش عن جرائمهم المرتكبة في العراق من خلال جمع وحفظ وتخزين المواد الاستدلالية للجرائم التي قد ترقى إلى جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

وأبلغ اليونيتاد مجلس الأمن في تقريره الثالث أنه بعد مرور عام على نشره أصبح يعمل بكامل طاقته مع ملاكه الأساسي ومرافقه وممارسات جمع الأدلة وهي موجودة الآن في العراق في حين أن المواد الوثائقية الأولية والرقمية والشهادات والطب الشرعي يتم جمعها بما يتماشى مع أعلى المعايير الممكنة.

ما الفرق بين يونامي وكيانات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في العراق؟

إن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) هي بعثة سياسية أنشئت في عام ٢٠٠٣ بناء على طلب من الحكومة العراقية بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٥٠٠. وفي عام ٢٠٠٧، تم توسيع دورها بشكل كبير بموجب القرار ١٧٧٠.

في حين إن وجود منظمات الأمم المتحدة في العراق قائم على أساس الاتفاقات الثنائية مع الحكومة العراقية.

منذ متى كانت الامم المتحدة موجودة في العراق ولماذا؟

العراق عضو مؤسس في الأمم المتحدة. وتعمل عدد من منظمات الأمم المتحدة في العراق منذ عام ١٩٥٥. وأنشأت منظمات أخرى مكاتبها في أوائل التسعينات ومرة أخرى بعد عام ٢٠٠٣. وتواصل الأمم المتحدة التواجد في العراق للاستجابة لاحتياجات الشعب العراقي ودعم جهودهم لتحقيق مستقبل سلمي ومزدهر.

هل لدى الأمم المتحدة أي تحالف مع مجموعات أو فصائل معينة؟

الأمم المتحدة هي منظمة محايدة تعمل في العراق بناء على طلب من الحكومة العراقية وبالشراكة معها. ولا تفضل الأمم المتحدة أي مجموعات أو فصائل سياسية أو طائفية أو عرقية. وهي تتمسك بأعلى المعايير في تعزيز تكافؤ الفرص بين جميع العراقيين واحترام حقوق الإنسان وتعزيز التمكين لتحقيق مستقبل ناجح وكريم ومستدام لشعب العراق.

كيف تدار يونامي؟

يرأس بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق ويدعمه نائبان أحدهما يشرف على الشؤون السياسية والانتخابية والآخر يشرف على جهود الأمم المتحدة الإنسانية والإنمائية ويؤدي مهام المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في العراق. ويدير البعثة إدارة الشؤون السياسية وشؤون بناء السلام التابعة للأمم المتحدة وبدعم من إدارة الدعم التشغيلي.

ومن خلال قراره ٢٤٧٠ (٢٠١٩)، المتخذ في ٢١ آيار ٢٠١٩ قام مجلس الأمن بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق حتى ٣١ آيار ٢٠٢٠.

ويبلغ عدد كادر البعثة المأذون به ٨٥٢ فردا (٣٣١ دوليا و٥٢١ وطنيا).

ميزانية البعثة لعام ٢٠١٩: ١٠٥,٧ مليون دولار أمريكي.

مقابلة مع

نائبة الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية

السيدة أليـــس وولبـــول

حري بنا أن نفخر بكون بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق هي بعثة أممية ذات قيادة نسوية، ومن شأن ذلك أن يوصل رسالة مهمة مفادها أن الأمم المتحدة ملتزمة بتحقيق التكافؤ بين الجنسين في صفوف قواها العاملة

ما هو أكثر ما تفخرين به في عام ٢٠١٩؟ وهل هناك شيء محدد بارز للعيان من بين ما قمت به أو شاركت بإنجازه؟

أشعر بالاعتزاز حيال عملنا مع الشباب في أنحاء البلد طوال عام ٢٠١٩. وبالطبع فإن دور شباب العراق هو دور محوري بالنسبة لمستقبل بلدهم، وبالنسبة للعديد منهم كان عام ٢٠١٩ عاماً يتميز بصحوة اجتماعية وسياسية. لقد ترأست خلال العام ورشات عمل أقيمت في عدة محافظات في أنحاء البلد لنشطاء شباب من المجتمعات المحلية، حيث أعجبت خلالها إعجاباً كبيراً بالحماس والالتزام الذين تعاملوا بهما مع الأمور السياسية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية في مجتمعاتهم، وبتفاعلهم الحي مع السياسيين والمسؤولين المحليين.

يعد العراق بلداً ذا شعب شاب على نحو استثنائي، حيث لا يزيد عمر ٧٠٪ من سكانه عن ٢٥ عاماً. وتعد الاستفادة من إمكانيات العدد الهائل من السكان الشباب في العراق لإحداث تغيير ذي مغزى محل تركيز ذي أهمية بالنسبة للبعثة. لقد أظهر شباب العراق أنهم يتسمون بالنشاط والابتكار والعمل الاجتماعي والشجاعة في سعيهم لتحقيق مستقبل أفضل. لقد شكّل هؤلاء الشبان والشابات الجزء الأعظم من العراقيين المشاركين في التظاهرات الشعبية الواسعة النطاق في بغداد والعديد من الأماكن الأخرى في البلد منذ تشرين الأول ٢٠١٩. وإنه لأمر مأساوي أن العديد من ضحايا الاستخدام المفرط للقوة وسواها من انتهاكات حقوق الإنسان التي رافقت التظاهرات كانوا من الشباب اليافعين. وظلت البعثة طوال الأشهر الأخيرة المضطربة من عام ٢٠١٩ على اتصال بالمتظاهرين الشباب، وأنا شخصياً تأثرت كثيراً بقدرتهم على الصمود وبشدة

رغبتهم بالتغيير.

لقد كانت إحدى أهم رسائلي لشباب العراق هي حثهم على المشاركة في الانتخابات، سواء كناخبين أو كمرشحين في المستقبل، كي يُسمَع صوتهم وتُسجَّل خياراتهم. أعلم أنهم محبطون من القيادات السياسية الموجودة، بيد أنني آمل أن قانون الانتخابات الأخير سيساعد على الإتيان إلى البرلمان بسياسيين جدد يسهل التواصل معهم ويمكن مساءلتهم. ولا أزال أشعر بعدم الارتياح إذ أدرك الاقبال الضعيف من الناخبين الذي تميزت به انتخابات عام ٢٠١٨، فالممثلون والزعماء السياسيون في العراق لا بد أن يكسبوا ثقة الشباب كي ينخرط الشباب مستقبلاً بثقة في عملية الاختيار السياسي.

قلت في مناسبات عديدة خلال عام ٢٠١٩ أن المرأة ينبغي أن تُمَثَّل تمثيلا كافيا في كافة مستويات صنع القرار في العراق، فما رأيك بالوضع الحالي للمرأة العراقية؟

إن غياب تمثيل المرأة في الحياة العامة العراقية تبقى مسألة تبعث على قلق بالغ بالنسبة لي. إن مشاركة المرأة في هيئات صنع القرار، بما فيها الحكومة، هي للأسف الشديد محدودة، ولا بلد يمكنه تجاهل مهارات وخبرات وتجارب نصف سكانه على هذا النحو. وقد دعت البعثة على نحو مستمر إلى إتاحة فرص حقيقية في عمليات ومناصب صنع القرار السياسية والحكومية أمام العديد من النساء العراقيات المؤهلات. وأنا شخصياً قد تحدثت مرات عديدة علناً عن ضرورة أن يقوم العراق بالمزيد لضمان حصول النساء الموهوبات على فرص لتبوُّؤ مراكز قيادية سواء في البرلمان أو الحكومات المحلية أو القضاء أو الوظيفة العامة أو السلك الدبلوماسي أو المجال الأكاديمي أو الأعمال أو المجتمع المدني. إن العراق، الذي صادق على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) فضلاً عن أُطر دولية أخرى للنهوض بواقع المرأة، يتعين عليه الآن أن يترجم تلك الالتزامات إلى أفعال.

لقد شهدت التظاهرات الشعبية الضخمة التي انطلقت في تشرين الأول من عام ٢٠١٩ انخراطاً ومشاركة على نطاق واسع من النساء، حيث ضغطن بإصرار من أجل إجراء إصلاحات واسعة للتصدي لموروثٍ من المشاكل والمظالم السياسية والاجتماعية والاقتصادية العالقة. إن هذه الحركة تصنع بارقة أمل لإتاحة تعيين النساء ضمن المؤسسات الحكومية بعد إصلاحها. وإنه لمن المخيب للآمال أن هذه الفرصة الفريدة لبناء التنوع في قيادة العراق لم تُدرك لغاية الآن.

ولا زلت معجبة بالأدوار الخلاقة والفعالة التي لعبتها الناشطات العراقيات، بمن فيهن عضوات المجموعة الاستشارية النسوية للبعثة. وخلال عام

٢٠١٩، أثبتت المجموعة الاستشارية أنها مصدر قيّم لتقديم تحليل ومشورة بمستوى نوعي لإدارة البعثة والآخرين حول العديد من الأمور، بما فيها الإصلاح الانتخابي، والعنف الأسري والمراجعة الدستورية الجارية، في حين كان مستوى إشراك خبيرات من النساء في اللجان التي تشكلها الحكومة بشأن الإصلاحات التشريعية والدستورية منخفضاً على نحو مخيب للآمال.

خلال عام ٢٠١٩، كنت مشاركة نشطة من اجل تعزيز المساواة بين الجنسين ضمن صفوف البعثة، فما الذي تقوم به البعثة حاليا لجذب المزيد من النساء؟

حري بنا أن نفخر بكون بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق هي بعثة أممية ذات قيادة نسوية، ومن شأن ذلك أن يوصل رسالة مهمة مفادها أن الأمم المتحدة ملتزمة بتحقيق التكافؤ بين الجنسين في صفوف قواها العاملة، وعلى وجه الخصوص في بلد تواجه المرأة مثل هذه العقبات في الحصول على المناصب القيادية.

وعلى الرغم من تحقيق بعض التقدم ضمن البعثة في تعيين المزيد من الموظفات، لا زال هناك الكثير مما يتعين القيام به في مجال التوظيف والتطوير الوظيفي للاحتفاظ بالموظفات المؤهلات واجتذابهن، سواء الموظفات الدوليات أو العراقيات. وفي الوقت الحاضر تبلغ نسبة الموظفات في البعثة ٢١٪، وهي دون المعدل الموجود في عموم البعثات الميدانية بكثير، ولكنها تمثل تحسناً طفيفاً عن أرقام السنوات الماضية.

تعد حماية الأقليات وتعزيز الحوار بين الأديان جزءا من ولاية البعثة، فكيف عملت في هذا المجال خلال عام ٢٠١٩؟

تواصل البعثة القيام بطائفة من الأنشطة لتعزيز وحماية حقوق الأقليات، فعلى سبيل المثال، عملنا طوال عام ٢٠١٩ مع الطائفة الأيزيدية لمعالجة المشاكل المستمرة التي يواجهونها، بما فيها العقبات التي تحول دون رجوعهم إلى منازلهم على نحو آمن ومستدام، واستمرار الإفلات من العقاب على الانتهاكات المروعة للقانون الدولي التي ارتكبت بحق العديد من العوائل الأيزيدية.

وضمن تواصلي المستمر مع أعضاء مجلس النواب المنتمين إلى جماعات ومجتمعات الأقليات، ألتقي على نحو منتظم مع السياسيين المسيحيين والشبك والأيزيديين. كما نستمر بالتواصل مع الزعماء الدينيين، ففي عام ٢٠١٩، التقيت -على سبيل المثال- مع أساقفة الموصل والبصرة، حيث يلعب كل منهم دوراً فعالاً في المصالحة المحلية ومبادرات التوعية الاجتماعية وتعزيز الحوار بين الأديان. وإضافة لذلك، شددت، خلال تواصلي مع الزعماء العشائريين من محافظتي البصرة والأنبار مثلاً، على دعم الأمم المتحدة لجهودهم الرامية إلى إيجاد حلول للانقسامات الاجتماعية والسياسية على مستوى المجتمعات المحلية، وعلى وجه الخصوص تلك الناجمة عن غياب الاستقرار السياسي في الآونة الأخيرة.

يتعلق جزء من ولاية البعثة (بموجب قرار مجلس الأمن الدولي ٢١٠٧/ ٢٠١٣) بموضوع المفقودين من الكويتيين ورعايا الدول الاخرى والممتلكات الكويتية المفقودة، فما هو الوضع حاليا بالنسبة لهذا الموضوع؟

يسرني أن أقول إن عام ٢٠١٩ كان عاماً مثمراً على نحو استثنائي فيما يخص التطورات في هذا الملف المهم. ولأول مرة منذ ١٥ عاماً تم اكتشاف ما نعتقد أنه رفات مفقودين كويتيين في العراق. وفي شهر آذار من عام ٢٠١٩ قام فريق مشترك من وزارة الدفاع العراقية واللجنة الوطنية الكويتية لشؤون المفقودين وأسرى الحرب باستخراج الرفات من موقعي دفن في محافظة المثنى. وبعد فحوصات أولية في بغداد، تم تسليم الرفات إلى الجانب الكويتي في شهر آب من عام ٢٠١٩، ونأمل أن تؤكد فحوصات الأدلة الجنائية الجارية على الرفات عائديته بشكل قاطع. وقد قدمت البعثة المساعدة لهذه العملية، بما في ذلك إتاحة استخدام طائرتنا في شهر حزيران لتسهيل زيارة فريق من المسؤولين الكويتيين إلى معهد الطب العدلي في بغداد ونقل عينات مختارة من العظام إلى الكويت. إني أعتبر هذا التعاون البنّاء بين السلطات العراقية والكويتية أمراً يبعث على الأمل، وإني كذلك ممتنة للغاية للقيادة القيِّمة والمتواصلة التي قدمتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر ضمن اللجنة الثلاثية المعنية بالبحث عن المفقودين الكويتيين.

ولابد أن أضيف أن الكويت، وخلال ترأسها لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة خلال شهر أيار من عام ٢٠١٩، صاغت ووضعت على جدول الأعمال أول قرار من نوعه لمجلس الأمن بشأن الأشخاص المفقودين خلال النزاع المسلح. وكما أكدت عند حديثي بمناسبة اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري في شهر آب من عام ٢٠١٩، فإن القرار ٢٤٧٤ (٢٠١٩) يُعد أداة مهمة في التطرق إلى حق أُسر ضحايا الاختفاء في معرفة مصير ومكان وجود أحبائهم. إن موضوع المختفين والمفقودين يجد له صدى عميقاً في العراق، حيث فُقد مئات الآلاف من الأشخاص من كافة المكونات خلال عقود من النزاعات المسلحة.

وفيما يخص الممتلكات الكويتية المفقودة، شهد عام ٢٠١٩ إحراز تقدم جوهري، ففي أواخر آب ومرة أخرى في أواخر تشرين الأول، أعاد العراق وجبتين كبيرتين من الكتب تعود إلى المكتبة الكويتية المركزية وجامعة الكويت، وبلغ إجمالي ما تم تسليمه حوالي ٢٤٠٠٠ كتاباً. ومع سرورنا بهذه التطورات، ستواصل البعثة دعوتها إلى إعادة الممتلكات المفقودة التي ما زال أمرها معلقاً، كالأرشيف الوطني الكويتي.

ماهي أولويات الجانب السياسي من عمل البعثة في عام ٢٠٢٠؟ وكيف ترين السبيل إلى تحقيقيها؟ وهل تتوقعين مسارا صعبا؟

من الواضح أن العراق يواجه حالياً تحديات سياسية معقدة على نحو استثنائي. وسوف تكون للأسابيع والأشهر القادمة أهمية حيوية في ترسيخ بعض الاستقرار والقيادة اللذان يحتاجهما البلد أشد الحاجة. ومن بين أكثر القضايا إلحاحاً هي اختيار وتعيين رئيس وزراء جديد، يتوجب أن يكون مقبولاً ليس من جانب الكتل السياسية الكبيرة فحسب، بل أيضاً من جانب المتظاهرين الذين أطلقت جهودهم الشجاعة والمتواصلة هذا التغيير السياسي والاجتماعي اللذَين تشتد الحاجة اليهما. وستسعى البعثة إلى دعم رئيس الوزراء الجديد وحكومته لإنجاز جدول الأعمال السياسي والتشريعي المُعقّد في المرحلة القادمة.

ومن المجالات التي أود التركيز عليها هو الإصلاح الانتخابي، وأنا فخورة بالعمل الذي أنجزه فريق البعثة للمساعدة الانتخابية في إسداء المشورة والاضطلاع بالدعوة بشأن القانون الانتخابي الجديد وقانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. وسوف نعمل بكل ما أوتينا من جهد لتقديم المساعدة للمفوضية بشأن الاستعدادات لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في المستقبل، كون ذلك هو جزء من الحل للانقسام السياسي الذي يعيشه البلد، ولضمان قدرة أفضل على مساءلة القيادات السياسية والتواصل معها. إن النظرة إلى العملية الانتخابية كعملية نزيهة تشكل أمراً مهماً على المستوى الوطني ومستوى المحافظات، وعلى الأخص في المناطق المتنازع عليها. ولا يمكن معالجة الإرث المتمثل بالقيادات غير الخاضعة للمساءلة والفساد المستشري والافتقار إلى الخدمات العامة وتهميش و إقصاء النساء من عمليات صنع القرار إلّا من خلال برلمان ومجالس محافظات تمثل ناخبيها تمثيلاً حقيقياً.

وسوف تتطلب كل هذه الأولويات من الفرق السياسية والانتخابية والمعنيين بالدفاع عن حقوق الإنسان في البعثة، سواء العاملين في بغداد أو في المكاتب الميدانية في أنحاء العراق، مواصلة التوفيق بين العديد من المهام والمسؤوليات. وأبقى فخورة ومعجبة بما حققوه من إنجازات في ظروف شديدة الصعوبة خلال عام ٢٠١٩، ولا شك لدي أنهم سينبرون لمواجهة تحديات عام ٢٠٢٠.

مقابلة مع

نائبة الممثلة الخاصة للأمين العام في العراق/المنسقة المقيمة/منسقة الشؤون الإنسانية

السيدة مارتا رويداس

كيف ترين دورك كنائبة الممثلة الخاصة للأمين العام في العراق/المنسقة المقيمة/منسقة الشؤون الإنسانية تشرفين على الجهود الإنسانية والتنموية للأمم المتحدة في العراق؟

كان عام ٢٠١٩ هو أول عام يعمل فيه فريق الأمم المتحدة القطري في العراق وفقاً للآلية الجديدة لإصلاح المنظومة الإنمائية. إذاً في الواقع فقد تطورنا قليلاً. ويعني ذلك أن آلية التنسيق تتغير قليلاً وبالتأكيد تتغير الأدوات أيضاً. لهذا فقد بذلنا جهداً هذا العام لوضع إطار جديد للتعاون ستعمل المنظومة الإنمائية من خلاله.

وقد توصلنا إلى مسودة أولية ولكن بالنظر إلى كيفية تطور الوضع في العراق، من المحتمل أن نؤجل البدء في التنفيذ بسبب الغموض في الساحة السياسية.

وعلى الأقل فقد عملنا بصورة مشتركة كمنظومة إنمائية للتوصل إلى مجموعة متفق عليها من النتائج والمخرجات التي يمكن قياسها فيما يتعلق بالنتائج الإنمائية. وهذه خطوة جيدة إلى الأمام.

ما هي المجالات ذات الأولوية التي تم فيها تنفيذ معظم المشروعات الإنسانية والإنمائية لعام ٢٠١٩؟

بالنسبة للبرنامج الإنساني، لم يختلف الأمر كثيراً عن الأعوام الماضية، بمعنى أنه لا يزال هناك عمل لدعم السكان المقيمين في مخيمات. ولا يزال هناك عدد غير قليل من سكان المخيمات. ولكننا بدأنا في التطور نحو إيجاد حلول دائمة، وهو ما يعني محاولة تحويل الأشخاص من وضع المخيمات إلى حلول أخرى.

دعني أشرح لك قليلاً. في ذروة أزمة داعش كان هناك ٦ ملايين نازح. وبعد عامين ونصف، عاد أكثر من ٤ ملايين شخص إلى ديارهم.

وكان لدى هؤلاء الذين عادوا حل سهل للعودة – كانت منازلهم قائمة، وربما كانوا بحاجة إلى ترميمها، لكن بشكل عام كانت إعادة إلحاقهم بمجتمعاتهم الأصلية ممكنة بالقدر المستطاع.

ويحتاج ما تبقى من النازحين نهجاً مختلفاً، دعماً أكثر فعالية للعودة إلى ما يشبه الوضع

الطبيعي. وبالنسبة لهؤلاء، نحتاج إلى وضع برنامج دعم منظم من أجل حلول دائمة. وخلال العام الماضي، عملنا كثيراً على إيجاد بدائل لهؤلاء النازحين. وبالطبع هناك برامج إنسانية منتظمة للدعم مثل النقد والصحة والتعليم والإسكان ودعم الاستعداد للكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والزلازل. وكل ذلك يقع ضمن نطاق ولايتنا الإنسانية.

وتشكل الحلول الدائمة حزمة دعم تتطلب المساعدة الإنسانية والإنمائية. وفي تلك الحالات هناك تأكيد كبير على بناء التماسك الاجتماعي في المجتمع المحلي. ويتضمن ذلك التوظيف والعمل مع المجتمع المحلي وما إلى ذلك.

وهناك كذلك مكون تنمية البنية التحتية، الذي يساعد برنامج تحقيق الاستقرار على دعمه واستمر في تقديمه في ٢٠١٩. وقد عملنا في الجانب الإنمائي أيضاً على تقوية العناصر المؤسسية، مثل وزارتي التربية والصحة. كما نعمل في الدعم القانوني والخدمات الاستشارية لمساعدة الحكومة على تطوير نظم قوية لسيادة القانون.

ويجب أن أشير إلى مكون قوي آخر يتم تطويره وهو التنمية الزراعية وإدارة الموارد الطبيعية. فعلى الرغم من أننا لا نزال نشطين في المناطق المحررة، إلا أن الكثير لا زال يحدث في جنوب العراق مثل البصرة.

شهدنا في عام ٢٠١٩ أزمة إنسانية مستمرة، خاصة مع آخر التطورات في سوريا وتدفق اللاجئين السوريين إلى العراق. ما الذي قامت به الأمم المتحدة لمساعدة هؤلاء المحتاجين؟

لا يزال السوريون في إقليم كردستان في مخيمات داخل دهوك وحولها. وكان التدفق الجديد للاجئين متواضعاً، حوالي ٢٠ ألف. وبما أن العدد الحالي هو ما يقرب من ٢٥٠ ألف، لذا لم يكن من الصعب استيعاب العدد الإضافي وهو ٢٠ ألف، خاصة وأن السلطات الكردية كانت على أهبة الاستعداد لاستقبال التدفق الجديد. وحيث أن معظم اللاجئين السوريين الذين عبروا الحدود من الكرد، كان من السهل استيعابهم ضمن السكان الحاليين، وتم السماح لهم بمغادرة المخيم إذا كان لديهم مورد رزق خارج المخيم.

على الرغم من الصعوبات، استمرت أسرة الأمم المتحدة في إيصال المساعدات إلى المتضررين في المناطق المحررة حديثا. هل أنت راضية عما تم تحقيقه حتى الآن؟

يمكننا دائماً القيام بالمزيد. ولكنني راضية عن

> **يحتاج ما تبقى من النازحين نهجا مختلفا، دعما أكثر فعالية للعودة إلى ما يشبه الوضع الطبيعي. وبالنسبة لهؤلاء، نحتاج إلى وضع برنامج دعم منظم من أجل حلول دائمة**

قدرتنا على القيام بما صممنا على القيام به. وبالطبع لا يزال هناك صعوبات في دمج العائلات المرتبطة الى داعش ولكننا نعمل على تلك الحالات ونحقق بعض التقدم.

وقد حققنا الأهداف التي وضعناها لأنفسنا، و أنا راضية بهذا الصدد.

لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة مشاركة قوية في جهود إعادة الإعمار في المناطق المحررة حديثا. هل يمكنك اطلاعنا على المزيد حول ذلك؟

عليّ القول بأن هذا الأمر أكثر بطئاً. وبالطبع فإن مكون تحقيق الاستقرار سريع إلى حد ما، ولكن ذلك الأمريتعلق فقط بالبنية التحتية وهي أسهل من الناحية الفنية. أقول "فقط" ولكننا لا نزال في حاجة إلى المزيد من الدعم في البنية التحتية. وتتطلب أغلب الأعمال بعيدة الأمد مثل التوظيف وتطوير النظم الصحية ونظم الإسكان والتعليم والمصالحة وسيادة القانون جهداً بعيد الأمد ويحتاج إلى مؤسسات لها دعم قوي. وأعتقد أن هذه الخطة لا تزال معلقة.

في عام ٢٠١٩ أطلقت الأمم المتحدة نداءات للتمويل لمساعدة العراقيين. ما هو تقييمك لاستجابة المانحين؟

هناك نداء سنوي. ويتم إطلاق خطة الاستجابة الإنسانية في كانون الأول من العام السابق مع الاستعراض العام للعمل الإنساني العالمي. وفي الحقيقة فقد أطلقنا نداء عام ٢٠٢٠ في شهر كانون الأول. ولدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خطة خاصة للاستجابة للاجئين ويتم إطلاقها بشكل منفصل.

وبصفتي منسقة الشؤون الإنسانية، أقوم بمراقبة خطة الاستجابة الإنسانية وتراقب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خطة الاستجابة للاجئين. وفيما يتعلق بخطة الاستجابة الإنسانية فقد كان معدل استجابة المانحين مرتفعاً. وأعتقد أنه ينبغي علينا الشعور بالرضا. ويثق المانحون في تقديمنا للأساس التحليلي لما نطلبه. ويبدو أنهم يثقون أيضاً في قدرتنا على الإنجاز ووضع التقارير بشأن ذلك الإنجاز. ويعتمد الأمر على طريقة احتساب التمويل، إلا أننا وصلنا إلى ٩٠٪ من التمويل الذي طلبناه وهي نسبة مرتفعة على المستوى العالمي.

كان عام ٢٠١٩ غنيا ولكنه مليء بالتحديات للعراق وأسرة الأمم المتحدة في البلاد. ما هو أكثر الأمور مدعاة للفخر في ٢٠١٩؟

أعتقد أن أهم الأمور هي النهوض بخطة الحلول الدائمة والتقدم في جهود عودة العائلات المرتبطة بداعش وإعادة تأهيلهم. وهذان الأمران مرتبطان بالتأكيد. وهي خطة صعبة فيما يتعلق بالقضيتين، ولكننا نحقق التقدم فيهما. وبشكل أساسي هذه هي القضية الرئيسية إذا أردنا اختيار عنصر من الأجندة الإنسانية والتنموية ككل.

ما هي العقبات الأساسية التي واجهتكم عام ٢٠١٩ وكيف تغلبتم عليها؟

من قال إننا تغلبنا عليها؟ عقبات كبرى؟ لقد قلت إننا حققنا بعض التقدم فيما يتعلق بالعائلات المرتبطة بداعش وهذا حقيقي، لكن هناك مقاومة كبيرة في حل هذا الكم من القضايا. وبالطبع نتفهم من أين تأتي المقاومة. إنها مسألة تاريخية. ولكن إذا لم يتم حلها لن يكون لدينا مجتمع طبيعي وأساس متين للمستقبل.

والجيد هو أننا، وبشكل فردي، وفي محافظات مختلفة تمكنا من النهوض بهذه الخطة في عدة مجالات. وتمكنا مع وزارة الداخلية من العمل على إصدار وثائق ثبوتية شخصية للكثير من الأشخاص الذين لا يمتلكون هذا الحق الأساسي في المواطنة.

وهذا هو أحد المجالات التي واجهنا فيها تحديات ولكننا نعمل على حلها.

وهناك أحد التحديات التي ظهرت نهاية العام لذلك لا أعرف كيف سيتم حلها وهي المسائل المتعلقة بالوصول.

فقد شهدنا زيادة في منع أو تعطيل الوصول، عندما نعجز عن الوصول إلى بعض المجتمعات المحلية التي تحتاج للمساعدة بسبب مشكلة إصدار تصاريح الوصول أو في نقاط التفتيش التي لا تعترف بصلاحية هذه التصاريح في العديد من الحالات.

ما هي أولويات يونامي في المجال الإنساني والتنموي لعام ٢٠٢٠ وما هي أكبر التحديات؟

سيستمر إيلاء الأولوية للتقدم في القضيتين المتلازمتين وهما الحلول الدائمة والعائلات المرتبطة بداعش. لهذا سوف نعمل بقوة من أجل حلهما.

ما هي بعض التحديات الكبرى؟ مرة أخرى الوصول هو القضية الجوهرية التي يجب علينا التغلب عليها.

وسيكون علينا أن نرى كيف ستتطور الأمور في العراق لنفهم إن كان هناك احتياجات إضافية لم نتوقعها ينبغي علينا التصدي لها أو إذا كان علينا تأجيل بعض البرامج التي خططنا لها. وحالياً هناك حالة من عدم اليقين.

مقابلة مع

مدير مكتب الشؤون السياسية، ببعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق

السيد مـــانوج ماثيـــو

> تقدم البعثة المشورة والدعم للحكومة العراقية والشعب العراقي حول تعزيز الحوار السياسي الشامل والاستقرار على المستوى الوطني والمجتمعي

هل من الممكن تلخيص العام ٢٠١٩ من وجهة نظر مكتبكم؟

كان العام ٢٠١٩ عاما مليئا بالاضطرابات في السياسة العراقية حيث شهدت البلاد أكبر موجة من الاحتجاجات في تاريخها الحديث واستقالة رئيس الوزراء. وقد ساهمت كل هذه الأحداث في انعدام الاستقرار السياسي وزادت من الضغط على مكتب الشؤون السياسية ببعثة الأمم المتحدة حيث يواصل مهام ولايته. وخلال عام ٢٠١٩، كان الاستقرار السياسي والعلاقات بين المجتمعات والعلاقة بين بغداد وأربيل من عناصر هذه الولاية والتي شهدت تطورات مهمة خلال العام.

كيف يحاول مكتب الشؤون السياسية دعم الاستقرار السياسي؟

تقدم البعثة المشورة والدعم للحكومة العر اقية والشعب العراقي حول تعزيز الحوار السياسي الشامل والاستقرار على المستوى الوطني والمجتمعي. في عام ٢٠١٩، دعم المكتب المساعي الحميدة للممثلة الخاصة للأمين العام في العراق، السيدة جينين بلاسخارت، لتيسير الحوار بين القيادات السياسية للتخفيف من حدة الصراعات وتعزيز التماسك الاجتماعي. واستمر المكتب في التواصل مع الأطراف السياسية من المستويات الوطنية والتنفيذية إلى المستوى المحلي، مع التركيز على احتياجات النساء والشباب والاشخاص الذين ينتمون إلى أقليات عرقية ودينية.

كيف تؤثر الاحتجاجات في العراق على مكتبكم؟

بالطبع، بسبب تأثيرها على البلاد والتعبير عن المظالم السياسية، كانت الاحتجاجات محور عمل المكتب من حيث فهم الأسباب الكامنة ومر اقبة الأحداث ودعم الحوار السياسي. ومع تزايد الاحتجاجات، لعبت الأمم المتحدة دورا هاما في الوساطة والتواصل بين المتظاهرين والحكومة والاطراف السياسية. وقد دعم مكتب الشؤون السياسية هذه العملية بشكل مباشر، بالاتصال مع كل المستويات وتيسير الاجتماعات للسماح لأكبر قدر من الأطراف من التعبير عن آرائها وكسب فهم الأطراف الأخرى.

لقد ذكرت العمل على المستوى المجتمعي، كيف ساهم مكتبكم في ذلك؟

كانت ورش العمل الخاصة بالشباب إحدى المساهمات الهامة والعملية في تحسين العلاقات على المستوى المجتمعي، حيث أقام المكتب خلال عام ٢٠١٩ وفي جميع أنحاء البلاد هذه الورش بالتشاور مع الحكومة وبدعم من الشركاء المحليين. وقد هدفت هذه الورش إلى دعم الأجيال العر اقية الشابة من خلال بناء القدرات في بناء السلام، وحل النزاعات والسلام والمجتمعي. وقد منحت المشاركين الفرصة لتبادل وجهات النظر في التحديات التي تواجههم، ومناقشة الحلول ووفرت تواصلا مباشرا مع المسؤولين الحكوميين بما في ذلك المحافظون وأعضاء البرلمان.

كيف كان شكل تلك الورش؟

عقدت الورش على مستوى المحافظات واستمرت لمدة ثلاثة أيام. خلال اليومين الأولين، شاركت مجموعة متنوعة من الشباب في الجلسات لمناقشة مشاركة الشباب في بناء السلام والاستقرار المجتمعي وكذلك الاستراتيجيات للتعامل مع الصراع في المحافظة. وفي اليوم الثالث ينضم السياسيون من المحافظة إلى الحوار مع الشباب حول التحديات التي تواجه المحافظة لإنشاء قنوات اتصال بين الشباب وصناع القرار مما يزيد من معرفة صناع القرار باحتياجات الشباب وأولوياتهم.

خلال عام ٢٠١٩، جمعت ورش العمل هذه نحو ٤٠٠ مشارك بما في ذلك ١٦٢ أمرأه شابة. وحتى الآن، عقدت الورش في ١٤ محافظة. وقد تم تأجيل أربعة منها لكنها ستعقد خلال عام ٢٠٢٠. وستختتم هذه الورش بعد ذلك بعقد اجتماع وطني للشباب تتم فيه دعوة الرئاسات الثلاث وقيادات الكتل السياسية.

هل شاهدت تقدما بشأن العلاقات بين بغداد واربيل؟

إن العلاقة الجيدة بين الطرفين هامة لاستقرار العراق ككل. ولدى يونامي تفويض بدعم محاولات الحكومة العر اقية وحكومة إقليم كردستان لحل القضايا العالقة بينهما عبر الحوار. في عام ٢٠١٩، قامت البعثة بتيسيروالإبلاغ عن تواصل متز ايد بين الحكومتين. وقد أدى التقارب الملحوظ بين بغداد وأربيل إلى الإعلان عن اتفاق مبدئي على تقاسم النفط والعائدات في تشرين الثاني ٢٠١٩. ومن ألمأمول أن يمثل تنفيذ هذا الاتفاق حقبة جديدة من الثقة والتعاون من عام ٢٠٢٠ فصاعدا.

كيف ترى عام ٢٠٢٠؟

سيكون عام ٢٠٢٠ عاما مليئا بالتحديات للعراق- هناك حكومة جديدة ينبغي أن تشكل، هناك مظالم سياسية مشروعة بحاجة إلى معالجة كما أن هناك احتمالية لإجراء انتخابات. وستحتاج كل هذه القضايا إلى مشاركة فعالة من قبل البعثة انطلاقا من ولايتها. وسيدعم مكتب الشؤون السياسية قيادة البعثة في العمل مع القيادات السياسية العر اقية لمعالجة القضايا العالقة مثل الإصلاحات الدستورية، والعلاقات بين بغداد وأربيل، والمناطق المتنازع عليها، وسن التشريعات والتمثيل الديمقراطي. وسيعمل المكتب على ضمان حصول ممثلو المجتمعات، بما في ذلك المتظاهرون، وقيادات المرأة والشباب، والأقليات والقيادات الدينية على مساحة للقيام بدورفاعل في عمليات صنع القرار التي ستشكل مستقبلهم ومستقبل العراق.

مكتب المساعدة الانتخابية

"جميع الديمقراطيات الحديثة تجري انتخابات، ولكن ليست كل الانتخابات ديمقراطية"

مقابلة مع

كبير المستشارين الانتخابيين ورئيس الفريق المتكامل للمساعدة الانتخابية

د. أميـــر آرايـــن

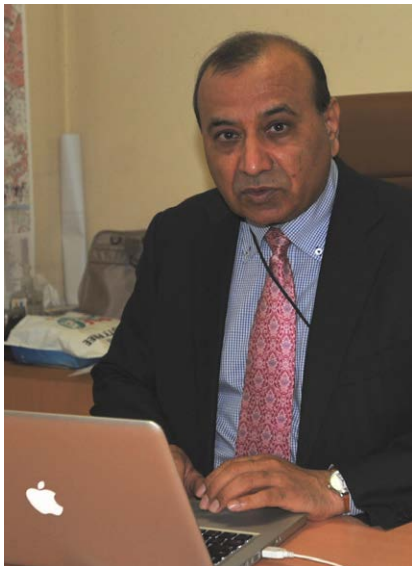

ماهي أهم إنجازات مكتب المساعدة الانتخابية التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق خلال عام ٢٠١٩؟

كان عام ٢٠١٩ عاما مَلِيئًا بالتحديات بسبب تقلب المناخ السياسي، بالإضافة إلى النجاحات التي تحققت في توفير المساعدة الانتخابية الفنية للحكومة العراقية والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

وخلال عام ٢٠١٩ ظل مكتب المساعدة الانتخابية يعمل بنشاط مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في دعم الاستعدادات لانتخابات مجالس المحافظات والتي من المقرر إجراؤها في انيسان ٢٠٢٠ وألغيت فيما بعد.

وقدم مكتب المساعدة الانتخابية التابع لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق (يونامي) المساعدة الفنية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في بلورة خطتها الاستراتيجية لمدة أربع سنوات (٢٠١٩-٢٠٢٢). وجزء أساسي من عملية التخطيط الاستراتيجي كان إجراء وتيسير ورشة عمل لمدة خمسة أيام. بعد ذلك، تم وضع إطار واضح للتخطيط الاستراتيجي وتمت الموافقة عليه من لجنة التخطيط الاستراتيجي ومجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

في عام ٢٠١٩ كثف مكتب المساعدة الانتخابية عمله مع مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات واللجنة القانونية لمراجعة سلسلة من الانظمة المتعلقة بالانتخابات ومراجعة عدد من مسودات الإطار

القانوني للانتخابات. إضافة إلى ذلك، عمل الفريق مع اللجنة القانونية في مجلس النواب لمراجعة الإطار القانوني للانتخابات. وقدم مكتب المساعدة الانتخابية مختلف التوصيات لمقترحات قانون مجالس المحافظات وكذلك إلى اللجنة الرئاسية للإصلاح الانتخابي ولمشروع مقترحات مجلس الوزراء حول قانون مجلس النواب وقانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات مع تسليط الضوء على المواضيع التي ينبغي معالجتها من قبل اللجنة وتحديد التوصيات للخيارات الأنسب في سياق البيئة العراقية.

استعرض المكتب الأحكام المقترحة لتعديل قانون الانتخابات بما في ذلك التوضيح بشأن توزيع المقاعد وضرورة تعزيز متطلبات تمثيل المرأة، وقدم مقترحاته بناء على التجارب المقارنة و أفضل الممارسات في البلدان الأخرى.

يعد تسجيل الناخبين من أهم الجوانب في العملية الانتخابية، فجودة السجل الانتخابي تؤثر على نتائج الانتخابات وتحدد مصداقيتها. ولكي تكون الانتخابات نزيهة، ينبغي أن يشمل سجل الناخبين جميع المكونات وشرائح المجتمع دون أي تمييز.

وفي هذا الصدد، قدم مكتب المساعدة الانتخابية التابع للبعثة إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في إقليم كردستان المساعدة الفنية لإجراء ورشة عمل لمدة ثلاثة أيام حول تسجيل الناخبين. وكان هدف الورشة هو توعية المشاركين حول الجوانب المختلفة لتسجيل الناخبين بناء على المبادئ المعمول بها. وكان التدريب ضروريا لتمكين المفوضية من اتخاذ قرار بشأن تسجيل الناخبين وتحديث سجل الناخبين.

ويقدم مكتب المساعدة الانتخابية المساعدة الفنية المتواصلة للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في إقليم كردستان فيما يتعلق بتبني الممارسات الانتخابية الجيدة التي تهدف إلى تحسين قدرات الهيئة الانتخابية في مختلف المجالات الفنية. في هذا السياق طلبت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في إقليم كردستان من مكتب المساعدة الانتخابية في يونامي تقديم المساعدة الفنية في تحديد/تطوير المواد التدريبية وتقديم سلسلة من برامج التدريب الانتخابي والتي كان منها "أساسيات التدريب". وقد استجاب المكتب للطلب من خلال توفير خبير لتقديم جلسات لمدة أربعة أيام حول "أساسيات التدريب" لنحو ٥٤ مشاركا. وكان هدف الورشة الأساسي النظر في النظرية والتطبيق وتحديد نقاط القوة والتحديات التي يواجهها كل واحد من الميسرين.

قدم خبير تكنولوجيا المعلومات في مكتب المساعدة الانتخابية تقييما سريعا لقدرات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في إقليم كردستان، وتم إجراء ورشة عمل تدريبية مكثفة لمدة ثلاثة أيام حول "أساسيات تصور وإدارة البيانات" لما مجموعه ١٥ موظفا.

أجرى المكتب بالاشتراك مع وحدة النوع الاجتماعي في يونامي ورشة عمل حول العمليات الانتخابية التي تراعي النوع الاجتماعي وساعد في تشكيل نقاط تنسيق النوع الاجتماعي في مكاتب الانتخابات الميدانية. ومن الموضوعات التي تم تناولها الأطر الدولية والوطنية التي تعزز من مشاركة المرأة السياسية، والدورة الانتخابية ومراعاة النوع الاجتماعي في العمليات الانتخابية.

وتم تحديد دور نقاط تنسيق النوع الاجتماعي في تعزيز الوعي بمراعاة النوع الاجتماعي في العمليات الانتخابية في مكاتب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في إقليم كردستان على مستوى المحافظات عبر العمل مع المنظمات غير الحكومية.

ما هي التحديات في عام ٢٠١٩؟

واحدة من أكثر تجارب التعلم من العمل في الانتخابات في العراق هو أننا تعلمنا أن نكون متيقظين ومستعدين لأية مفاجأة. وهذا صحيح بالنظر إلى تقلب النقاشات المستمر بشأن جدول الانتخابات ومقترحات تعديل قانون الانتخابات. وغالبا ما يتم عرضه كاتفاق سياسي، يمكن أن يلغى أو يتحول إلى شيء آخر بعد فترة قصيرة. وهذا حقيقي، فعلى سبيل المثال، أعلن عن إجراء انتخابات مجالس المحافظات في ١ نيسان ٢٠٢٠ إلا أنه وبعد فترة وجيزة تأجلت دون ذكر تاريخ جديد لإجراء الانتخابات. ويؤثر هذا التذبذب في عملية الاستعداد للانتخابات و أيضا على تخصيص الموظفين والموارد.

وما زال العراق يمثل بيئة صعبة للعمليات الانتخابية حيث لا يزال الوضع الأمني متقلبا.

كانت مراجعة نظام تكنولوجيا المعلومات للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات تحديا آخر لهذا العام. كان هناك صراع طويل ومستمر لتحديد الشركات ذات المصداقية التي يمكن أن تدقق في نظام إدارة النتائج بالمفوضية وبدأ هذا منذ قيام مجلس المفوضين بتطبيق آليات التصويت الالكتروني العام الماضي. واستجابة لطلب المفوضية، قدمت البعثة كتاباً يتضمن أربع شركات إضافية، استبعد اثنان منهما لعدم ملائمتهما بينما تخضع الشركتين الأخريين لمراجعة من المخابرات العراقية. وحتى الآن، لم توقع المفوضية أي عقد مع شركة تدقيق.

وكانت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في إقليم كردستان ممتنة للمساعدة التي يقدمها مكتب المساعدة الانتخابية وتم إرسال كتب للإدارة العليا في البعثة لتقديم المزيد من الدعم. ونظرا لعدم وجود دائم لموظفي مكتب المساعدة الانتخابية في مكتب أربيل، كان من الصعب في بعض الأحيان توفير الدعم الفني المستمر لمساعدة هذه المؤسسة.

كيف ترى عمل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات خلال الأعوام القليلة القادمة؟

ينبغي أن تركز المفوضية على تعزيز جهودها لتحسين تصور الجمهور لها كمؤسسة مستقلة قادرة على إجراء الأنشطة الانتخابية بشفافية وبمساءلة كاملة أمام الجمهور بعيدا عن أية ضغوط أو تدخلات سياسية. وسيعتمد النجاح في هذا الأمر على الاصلاحات المؤسسة المستقبلية مثل عملية اختيار مجلس المفوضين في المفوضية حيث ستؤدي الشفافية إلى تبديد الشكوك في وجود تأثيرات خارجية وتأييد سياسي في المجلس.

ان أهم عنصر في الانتخابات يتمثل بتشجيع الناخبين على الاقتراع، ويكون أداء الديمقراطيات أفضل عندما يدلي عدد أكبر من الناس بأصواتهم. تبقى مهمة تثقيف الناخبين من بين مهام المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، ومن الضروري التصدي لمفهوم ان الصوت الواحد لا يصنع الفارق، ومن الضروري ان تستحدث المفوضية طرائق لتحسين إقبال الناخبين على الانتخابات فضلاً عن إعداد استراتيجيات الرسائل الفعالة.

وينبغي ان تتصدر قضية تمثيل الجنسين والأقليات ضمن أعضاء مجلس المفوضين والمدراء العامين ومدراء الأقسام وموظفي المفوضية أهداف المؤسسة القصيرة والطويلة الأمد حتى يتحقق وجود عددٌ كافٍ من النساء وممثلي الأقليات في ملاك المفوضية.

أخيراً، إعداد المفوضية لتحقق الاكتفاء الذاتي تتمتع بالقدرات الأساسية لبناء الموظفين المؤهلين والحفاظ عليهم وقادرة على تشريع وتحديث الأطر القانونية، وكما أسلفنا، مفوضية قادرة على ان تحظى بثقة الجمهور، مما يمهد الطريق لمغادرة مكتب الأمم المتحدة للمساعدة الانتخابية الحالي.

مكتب حقوق الإنسان

سؤال وجواب

مع رئيسة مكتب حقوق الإنسان

السيدة دانييل بيل

ما هو تقييمك لوضع حقوق الإنسان في العراق خلال عام ٢٠١٩؟

شهد هذا العام تحسنا ملحوظا في الوضع الأمني مما أدى إلى آثار إيجابية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، من أهمها انحسار عدد الضحايا من بين المدنيين مقارنة بالسنوات السابقة. وعلى الرغم من هذا التطور الإيجابي، لا يزال هناك قلق كبير بشأن حقوق الإنسان في إقامة العدل واحترام حقوق الإنسان خلال المظاهرات والحصول إلى التعليم وحماية حقوق الأعراق والجماعات الدينية المتنوعة في العراق وغيرها.

في العام ٢٠١٩، عزز مكتب حقوق الإنسان بالبعثة الشراكات القائمة و أنشأ أخرى جديدة مع الحكومة العراقية لدعم الجهود الرامية إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان لجميع العراقيين. وهذا ضروري للحفاظ على التنوع والتماسك الاجتماعي، وبناء القدرة الفعالة لمواجهة التطرف العنيف الذي يعد ضروريا لاستقرار العراق على المدى الطويل. تتم مشاركة النتائج بانتظام مع السلطات المعنية ونقدم توصيات مفصلة لمعالجة وضع حقوق الإنسان.

ما هي التطورات التي لاحظتموها في العراق في عام ٢٠١٩؟

فيما يتعلق بحماية المدنيين، كان عدد الضحايا المدنيين في صفوف المجتمعات المحلية أقل بكثير.

وبشكلٍ عام، اتسم عام ٢٠١٩ بانخفاض كبير في الاضرار المرتبطة بالنزاعات حيث بلغ عدد الضحايا المدنيين ٩٠٧ (بضمنهم ١٠٤ طفل) وهو أدنى عدد تم تسجيله منذ بدأ مكتب حقوق الإنسان في بعثة اليونامي تسجيل اعداد الضحايا في عام ٢٠٠٨. وعلى سبيل المقارنة، سجل المكتب في عام ٢٠١٨ ٢,٣٩٦ إصابة في صفوف المدنيين و٨,٠٧٩ في عام ٢٠١٧ بما يؤكد التدني الكبير في اعداد الضحايا بعد هزيمة تنظيم داعش في كانون الأول ٢٠١٧. وكانت أعداد الضحايا قد بلغت ذروتها في عام ٢٠١٤ إبان النزاع مع تنظيم داعش حينما بلغت أعداد الضحايا من المدنيين ٣٥,٤٠٨ ضحية.

ما الذي حدث أثناء الاستعراض الدوري الشامل الخاص بالعراق أمام مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١٩؟

في ١٤ تشرين الثاني ٢٠١٩، شاركت الحكومة العراقية بنجاح في الاستعراض الدوري الشامل الثالث الذي ينظمه مجلس حقوق الإنسان

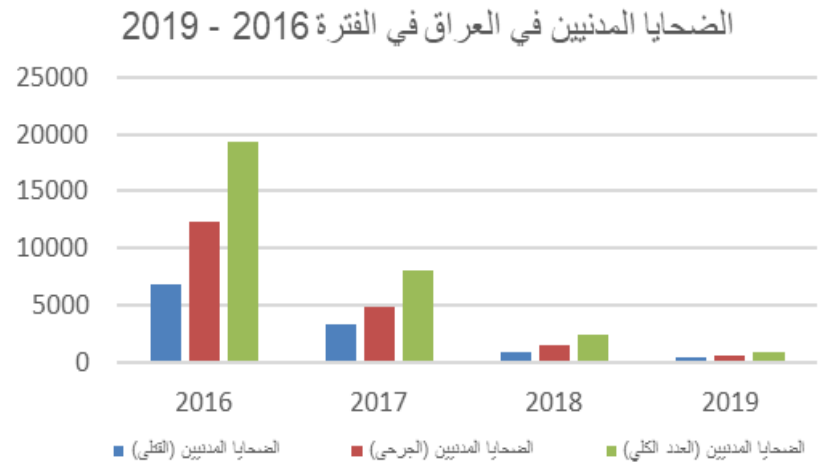

اتسم عام ٢٠١٩ بانخفاض كبير في الاضرار المرتبطة بالنزاعات حيث بلغ عدد الضحايا المدنيين ٩٠٧ (بضمنهم ١٠٤ طفل) وهو أدنى عدد تم تسجيله منذ بدأ مكتب حقوق الإنسان في بعثة اليونامي تسجيل اعداد الضحايا في عام ٢٠٠٨

للمرة الثالثة في جينيف. وترأس الوفد العراقي وزير العدل حيث قدم سرداً تفصيلياً بشأن تنفيذ التوصيات التي نتجت عن الاستعراضين الأول والثاني وبضمنها ما يتعلق بحقوق المرأة و إقامة العدل وحقوق الأقليات والناجين في مرحلة ما بعد النزاع والتعليم. وتحدث ١١٠ ممثل من ممثلي الدول الأعضاء في المناقشة التي تلت ذلك وهي شهادة على اهتمام المجتمع الدولي في وضع حقوق الإنسان في العراق.

ما الذي فعلتم لتعزيز إسهام المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في آليات الهيئات المشكلة بموجب المعاهدات وإسهامها في الاستعراض الدوري الشامل؟

في عام ٢٠١٩، نظم مكتب حقوق الإنسان في البعثة ١٣ جلسة لبناء القدرات ضمت ٢٣٠ مشارك ومشاركة يمثلون منظمات المجتمع المدني والشبكات والمدافعين عن حقوق الإنسان في بغداد والبصرة وأربيل وكركوك والموصل والنجف ونينوى والسليمانية. وشجعت هذه الجلسات تبادل الأفكار وساعدت في كشف الإمكانات الموجودة لدى المشاركين ليساهموا في إعداد التقارير الموازية لآليات الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات وعملية الاستعراض الدوري الشامل لإيصال بواعث القلق التي لدى الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وإسماع صوتها.

ماذا فعلتم بشأن حماية حقوق الإنسان خلال التظاهرات؟

يرصد مكتب حقوق الإنسان في البعثة وبشكل نشط التظاهرات الجارية وأجرى المكتب أكثر من ٥٠٠ مقابلة مع الضحايا والشهود والأسر والسلطات الحكومية خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٩. ولاتزال حماية المتظاهرين الذي يشاركون في التظاهرات التي يغلب عليها الطابع السلمي تشكل باعث قلق كبير مع نهاية العام.

ان أكثر الانتهاكات جسامةً لحقوق الإنسان التي جرى توثيقها إبان التظاهرات شملت مقتل ٣٦٢ متظاهراً (كان من بينهم ١٧ طفلاً) وإصابة ٢,٢٨٦ اخرين على يد قوات الأمن وجماعات وصفت "بالميليشيات". وإضافة الى ذلك، وثق المكتب حالات تعذيب ومعاملة غير إنسانية ومهينة والاختطاف وحالات الاعتقال والاحتجاز التعسفي. وقد أصدر المكتب ثلاثة تقارير عامة أعرب فيها عن هذه المخاوف وطالب بمساءلة الجناة وشدد فيها على ضرورة إعادة النظر في التوجيهات المعمول بها بشأن استخدام القوة المميتة وغير المميتة وحماية الحق في حرية التعبيروالتجمع السلمي.

كيف يقدم المكتب الدعم للجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في إقامة العدل بما في ذلك عقب إنهاء سيطرة تنظيم داعش؟

في عام ٢٠١٩، تعاون المكتب بشكل وثيق مع مجلس القضاء الأعلى ووزارة العدل بشأن إقامة العدل وتنفيذ برنامج لمراقبة المحاكمات وزيارة أماكن الاعتقال. وأثارت النتائج قلقاً بالغاً بشأن حماية واحترام حقوق الإنسان في إقامة العدل وغياب معايير المحاكمة العادلة الأساسية للأشخاص المتهمين بالانتماء لتنظيم داعش وحماية حقوقهم في المحاكمات المتعلقة بدعاوى مكافحة الإرهاب.

في الفترة ١ كانون الثاني – ٣١ تشرين الأول ٢٠١٩، رصد المكتب ٧٩٣ جلسة محاكمة بضمنها جلسات محاكمة تحقيقية وبتركيز على الدعاوى المرتبطة بالإرهاب في مختلف أنحاء البلاد. وفي كانون الثاني ٢٠٢٠، نشر المكتب بالاشتراك مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقريراً مع مخرجاته تحت عنوان: حقوق الإنسان في ظل إقامة العدل في العراق: المحاكمات بموجب قوانين مكافحة الإرهاب وآثارها على العدالة والمساءلة والتماسك الاجتماعي عقب مرحلة تنظيم داعش. ويخلص التقرير الى انه لم يتم احترام معايير المحاكمة العادلة الأساسية وأن الانتهاكات التي تم تأشيرها تتعلق بالمساواة أمام المحاكم وجلسات المحاكمة العادلة في ظل عدم فاعلية الدفاع والقدرة المحدودة في الطعن بالأدلة. ومما يزيد من تعقيد هذا الوضع هو الاعتماد المفرط على الاعترافات والمتابعة غير الكافية بشأن الادعاءات المتكررة بالتعذيب وسوء المعاملة مما يزيد من جوانب الحرمان والمخاوف المرتبطة بغياب المحاكمات العادلة التي يواجهها المتهمون. وتشير التوصيات ان وجود نظام قضائي قوي وشفاف وعادل يعد شرطاً أساسياً للدولة الديمقراطية التي تبعث على الثقة بمؤسساتها وتعزز بدورها التماسك الاجتماعي والقدرة على مواجهة التطرف العنيف.

إضافة الى ذلك، وضع المكتب برنامجاً منهجياً لرصد المعتقلات. وفي الفترة من تموز – كانون الأول ٢٠١٩، زار المكتب ٤٩ مركز احتجاز في مختلف أنحاء العراق. ويهدف البرنامج الى دعم جهود الحكومة العراقية الرامية الى تعزيز حماية حقوق الأفراد رهن الاحتجاز وإيجاد السبل الفاعلة الكفيلة لمنع التعذيب وسوء المعاملة. وعلى نحو مماثل، دعم المكتب الحكومة العراقية في تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي المرقم ٢٤٢٧ الذي أصدره المجلس بتاريخ ٢١ حزيران ٢٠١٩ وهو القرار الأول من نوعه الذي يصدره المجلس بشأن الأشخاص الذين يعتبرون في عداد المفقودين في النزاعات المسلحة.

وتم تقديم الدعم ايضاً لجهود الحكومة العراقية بشأن حماية الأفراد من حالات

الاختفاء القسري ومتابعتها. وفي هذا الخصوص، قدم المكتب ملاحظاته على مشروع قانون حماية الأفراد من الاختفاء القسري والذي عرض على طاولة مجلس النواب بتاريخ ٢٩ حزيران ٢٠١٩.

وتقدم البعثة الدعم ايضاً لفريق التحقيق الأُممي لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش وفقاً للولاية التي أناطها به مجلس الأمن بمقتضى القرار رقم ٢٤٧٠ لعام ٢٠١٩.

ما الذي أنجز في عام ٢٠١٩ لمعالجة العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي؟

طيلة عام ٢٠١٩، لايزال تعزيز وحماية حقوق النساء والفتيات في العراق مصدر قلق، مع تحقق بعض التقدم الملحوظ بيد ان العمليات التشريعية التي طال انتظارها لاتزال معطلة. وإضافة الى ذلك، يواصل المكتب توثيق حالات القتل المتصلة بالنوع الاجتماعي (ما يعرف أيضا بجرائم الشرف).

وكان مقترح قانون الناجيات الايزيديات تطوراً رحبت به بعثة اليونامي في مجال حماية الناجيات الايزيديات. وقدمت رئاسة الجمهورية مشروع القانون الى مجلس النواب بتاريخ ٧ نيسان ٢٠١٩ ومن المنتظر ان يتم عرضه على البرلمان. ويعد مشروع القانون بمثابة إشارة واضحة ان الحكومة العراقية تساند المكون الايزيدي، وخصوصاً الناجيات، لضمان المساءلة عن الأعمال الوحشية التي إرتكبت بحقهم. ومن بين جملة أمورأخرى، يشكل مشروع القانون منتدىً لمناقشة قضية الأطفال المولودين نتيجة العنف الجنسي وحمايتهم في القوانين العراقية. وسيواصل المكتب دعم شركاء الأمم المتحدة والدعوة في هذه العملية لشمول الناجين من المكونات الأخرى في هذا القانون، وبضمنهم الرجال والأولاد وتوسيع تعريف العنف الجنسي ليتضمن الزواج القسري والاستعباد الجنسي.

وعلى نحو مماثل، رحبت البعثة بالفتوى التي أصدرها رئيس المجلس الروحاني الايزيدي الأعلى بتاريخ ٢٤ نيسان ٢٠١٩ التي أكد فيها على الترحيب بعودة الناجين من جرائم تنظيم داعش الى المكون الايزيدي. ومع ذلك، يواصل مكتب حقوق الإنسان في البعثة الدعوة الى حماية الأطفال المولودين نتيجة العنف الجنسي الذي تعرضت له النساء الايزيديات ذلك أن المجتمعات المحلية التي تنحدر منها امهاتهم لا تزال تنبذهم. وتتطلب هذه الحالة المقلقة تحديداً إلى إيجاد حلول ملائمة وعملية لتمكين الأمهات من العودة إلى مجتمعاتهن المحلية مع أطفالهن.

وفيما يتعلق بتعزيزوحماية حقوق المرأة، شارك

المكتب في الدعوة إلى مشروع قانون مكافحة العنف الاسري والذي اجتاز المرحلة الأخيرة من المراجعة ومن المنتظر ان يتم تقديمه إلى مجلس النواب. وقدم المكتب المساعدة الفنية للحكومة العراقية بشأن إدماج المبادئ والمعايير الدولية لحقوق الإنسان في مشروع القانون. وعلى سبيل المثال، قام كل من مكتب حقوق الإنسان في البعثة ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا يومي ١٩ و٢٠ أيلول ٢٠١٩ وبدعم من شركاء الأمم المتحدة الآخرين بتنظيم ورشة عمل فنية في بيروت، لبنان، مع أعضاء من مجلس شورى الدولة مما مكن من إجراء مناقشات حاسمة و إيجاد حلول للأحكام اللازمة لضمان حماية الناجين والأشخاص المعرضين لخطر العنف الاسري. وإضافة الى ذلك، دعم مكتب حقوق الإنسان المشاورات والدعوة فيما بين منظمات المجتمع المدني والمنظمات النسوية والحكومة وشركاء الأمم المتحدة المعنيين.

وفي عام ٢٠١٩، واصل المكتب رصد عمليات القتل المتصلة بالنوع الاجتماعي (التي تعرف أيضا بجرائم الشرف) ووثق المكتب ٢٨ حالة قتل بما في ذلك في بغداد و إقليم كردستان والمحافظات الأخرى في جميع أنحاء العراق. ولا يزال القلق السائد يتمثل في اختراق الهياكل الاجتماعية العراقية ودليلاً على ضرورة بذل المزيد من الجهود وان يكون هناك التزاماً أقوى لضمان حماية النساء والفتيات من هذه الجرائم البشعة. وفي هذا الصدد، سيواصل المكتب الدعوة إلى إلغاء المواد ١٣٠ و١٣١ و١٢٨ و٤٠٩ من قانون العقوبات والتي تخفف من عقوبة جريمة القتل عندما ترتكب باسم الشرف.

ما الذي تم عمله بالنسبة لتعزيز وحماية الحق في التعليم للجميع؟

ونفذ المكتب برنامجاً جديداً لدراسة إمكانية الحصول على التعليم في مجتمعات ما بعد النزاع في العراق. ويبحث التقرير الأول في سلسلة من التقارير الحق في التعليم في العراق تحت عنوان: أثر تركة سيطرة تنظيم داعش على إتاحة فرص التعليم. وفي عام ٢٠١٩، أجرى المكتب ٢٣٧ مقابلة ومشاورات جماعية مع الأطفال والشباب والآباء والمعلمين، بما في ذلك في مخيمات النزوح، من المناطق التي كانت تحت سيطرة تنظيم داعش. وشخصت النتائج تحديين رئيسيين محددين تواجهها هذه المجتمعات، يتمثل أولهما بعدم وجود سبل مناسبة للعودة إلى التعليم والتي يمكن من خلالها معالجة الفجوة المعرفية التي نجمت عن سنوات من ترك التعليم. أما التحدي الثاني فيتمثل بمحدودية فرص الحصول على الوثائق الثبوتية التي تمكن من التسجيل في المدارس.

وسيواصل مكتب حقوق الإنسان في البعثة في عام ٢٠٢٠ الدعوة إلى ضمان حصول جميع الأطفال العراقيين على التعليم ويخطط المكتب لعقد مناقشات المائدة المستديرة مع السلطات الاتحادية والمحلية والأطراف الفاعلة في المجتمع المدني المعنية من أجل تحديد حلول محددة وعملية، وسيتم إصدار تقرير ثان يركز على حصول الفتيات والشابات على التعليم.

كيف تعالج بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق حقوق أبناء المجموعات العرقية والدينية المتنوعة في العراق؟

إن احتضان الأعراق والطوائف الدينية المتنوعة في العراق أمرٌ بالغُ الأهمية لاستقراره على الأمد البعيد. وقد عمل مكتب حقوق الإنسان في البعثة طيلة عام ٢٠١٩ بطرق مختلفة لتهيئة حيز للحوار بين السلطات الاتحادية والمحلية و أبناء المجتمعات المحلية والمجتمع المدني وذلك بغية الاستماع إلى بواعث القلق و إيجاد الحلول.

وفي كانون الثاني ٢٠١٩، أصدرت لجنة القضاء على التمييز العنصري توصياتها إلى الحكومة العر اقية بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان للأقليات. ودعماً للجهود التي تبذلها الحكومة لتنفيذ هذه التوصيات، نظم المكتب ١٢ مناقشة مائدة مستديرة شارك فيها المسؤولون الحكوميون والمفوضية العليا المستقلة لحقوق الإنسان في العراق والمنظمات غير الحكومية وبضمنهم ممثلون عن الأقليات من مختلف الأماكن. ونتيجةً لذلك، تم تشكيل فريقي عمل من الأقليات لإيجاد حيزبين السلطات الحكومية والمجتمعات المحلية المتضررة من أجل إيجاد حلول للتحديات القائمة. وإضافة الى ذلك، صدرتوجيه حكومي في آذار٢٠١٩ لإصداروثائق هوية موحدة للغجر الروما في العراق بما يضمن تكافؤ فرص الحصول على التعليم والصحة والخدمات الأساسية الأخرى لهم.

ونفذ المكتب طيلة عام ٢٠١٩ حملة للدعوة في كل أنحاء البلاد من أجل تعزيز حقوق الأقليات وحماية الأقليات الدينية. وجابَ مهرجان سينمائي لحقوق الإنسان أنحاء العراق إذ جرى عرض مجموعة مختارة من ٢٤ فيلماً قصيراً عن حقوق الإنسان تنافست في مهرجان الأفلام ٣x٣ الذي نظم في بغداد. مكن هذا المهرجان الكتاب العر اقيين وصانعي الأفلام والمخرجين والممثلين من عرض مواهبهم من خلال لفت الأنظار إلى التحديات التي تواجهها الأقليات الدينية وزيادة الوعي بقضايا حقوق الإنسان. وفي الفترة بين شهري آذاروآب، نظم المكتب ٣٦ فعالية قصيرة من فعاليات مهرجانات الأفلام في ١٧ محافظة من أصل ١٩ محافظة حضرها ٤١٥٨ عراقي وعر اقية.

وبحلول نهاية عام ٢٠١٩، قدم المكتب الدعم لمشاريع فنية تمثلت بإقامة جداريات جسدت قضايا حقوق الإنسان التي تهم الشعب العراقي في سبع محافظات. وشملت القضايا التي جرى تجسيدها العنف الاسري وزواج الاطفال والتمييز والفساد. وتم نشر الجداريات في محافظات الأنبار والنجف وكربلاء والموصل وميسان والناصرية والبصرة وبغداد بهدف تعزيز مناقشة حقوق الإنسان في الأماكن العامة.

ما هي أولويات مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة لعام ٢٠٢٠؟

في عام ٢٠٢٠ - سيواصل مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق دعم جهود الحكومة العر اقية لتنفيذ استر اتيجيتها الوطنية لحقوق الإنسان وتحديد فرص التعاون الناشئة الجديدة.

وتشمل أولويات مكتب حقوق الإنسان بالبعثة في عام ٢٠٢٠ ما يلي:

- تعزيز حماية حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل بما في ذلك القضايا المتعلقة بمكافحة الإرهاب.
- تعزيز وحماية حرية التعبير والتجمع السلمي وتوسيع الفضاء الديمقراطي والمدني.
- دعم التنوع والتماسك الاجتماعي وحماية حقوق أفراد الأقليات العرقية والدينية من خلال عدم التمييز بما في ذلك الحصول على التعليم وتوثيق مبادرات السلام المحلية.
- تعزيز المساواة وتعزيز حماية حقوق المرأة بما في ذلك القضاء على القوالب النمطية التميزية والتحامل ضد النساء والفتيات المنتميات إلى الأقليات العرقية.
- تعزيز المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي والحاضر بما في ذلك معالجة حالات الاختفاء القسري.
- الإنذار المبكر وحماية حقوق الإنسان في العراق بعد انتهاء النزاع.
- مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز الدعم للناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات.
- تعزيز حماية الأطفال ولا سيما الأطفال المتأثرين بالنزاع أوقيد الاحتجاز.

وفي عام ٢٠٢٠ سيركز مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق أيضًا على حماية المجتمعات المهمشة والضعيفة بما في ذلك النازحين من خلال توثيق وتقديم معلومات عن الأشخاص الذين عاشوا في مناطق كانت تحت سيطرة داعش سابقًا. ومن القضايا الأخرى التي سيعمل مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق عليها هي الاختفاء القسري وحماية الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام والتعاون مع المفوضية العر اقية العليا لحقوق الإنسان والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في إقليم كردستان والمدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين.

مكتب التنسيق الإنمائي

مقدمة:

يصادف عام ٢٠١٩ العام الأول لتنفيذ إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تعزيز قدرات مكاتب المنسقين المقيمين بوصفه أحد الجوانب البالغة الأهمية في رؤية أمين عام الأمم المتحدة في أن تتمتع منظومة مكاتب المنسقين المقيمين بالاستقلالية والتمكين والحيادية.

ما هو دور مكتب التنسيق الإنمائي في دعم تنفيذ ولاية البعثة؟

إن مكتب التنسيق الإنمائي (DCO) هو القسم الذي يقدم الدعم الفني والاستشاري لنائبة الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق- المنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية- في تنفيذ ولاية البعثة بشأن تقديم الدعم للعراق في جهوده لبسط الاستقرار وإعادة الإعمار والتنمية. والمكتب مكلف على وجه الخصوص بقيادة فريق الأمم المتحدة القطري في رسم الاستراتيجية وفي تخطيط وتنفيذ ومراقبة البرامج الإنمائية، وكما هو محدد في إطار الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي المستدام (UNSDCF) وفي الإطار الاستراتيجي المتكامل (ISF).

كيف يقوم مكتب التنسيق الإنمائي بذلك الدور؟

يقوم مكتب التنسيق الإنمائي بتنفيذ ذلك الدور من خلال أربعة أنشطة رئيسية، هي: (١) تأسيس وإدامة الشراكة مع الأطراف العراقية العاملة في المجال الإنمائي، (٢) التخطيط وتقديم التقارير والدعوة لصالح التنمية في العراق، (٣) دعم فريق الأمم المتحدة القطري في "توحيد الأداء"، (٤) رصد وتقييم العمل التنموي في العراق. ويقيم مكتب التنسيق الإنمائي علاقات مع كافة الأطراف الفاعلة في المجال التنموي (كالمانحين والقطاع الخاص والمجتمع المدني ووزارات الحكومة) والتي تنخرط في العمل الإنمائي على المستويين الوطني ودون الوطني (المحافظات والمجتمعات المحلية) من خلال المنتديات المختلفة التي ينظمها المكتب أو يحضرها (كمنتدى الشركاء الإنمائيين ومجالس التخطيط والتنمية في المحافظات واللجان الفرعية المشكّلة على مستوى المحافظات بشأن أهداف التنمية المستدامة واجتماعات فريق التنسيق الإنمائي المناطقي على مستوى المحافظات) وغيرها من مجموعات العمل، بغية إطلاع ودعم الأطراف الفاعلة في المجال الإنمائي.

إنجازات مكتب التنسيق الإنمائي الرئيسية في عام ٢٠١٩

واحد من أهم إنجازات مكتب التنسيق الإنمائي الرئيسية، تحت قيادة نائبة الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق- المنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية، في عام ٢٠١٩ هووضع إطارعمل الأمم المتحدة الجديد للتعاون الإنمائي المستدام الذي يشمل المدة (٢٠٢٠-٢٠٢٤). إن إطار التعاون الجديد هو بمثابة إسهام من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لدعم تقدم البلد نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل متكامل، مع الالتزام بعدم استثناء أحد وبحقوق الإنسان وبالمعاييروالالتزامات الدولية الأخرى. وهو يعبرعن الاستجابة الجماعية من جانب الأمم المتحدة لمساعدة العراق على معالجة أولوياته والثغرات التي تتخلل سبل الوصول اليها، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

والإنجاز الثاني كان الدعم الفني المُقدَّم إلى مجموعات العمل المعنية بتَتَبُّع حركة السكان (PTM) وبرنامج التعافي والقدرة على مواجهة الأزمات (RRP) وذلك من أجل تنسيق تنفيذ برنامج التعافي والقدرة على مواجهة الأزمات الذي يستمر لمدة سنتين (RRP ٢٠١٨-٢٠١٩) والذي أعلن الأمين العام للأمم المتحدة عن انطلاقه خلال مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمارالعراق في شباط من عام ٢٠١٨. ويعمل برنامج التعافي والقدرة على مواجهة الأزمات بوصفه منصة لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في العراق لتقديم دعم موجّه ومنسّق للمجتمعات المحلية التي تتصدر قائمة الأولويات والمعرَّضة لخطر مواجهة التطرف العنيف من جديد ولدعم تقديم الخدمات الأساسية وتوسيع نطاق المشاركة السياسية والاجتماعية في أرجاء البلاد. وقد تم إعداد "تقرير الأمم المتحدة القطري الموحّد بشأن النتائج" لتسليط الضوء على المنجزات الرئيسية لعمل الأمم المتحدة في العراق، فضلاً عن الثغرات التي شابت العمل والدروس المستقاة من ذلك.

أما الإنجاز الثالث فكان التنسيق والعمل المنتظمين لمنتدى الشركاء الإنمائيين (DPF) والذي يعمل كمظلة شاملة لآليات تنسيق الإغاثة والذي، من خلال تنفيذ برنامج التعافي والقدرة على مواجهة الأزمات، يقوم بتسهيل تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية. وتم توقيع مذكرة تفاهم بين الأمم المتحدة ووزارة التخطيط لتأسيس صندوق برنامج التعافي والتنمية يوم ١ آب ٢٠١٩ وذلك لدعم تنفيذ برنامج التعافي والقدرة على مواجهة الأزمات وتنفيذ إطار الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي المستدام ٢٠٢٠-٢٠٢٤ في المستقبل.

ولعبت الفروع الميدانية لمكتب التنسيق الإنمائي في المحافظات دوراً مهماً أيضاً في دعم اللجان الفرعية الحكومية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال تنظيم ٢٠ جلسة لتبادل المعارف بشأن أهداف التنمية المستدامة شملت النظراء من الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وغيرها من الجهات المهمة ذات العلاقة. كما دعمت تلك المكاتب مجالس التخطيط والتنمية في المحافظات.

أولويات مكتب التنسيق الإنمائي لعام 2020

سوف تتمحور أولويات مكتب التنسيق الإنمائي لعام ٢٠٢٠ حول ثلاث مجالات:

(١) مراقبة تنفيذ "إطار التعاون" الجديد من خلال مجموعات العمل على الأولويات أو خطط العمل المشتركة أو البرمجة المشتركة والبرامج المشتركة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. (٢) إعداد استراتيجية تمويل أهداف التنمية المستدامة. (٣) استكمال استراتيجية التواصل الخاصة بإطار التعاون. (٤) تحديث استراتيجية الأمم المتحدة القطرية المشتركة (UN CCS).

بغية مراقبة إطار التعاون الجديد، سوف يعمل مكتب التنسيق الإنمائي عن قرب مع مجموعات العمل على الأولويات ومع المجموعات العاملة على مواضيع معينة والموجودة أصلاً و/أو فرق العمل، كمجموعة عمل الرصد والتقييم (M&E) ومجموعة الأمم المتحدة للاتصالات ومجموعة العمل المعنية بالنوع الاجتماعي، وسوف يقوم بإعداد تقارير دورية يقدمها إلى اللجنة التوجيهية المشتركة التابعة لإطار الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي المستدام (UNSDCF). إن الاستعراضات السنوية للتقدم المحرز باتجاه الأولويات الاستراتيجية، والنتائج والمخرجات، وتقييم التغيرات المهمة في السياق القطري من شأنها أن تُشكِّل الاتفاق مع الحكومة والشركاء التنمويين ذوي العلاقة بشأن الاسهامات التي تخطط الأمم المتحدة لتقديمها. إن اللجنة التوجيهية المشتركة (JSC) التابعة لإطارالأمم المتحدة للتعاون الإنمائي المستدام (UNSDCF) هي الجهة التي تقوم بدور المحرك الرئيسي بشأن المساءلة والشراكة والملكية الوطنية. وسوف تضطلع منظومة الأمم المتحدة في العراق، من خلال التسهيلات والتنسيق اللذين يوفرهما مكتب التنسيق الإنمائي، بإعداد وتقديم تقرير سنوي بشأن التقدم المحرز في تحقيق النتائج والمخرجات من خلال "تقرير الأمم المتحدة القطري الموحّد بشأن النتائج" وذلك باستخدام (منصة معلومات الأمم المتحدة) إلى اللجنة التوجيهية المشتركة بين الأمم المتحدة والحكومة العراقية، وسوف تضمن أن يسهم التقرير في التقارير المختصة بموضوع/قطاع محدد والتي تصدرها الحكومة وفي الاستعراضات الوطنية الطوعية ضمن المحفل السياسي الرفيع المستوى.

ويعد رسم استراتيجية تمويل أهداف التنمية المستدامة أولوية مهمة أخرى بما أن الإسهام المالي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في التنمية الوطنية هي في الغالب قليلة نسبياً، لذا فإن التركيز التقليدي لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (UNDAF) في توجيه دعم الجهات المانحة إلى تحقيق نتائج مشتركة لمنظومة الأمم المتحدة قد تحول إلى استثمار القدرة التنظيمية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية لدعم الحكومات في وضع وتنفيذ استراتيجيات تمويل مستدامة. وبذلك يتوسع "إطار التعاون" من "رصد الأموال" إلى التمويل، حيث من المتوقع أن تساعد هذه الجهود على موائمة المساعدات الدولية وإدماج أهداف التنمية المستدامة ضمن البرمجة الإنمائية.

كما يقوم مكتب التنسيق الإنمائي (DCO)، بمساعدة خبير استشاري خارجي، بدعم فريق عمل الأمم المتحدة المعني بالاتصالات في صياغة استراتيجية الاتصال الخاصة بإطار التعاون الجديد. وسوف تساعد تلك الاستراتيجية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بشكل بالغ البساطة والدقة، على نقل ما تقوم به الأمم المتحدة لمساعدة البلد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كما يخطط مكتب التنسيق الإنمائي للقيام بتحديث دوري لتقييم الأمم المتحدة القطري المشترك وكما ورد في المبادئ التوجيهية لإطار التعاون الجديد، بغية الأخذ بنظر الاعتبار السياقات والعوامل المحركة المتغيرة في البلاد، وسيكون ذلك بمثابة مورد تحليلي للوقت الراهن، ومن شأنه تقليل الوقت اللازم لصياغة إطارتعاون جديد. وقد تحول التقييم القطري المشترك من حدث منفصل إلى وظيفة تحليلية أساسية.

فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش (يونيتاد)

على مدى أكثر من عام ومنذ بداية عمله في العراق، أصبح فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة يعمل بصورة كاملة حيث يضم ما يزيد على ١٣٠ موظفاً لدعم عمله، بما فيهم المحققين والموظفين القانونيين والاخصائيين في مجال الأدلة الجنائية والموظفين المعنيين بحماية الشهود. وفي تزامن مع ذلك، فقد تم وضع إجراءات التشغيل والمعدات التكنلوجية ومر افق إدارة الأدلة من اجل تسهيل جمع المواد الاثباتية وخزنها وتحليلها وفق المعايير الدولية.

وقام الفريق بتوسيع استراتيجيته، مسخراً قدراته الفنية المتزايدة وبالاعتماد على المساهمات من خارج الميزانية المقدمة من الدول الأعضاء، لتشمل أولويات إضافية بحيث يضمن ان يشمل اهتمامها وأهدافها الرئيسية كافة المكونات في كل انحاء العراق والتي تضررت من جراء الجر ائم التي ارتكبها داعش في العراق.

وحدد الفريق الأنشطة ذات الأولوية المستهدفة على الصعيد الميداني في سنجار والموصل وتكريت وموا قع أخرى في كل انحاء العراق من اجل جمع الوثائق الرئيسية والمواد المتعلقة بالأدلة الجنائية وكذلك المتعلقة بالشهود التي يمكن ان تسد الثغرات في الأدلة وذلك لدعم إجراءات الدعاوى المحلية.

ولا يزال العمل مع الناجين والمجتمعات المحلية المتضررة في صلب الجهود المبذولة حيث يقوم الفريق بتنفيذ إجراءات متطورة لحماية الشهود وتقديم الدعم لضمان ان يكون بوسع حتى أكثر افراد المجتمع العراقي هشاشة تقديم رو ايتهم للأحداث.

التعاون مع الحكومة العراقية

ولايزال دعم الفريق وتعاونه مع الحكومة العر اقية في صلب اعمال الفريق في السعي لإنصاف الضحايا ومحاسبة من يتحملون القسط الأكبر من المسؤولية عن الجر ائم التي ارتكبها تنظيم داعش في العراق. ولقد تم تقديم الدعم الفني والدعم لبناء القدرات في ميادين مثل نبش القبور الجماعية وتحليل الأدلة بواسطة الحمض النووي ورقمنة الوثائق القانونية. وكان للتعاون مع الحكومة العر اقية دوراً محورياً في تنفيذ لنشطة التحقيق بصورة فعالة، حيث تمكن الفريق من الاعتماد على طائفة واسعة من الوثائق الموجودة والمواد الرقمية الموجودة لدى السلطات الوطنية في السعي لتحقيق أولوياته في مجال التحقيق.

واستنادا الى التعاون المكثف بين فريق التحقيق والقضاء العراقي، فقد تم تقديم الدعم المباشر للإجراءات الجنائية الجارية في دولة ثالثة فيما يتعلق بجر ائم داعش المرتكبة في العراق بما في ذلك، تقديم شهادات الشهود بصورة مباشرة من مقر الفريق في بغداد. تمثل هذه الخطوة المهمة في تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٣٧٩ (٢٠١٧) نجاحا مشتركاً للحكومة العراق وفريق التحقيق، بالاعتماد على الإرادة المشتركة لتحقيق المساءلة بما يتماشى مع الولاية التي اسندها المجلس.

تجديد الولاية

بناءً على طلب من الحكومة العراقية، فقد صوت مجلس الامن بالإجماع على تمديد ولاية فريق التحقيق لفترة مدتها سنة، حيث يواصل عمله لدعم الجهود الوطنية لمحاسبة عناصر تنظيم داعش عن طريق جمع الأدلة وحفظها وخزنها فيما يتعلق بأشد الجرائم خطورة التي ارتكبت في العراق بما يتماشى مع اعلى المعايير القياسية الممكنة.

ومن خلال القرار رقم ٢٤٩٠(٢٠١٩) يؤكد المجلس كذلك، دعمه للقرار ٢٣٧٩(٢٠١٧) الذي تأسس الفريق بموجبه برئاسة المستشار الخاص السيد كريم خان. واكد المجلس مجددا في القرار احترامه لسيادة العراق وسلامته الإقليمية واستقلاله ووحدة أراضيه ورحب بجهود الحكومة العراقية الكبيرة لإلحاق الهزيمة بتنظيم داعش وأحيط عماً بطلب تجديد ولاية الفريق. ولاحظ المجلس كذلك، بأن تنظيم داعش يشكل خطراً عالمياً يهدد السلام والامن الدوليين واستنكر الجرائم التي اركبها. وأكد المجلس أهمية مساءلة الجناة وسيقوم بكشف هذه الجرائم لكونها استخدمت بوصفها أسلوبا من أساليب الإرهاب ويقر بأن عمل الفريق يمكن ان يساعد في الجهود لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

وفي اعقاب تمديد ولايته، واصل فريق التحقيق إيلاء الأولوية لمواصلة تعزيز شراكته مع الحكومة العراقية والمجتمع الدولي في السعي لمحاسبة المجرمين.

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

إن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ملتزمة بتلبية الاحتياجات طويلة الأمد للفئات السكانية الضعيفة في العراق والمتأثرة جراء سنوات عديدة من عدم الاستقراروالاضطر ابات. وفي سبيل مواجهة التحديات الهائلة التي تواجه العراق، تظل الزراعة هي العمود الفقري لسبل كسب العيش في المناطق الريفية. ويعد الحفاظ على انتاج الغذاء وإعادة بناء القطاع الزراعي عاملين جوهريين لمنع الجوع ولتوفير سبيل نحو تحقيق القدرة على الصمود في وجه الأزمات الإنسانية.

ولهذه الأسباب، تعمل منظمة الفاوبشكل فعال من أجل ردم الفجوة بين النشاطات لإنسانية والتنموية، بما في ذلك انتقال الزراعة وسبل كسب العيش و إنتاج الغذاء نحو التعافي بالنسبة لصغار المزارعين من خلال الأنشطة التي تقود إلى عملية إعادة تأهيل طويلة الأمد.

لمحة عن عام ٢٠١٩

إن النزوح داخل البلاد وموجات عودة النازحين إلى ديارهم تؤجج التوترات من خلال المنافسة على الخدمات الأساسية والموارد الطبيعية التي تتسم بالندرة – فيما تتسارع وتيرة ذلك الوضع بسبب التدهور البيئي والتغير المناخي. وتوفر منظمة الزراعة

تعمل الفاو على مساعدة الحكومة العراقية على التصدي لمخاطر تدهور الأراضي من خلال دعم القدرات على المستوى الوطني

والأغذية الفرص للعائدين والأسر المستضيفة لهم لإعادة بناء حياتهم والتحول من الاعتماد على معونة المجتمع الدولي إلى الاعتماد على النفس، مع الأخذ في الاعتبارأن أغلبية النازحين كانت لديهم سبل معيشة قائمة على الزراعة قبل هربهم من ديارهم.

وتعمل منظمة الأغذية والزراعة مع الشركاء لبناء القدرة على الصمود في وجه الأزمات في العراق عن طريق إعادة تأهيل نظم الري والبنى التحتية لقطاع الزراعة في المناطق الريفية. كما تعمل على تعزيز المهارات والمعرفة المتعلقتين بالزراعة لدى منتجي الغذاء في المناطق الريفية من خلال التدريب وبناء القدرات. وكذلك تعمل على الاستثمار في تطوير سلسلة القيمة لسلع زراعية مختارة، بالإضافة إلى تطوير أنظمة المعلومات والإنذار المبكر. وتعمل منظمة الفاو أيضاً على المحافظة على سبل كسب العيش من خلال توزيع البذور، ومجموعات لوازم انتاج الخضر، ومجموعات لوازم البيوت المحمية والبستنة، ودعم الحفاظ على التنوع البيولوجي والتسويق القائمين على المزارع المنزلية في كل من الأنبارونينوى وكركوك وصلاح الدين.

ونظراً للتعقيدات المتزايدة في البلاد فمن المرجح أن يكون الأشخاص الذين يفتقرون إلى موارد كبيرة أو متنوعة هم الأشد تضرراً جراء مثل هذا الوضع. وقد امتلكت منظمة الأغذية والزراعة خبرات كبيرة في تنفيذ برامج تعتمد على النقد مرتبطة بتطوير سبل كسب العيش والتنمية الزراعية. وواصلت الفاو في عام ٢٠١٩ تطوير وتنفيذ مشاريع النقد مقابل العمل في سياق دعم الأصول الإنتاجية وسبل كسب العيش وحمايتها. بالإضافة إلى ذلك، تعمل الفاوعلى إعادة تأهيل مشروع ري الجزيرة في نينوى الذي يضخ المياه لـ ٧٠,٠٠٠ هيكتار من الأراضي لأغراض الزراعة والاستخدامات المحلية وسقاية الماشية.

تغير المناخ والأمن الغذائي

تتمثل المسببات الرئيسية للفقر و انعدام الأمن الغذائي في العراق في النزاعات، و انعدام الأمن والنمو السكاني السريع والآثار الناجمة عن تغير المناخ؛ بما في ذلك ندرة المياه المتزايدة والتصحر الذي تتسارع وتيرته. ويؤثر الارتفاع المتزايد في درجات الحرارة ونقص المياه بشكل سلبي على الإنتاج الزراعي على الرغم من الأهمية التي يمثلها لقطاعات واسعة من السكان، وذلك نسبة لسنوات طويلة من الصراع وسوء إدارة المياه والبنى التحتية والإنتاج فضلا عن تصحر الأراضي.

وتعمل منظمة الفاو على تحسين كفاءة مياه الري، وإدارة مياه الري في المزارع، وجمع المياه الذكي مناخياً في المزارع، وإمدادات مياه الري، و أنظمة سقاية الماشية، والتكنولوجيات (مثال: منشآت حصاد المياه، ومعدات الري، وتدخلات النقد مقابل العمل). وتوفر الفاو أيضا للمزارعين طلمبات ري تعمل بالطاقة الشمسية لأنظمة الري بالمياه الجوفية والسطحية و أنظمة سقاية الماشية من أجل إظهار فوائد تحسين كفاءة وجودة المياه التي يمكن لمثل هذه المعدات توفيرها.

وبشكل أكثر تحديداً، تعمل الفاو على مساعدة الحكومة العراقية على التصدي لمخاطر تدهور الأراضي من خلال دعم القدرات على المستوى الوطني لإجراء تقييم استراتيجي لمخاطر تدهور الأراضي ودعم تنفيذ ممارسات إدارة الأراضي التي ثبت على نطاق العالم أنها أكثر الممارسات استدامة.

الإنذار المبكر- الزراعة، والأمن الغذائي والتغذية

تلتزم منظمة الأغذية والزراعة (فاو) بدعم وتعزيز استخدام الإنذار المبكر والتأهب فيما يتعلق بالزراعة والأمن الغذائي والتغذية بعقد سلسلة من جلسات التدريب وبناء القدرات في العراق لتمكين الدوائر الوطنية من تحليل قدرات التأهب للتصدي لأي أزمات محتملة. إضافة إلى ذلك، تقوم الفاو والحكومة العراقية بتطوير شراكة فنية قوية لتعزيز درجة الاستجابة على المستوى القطري. ويعد تحديد ورصد أولويات مخاطر الكوارث التي تؤثر على الزراعة والأمن الغذائي والتغذية أمرا بالغ الأهمية لضمان التأهب السليم للتهديد في حالات الطوارئ ووجود استراتيجيات وبرامج للتكيف على المدى الطويل.

وبالبناء على العلاقات الفنية الراسخة منذ وقت طويل على المستوى القطري، عقدت فاوورشات عمل استشارية بشأن التحليل المشترك والشامل لنظام مراقبة الأغذية في العراق. ووفرت الورشة فهما أفضل لمبادئ هيئة الدستور الغذائي والتوجيهات بشأن نظام وطني فعال لرقابة الأغذية كما مهدت الطريق لصياغة أجندة التنمية الاستراتيجية لتحديد الاحتياجات ذات الأولوية لتطوير نظام مراقبة الأغذية في العراق. وبالإضافة الى ذلك، تم اجراء جلسات تدريبية لبناء القدرات لموظفي الحكومة بشأن الحجر الزراعي لحماية الجبلة الجرثومية النباتية من الاضرار المباشرة وغير المباشرة للمبيدات المقدمة والامراض التي قد تدخل من خلال قنوات مختلفة والمناطق الحدودية.

وفي سياق الجهود الرامية إلى دعم مجتمعات الزراعة الريفية لحماية صحتهم وسبل عيشهم والحفاظ على الأمن الغذائي والتغذية مع حماية الحيوانات والحد من مخاطر الأمراض التي تنتقل إلى الإنسان ووقف التهديدات الوبائية عند المصدر، تعمل الفاو على تعزيز قدرات الصحة الحيوانية. وعند التصدي لحالات مرض حمى القرم- الكونغولية النزفية التي تتسبب في حمى نزفية ونسبة نفوق عالية بين الحيوانات، نظمت المنظمة ورشات عمل استشارية. وتقوم الفاو حاليا بوضع نظام إنذار مبكر باللغة العربية لأمراض الحيوانات والذي سيساعد في توفير معلومات دقيقة حول جميع أنواع الأمراض الحيوانية في العراق والتعاون مع القطاعين العام والخاص. وسيعمل هذا النظام على جمع البيانات من العاملين في مراقبة قطاع الصحة الحيوانية باستخدام الهواتف النقالة مما سيعزز بشكل كبير من عملية صنع القرار لدعم آلية الحد من انتشار الأمراض.

تعتبر سوسة النخلة الحمراء أحد أكثر الآفات المدمرة للنخيل، وقد تسببت بأضرار واسعة النطاق لعدة أنواع من النخيل في العراق. وتعمل المنظمة على بناء قدرات المؤسسات والمزارعين لتحسين تدابير الاكتشاف المبكر والتشخيص والمراقبة والحجر الصحي والإدارة. إضافة إلى ذلك، أجرت الفاو عددا من حملات التوعية بشأن مخاطر الآفة لضمان مشاركة أصحاب المصلحة في تدابير الوقاية وعند تبادل المعلومات والمعرفة. وقد ساعدت هذه المبادرات في احتواء انتشار سوسة النخيل الحمراء بنجاح و أنقذت أكثر من ١٠٠٠٠٠ هكتار من أشجار النخيل وحماية دخل وسبل معيشة أكثر من ١٠ ملايين أسرة زراعية في العراق. وعلى الرغم من هذا النجاح، تحذر المنظمة من أن اليقظة مطلوبة بسبب خطر غزو الآفة في المستقبل من الدول المجاورة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

برنامج الاستجابة للأزمات والقدرة على مواجهتها في العراق

ترمي أنشطة "برنامج الاستجابة للأزمات والقدرة على مواجهتها في العراق" إلى تحسين سبل الحصول على الخدمات الأساسية في أكثر من ٢٠ مجتمع محلي في شتى أنحاء العراق و إقليم كردستان العراق. وتستهدف تلك الأنشطة المناطق التي تستضيف عدداً كبيراً من اللاجئين والنازحين الذين يعيشون في حالة نزوح طال أمدها. وقد تم بناء ٥٧ مشروعاً من مشاريع البنى التحتية أو أعيد تأهيلها، من بينها (٢٥) طريقاً و(٦) مشاريع صرف صحي و(٥) مشاريع مياه شرب (٥) مشاريع كهرباء و(١٢) مدرسة وصالة مناسبات واحدة في ديالى، ومحطة رصد جوي في دهوك،

ومشروعين للإسكان او(١,٠٢٣) منزلاً. وبلغ عدد المستفيدين من تلك المشاريع أكثر من مليون شخص.

كذلك تم إيجاد ١,٣٤٢ فرصة عمل ضمن برنامج النقد مقابل العمل في إقليم كردستان، وكان من بين المستفيدين (٧٣ امرأة). ويضن البرنامج توفير فرص للحصول على دخل مباشر، واستفاد منه ٥٤ لاجئاً و٥١٥ نازحاً. كذلك استفاد ١,٢٠٢ فرد بينهم (٤٤٦) امرأة من الدعم المقدم لترميم الممتلكات. وشارك ١,٣١٢ شخص من بينهم (٥٥٧) في دورة تدريبية لتنمية المهارات لدعم الحصول على فرص مستدامة لسبل كسب العيش، بما في ذلك دورات تدريبية لتطوير الأعمال، ودورات تدريب مهني.

ومما يعزز جهود بناء القدرة على مواجهة الأزمات الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق هو أن الأنشطة القائمة التي تهدف إلى تعزيز التماسك الاجتماعي قد شهدت إطلاق أول دبلوما من نوعها تحت عنوان "دبلوما دراسات السلام والنزاع"، وذلك في جامعات الموصل وبغداد والأنبار، وضمت ٤٣ طالباً. أما على صعيد المجتمع المحلي فقد تلقى ٢٨٧ من الزعماء الدينيين دورات تدريبية حول تشجيع الحوارات والتعايش السلمي، في حين جرى تدريب ١٢٥ من الشباب بينهم ٥١ امرأة على رصد العوامل المحفزة لنشوب النزاع.

مرفق تمويل الاستقرار

بطلب من الحكومة العراقية، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإنشاء مرفق تمويل الاستقرار في حزيران من عام ٢٠١٥ من أجل تسهيل عودة العراقيين النازحين وإرساء أسس إعادة الإعمار والتعافي والحماية من تجدد العنف والتطرف.

ويعمل المرفق في المناطق المحررة من داعش. ولغاية كانون الأول ٢٠١٩، تحتوي حافظة المرفق على أكثر من ٣٥٥ مشروع – وتم استكمال أكثر من ٢٢٠٠ مشروع في ٣١ قضاء ومدينة محررة منوط ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي العمل في مناطق بالأنبار ونينوى وصلاح الدين وديالى وكركوك، إلى جانب أكثر من ١٢٠٠ مشروع قيد التنفيذ حالياً أو في مراحل التخطيط.

وقد تم جمع ما يقرب من ١,٢ مليار دولار من ٢٨ مانحاً، بما في ذلك الحكومة العراقية. وحتى اليوم استفاد أكثر من ٨ مليون عراقي من مرفق تمويل الاستقرار. وتشمل الإنجازات الأخرى ما يلي:

- ٥٥٥ ألف شخص يمكنهم الحصول على فرص تعليم أفضل
- ١,٧ مليون شخص يمكنهم الحصول على رعاية صحية أفضل
- ٣,٣ مليون شخص لديهم إمدادات مياه أفضل
- مليون شخص زادت إمكانية حصولهم على الكهرباء
- استكمال ١٠٤ مشروع للصرف الصحي وتخدم هذه المشروعات ١,٨ مليون شخص
- تم تقديم فرص عاجلة لكسب العيش إلى أكثر من ٤٠ ألف شخص من خلال النقد مقابل العمل والمنح النقدية
- تحسين السكن لـ ١٧١ ألف شخص
- ٤,١ مليون مستفيدة من النساء

برنامج إصلاح قطاع الأمن

سيادة القانون التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

ينبثق برنامج العمل بصفة عامة من افتراض أن الأمن شرط أساسي لاستقرار العراق بعيد الأمد والتنمية المستدامة (الهدف ١٦ للتنمية المستدامة). ويهدف إلى تعزيز ودعم كل من الحكومة والأطراف المعنية غير الحكومية من أجل نهج أكثر توازناً وتكاملاً فيما يتعلق بتحول قطاع الأمن والعدالة في عراق ما بعد داعش مع التأكيد على تحسين توفير الأمن والعدالة المحلية. إضافة إلى ذلك، تستثمر هذه المشاركة في المجتمع المدني ليقوم بدور فعال في حوكمة قطاع الأمن والعدالة على المستوى المحلي عن طريق توفير بيئة داعمة للانخراط مع صناع السياسات.

وتشمل الإنجازات الرئيسية خلال الفترة التي شملها التقرير ما يلي:

إصلاح قطاع الأمن والعدالة:

- آليات تنفيذ برنامج إصلاح قطاع الأمن في الحكومة العراقية والمكون من "٨ أنظمة" قيد التنفيذ بما في ذلك التنسيق والدعم الفني والتماشي المطلوب تحقيقه مع الشركاء الدوليين الآخرين النشطين في هذا المجال (هيكل الأمن الوطني وتشريع الأمن الوطني والعدالة الجنائية وإنفاذ القانون – مع التركيز بشكل خاص على تحسين الشرطة المحلية والتحقيقات الجنائية والرقابة الديمقراطية والمؤسسية ودوائر الاستخبارات والدفاع والأمن الداخلي وحماية البنية التحتية الحيوية واستراتيجية الحدود).
- المشورة والمساعدة الفنية المستمرة لمكتب مستشار الأمن الوطني لتنفيذ برنامج إصلاح قطاع الأمن في الحكومة العراقية ضمن أولوياته المحددة "بثمانية أنظمة" وتنسيق المشورة والمساعدة الفنية المقدمة من الشريك الدولي.
- تم إدراج "إشراك المرأة في قطاع الأمن" كموضوع شامل لعدة قطاعات.
- تحت نظام "العدالة الجنائية وإنفاذ القانون" الذي يقوم فيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور المنسق الرئيسي للشركاء الدوليين، تم البدء في تنفيذ خارطة طريق الشرطة المحلية بالتنسيق مع وكالة شؤون الشرطة وتم اعتماد إجراءات العمل الموحدة للتحقيقات الجنائية كنظام داخلي لوزارة الداخلية يتم تنفيذه بالتزامن مع ما سبق. (قامت الحكومة بتوضيح واعتماد الوثيقتين بمشورة ومساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).
- بالتوازي مع هذه الجهود وبناء عليها تم تدريب ١٤١ ضابط شرطة محلي من الرتب المتوسطة على إدارة الشرطة والارتقاء بمهارات ٣٧ من مدربي الشرطة المحلية والمتخصصين في التحقيقات الجنائية في دورات متقدمة لتدريب المدربين على تحسين فعالية الشرطة المحلية والتحقيقات الجنائية مع التركيز بشكل خاص على المناطق المحررة.
- دعم ٩ منظمات مجتمع مدني في تنفيذ ١٢ مشروع سريع الأثر للنهوض بالتعاون بين الجمهور والشرطة المحلية في نينوى والأنبار وصلاح الدين وبغداد وكربلاء والبصرة. وتشمل الأنشطة التواصل مع ١٦٩٩ من أفراد المجتمع المحلي والشرطة والسلطات المحلية.
- يتم تنفيذ مشروع تجريبي للدمج في الأمن المجتمعي في القرنة/البصرة للمساعدة في إدماج ١٠٠ من المقاتلين السابقين بما يفتح لهم المجال نحو التقدم الاجتماعي والاقتصادي إضافة إلى البدء في مبادرة تنمية المجتمع المحلي. والهدف العام من هذه المشاركة هو تعزيز نهج الصلة بين الأمن والتنمية.

تحسين إمكانية الاحتكام إلى العدالة للناجيات من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي:

- عقد دورة واحدة لتدريب للمدربين و٣٠ تدريباً تسلسلياً لـ ٣٣٠ موظفاً في مديرية مكافحة العنف ضد المرأة حول حملات التوعية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي.
- دعم مديرية مكافحة العنف ضد المرأة في تخطيط وإجراء حملة لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي للنازحين والمجتمعات المحلية المضيفة في إقليم كردستان وتم التواصل مع ١٠٠١ من الرجال والنساء.
- عقد ٤ دورات تدريبية حول حماية الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي والتحقيق في القضايا لعدد ٢٧١ من موظفي مديرية مكافحة العنف ضد المرأة وكذلك دعم ٦ من مسؤولي الوفاق الأسري في المديرية لإجراء زيارة دراسية حول حل العنف الأسري إلى مصر.

دعم التعافي والاستقرار في العراق من خلال التنمية المحلية

يساعد برنامج دعم التعافي والاستقرار في العراق من خلال التنمية المحلية الممول من الاتحاد الأوروبي على تقوية كفاءة المؤسسات العراقية وتجديد العقد الاجتماعي بين المواطنين والدولة. وينفذ البرنامج، الذي تم إطلاقه عام ٢٠١٩ بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مشروعات ذات أولوية تم تحديدها بالتشاور مع السلطات المحلية في ٩ محافظات: الأنبار والبصرة ودهوك وأربيل وميسان ونينوى وصلاح الدين والسليمانية وذي قار. ويركز الدعم على تحقيق لامركزية السلطة من السلطات المركزية إلى المحلية، بما في ذلك من خلال تطوير القدرات المؤسسية وتحسين أنظمة توليد الدخل والشراكة بين النظراء مع السلطات المحلية في الاتحاد الأوروبي وتمكين المجتمع المدني لمناصرة قضايا التنمية المحلية.

ويجري تنفيذ مشروعات محلية حول التعافي الحضري والحفاظ على البيئة والسياحة البيئية والمستدامة والطاقة المتجددة مع وضع إيجاد فرص العمل في صميمها والتركيز على الشباب والنساء. وقد بدأ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مشروعات لإعادة تأهيل المساكن المتضررة والبنية التحتية الأساسية والمساحات العامة المفتوحة والمنشآت التعليمية أو الصحية في المناطق السكنية في غرب الموصل وهيت وبيرب. وقد أشرك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عشرات الشباب من المحافظات الجنوبية في معالجة تحديات التنمية المحلية من خلال أولمبياد الابتكار في البصرة ومسابقة تصميم البصرة الجميلة، وإدراج بعض مقترحاتهم في تصميم منطقة خضراء مفتوحة في البصرة. إضافة إلى ذلك، يتم تدريب أكثر من ٣٥ من الشباب على البث والصحافة المصورة ليصبحوا مراسلين في المجتمع المحلي.

برنامج "إلى الأمام"

يعمل برنامج إلى الأمام الذي أُطلق في شباط ٢٠١٩ على تمكين اللاجئين السوريين والمجتمعات المحلية المضيفة والنازحين في المناطق المتأثرة بالأزمة من خلال إشراكهم في حلول عملية لإعادة بناء حياتهم. ويمول البرنامج الصندوق الائتماني الإقليمي الأوروبي استجابة للأزمة السورية "MADAD" ويتم تنفيذه بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

تم إطلاق مشروع لخلق فرص عمل بالإضافة إلى تنظيم ١٠ جلسات اعلامية في محافظات أربيل ودهوك والسليمانية لتشجيع المشاريع المحلية الصغيرة والمتوسطة على تقديم مقترحات مشاريع تخلق فرص العمل لأكثر من ٤٠٠ من الفئات الضعيفة من الشباب، وسيبدأ التطبيق في مطلع عام ٢٠٢٠. وقد استند هذا على مسح لسوق العمل شمل ٥٠ مؤسسة صغيرة ومتوسطة و٨ منظمات غير حكومية والذي حدد احتياجات أصحاب العمل والقطاعات والرغبة في توظيف أفراد المجتمع المستهدفين. بالإضافة إلى ذلك قام برنامج "إلى الأمام" بتدريب ٤٥ شاباً من نفس المجموعات من إقليم كردستان ونينوى على الصحافة الاذاعية والتصوير ليصبحوا مراسلين في مجتمعاتهم. كما قام البرنامج بتدريب ٦ من اللاجئات وفتح لهن صالون تجميل في مخيم قوشتابا بالقرب من أربيل بالتمويل المشترك مع المغنية الكردية وصاحبة صالون "لوفيون"، هيلي لوف.

وتعد الأنشطة الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (هابيتات) هي إعادة التأهيل/ وتحديث الوحدات السكنية المتضررة؛ ومعالجة مشاكل الاسكان؛ وحقوق الأراضي والملكية؛ وإصلاح البنية التحتية على نطاق صغير للمياه والصرف الصحي والنظافة وبناء القدرات لكادر البلدية الفني لصيانة مشاريع المياه والصرف الصحي والنظافة.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

المشاريع الكبرى لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في العراق خلال عام ٢٠١٩

استخدام الميكروبات لإزالة تركة التلوث التي خلفتها الحرب

ينفذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) حالياً في كركوك مبادرة للمعالجة البيولوجية ترمي إلى تعزيز القدرة الذاتية للطبيعة على إزالة آثار الانسكابات النفطية في المناطق المتضررة من جراء النزاع في العراق. ويتم تنفيذ البرنامج بالتعاون مع شركة نفط الشمال المملوكة للدولة ووزارة الصحة والبيئة والدعم بالتسهيلات من جانب بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق. وتسعى هذه التقنية إلى استخدام البكتيريا الموجودة بصورة طبيعية في التربة كحليف قوي من الطبيعة في تطهير التربة المتسممة.

وكان التقدم بطيئاً في إزالة برك الزيت الثقيل التي لازالت عند مداخل بيوت المواطنين في أماكن كالقيارة، المدينة التي تحملت العبء الأكبر لأساليب الأرض المحروقة التي اتبعها ما يعرف بتنظيم داعش ضد المنشآت النفطية.

وفي محاولة للبدء بإجراءات للمعالجة، يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالمساعدة في بناء قدرات موظفين من وزارتي النفط والبيئة في مجال إزالة الانسكابات النفطية من خلال التدريب ودعم تصميم وتنفيذ تمارين إيضاح عملية.

إن المعالجة البيولوجية هي العملية التي تقوم من خلالها الميكروبات بتحليل البترول بصورة طبيعية. إن مزج العناصر المغذية في السماد وعوامل التكتل كرقاقات الخشب والماء مع التربة الملوثة بالنفط يخلق ظروفاً مثالية لنمو البكتيريا، مما يسرّع العملية الطبيعية التي يتحلل بواسطتها النفط.

وفي حين أن المعالجة البيولوجية ليست هي الحل الرئيسي، بيد أنها تقدم حلاً واعداً ويسير المنال لمشكلة التلوث النفطي في العراق وتشكل جزءاً أساسياً من وسائل الحل لإزالة العديد من الانسكابات النفطية في العراق، إن لم يكن معظمها. ومع ذلك يتعين أن تكون طريقة الإزالة مصممة وفقاً للظروف الخاصة بكل انسكاب نفطي، مع الأخذ بنظر الاعتبار عوامل متعددة من بينها طبيعة التربة والخصائص الكيميائية للنفط الخام نفسه.

وتطبق حالياً تجربة المعالجة البيولوجية في مقر شركة نفط الشمال عند حقل نفط "بابا كركر" التاريخي، حيث اكتُشِف النفط لأول مرة في العراق عام ١٩٢٧. ويعد هذا الجهد ضمن المساعدة في بناء القدرات التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) من أجل تحسين الإدارة البيئية لقطاع النفط والغاز في العراق والذي يعطي الأولوية لتقييم وإزالة التلوث المرتبط بالصراع. ويجري تنفيذ ذلك بدعم من برنامج " النفط من أجل التنمية" التابع للحكومة النرويجية.

تعزيز إزالة الأنقاض وإعادة تدويرها في كركوك

سببت الحرب ضد تنظيم داعش أضراراً كبيرة في محافظة كركوك وخلفت كميات هائلة من الأنقاض. وبعد رفع تلك الأنقاض تحدياً ملحّاً يعوق عودة السكان لإعادة تأهيل وإعمار مساكنهم. لذا فإن تعافي المناطق المتضررة من الصراع في محافظة كركوك يعتمد على النجاح في إزالة تلك الأنقاض.

ومن أجل اتباع طريقة مستدامة في إزالة وإعادة تدوير الأنقاض التي خلفتها الحرب ضد تنظيم داعش، باشر برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) في عام ٢٠١٨ بتنفيذ مشروع تجريبي بشأن الأنقاض غربي الموصل، ووضعت المنظمتان مبادئ توجيهية بيئية لمراكز إعادة تدوير الأنقاض في العراق.

وعلى الرغم من أن التحدي المتمثل بتراكم الأنقاض في محافظة كركوك يختلف عنه ضمن السياق الحضري لمدينة الموصل، حيث ينتشر وجود تلك الأنقاض على امتداد المناطق الريفية في المحافظة، إلّا أن النموذج المتبع غربي مدينة الموصل هو نموذج يمكن الاستفادة منه.

وعقب عقد ورشة عمل حول إزالة الأنقاض استضافتها جامعة كركوك ونظمها كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بالتعاون مع محافظة كركوك في آذار من عام ٢٠١٩، تم تأسيس مجموعات عمل بشأن الأنقاض تركز اهتمامها على المناطق المتضررة من جراء الصراع.

وهناك فرص يمكن الحصول عليها من خلال التخطيط المحكم والسليم بشأن الأنقاض، مثل إيجاد فرص العمل وتخفيض الكلف لأعمال البناء اللاحقة واستخدام الموارد بشكل أكثر كفاءة وإدارة بيئية على نحو أفضل. لذا فمن الأهمية بمكان أن يكون الذين يضطلعون بالتخطيط لمعالجة الأنقاض على اطلاع بهذه الفرص.

وفي هذا الصدد، يقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعماً استشارياً فنياً إلى مجموعات العمل بشأن الأنقاض في كركوك لتقييم وضع الأنقاض في عشر قرى تضررت بشدة خلال الصراع. والغرض من هذا التقييم هو الاسترشاد به في إعداد تصورات لنماذج مجدية التكلفة، لتحديد خيارات فعالة لإعادة تدوير الأنقاض.

كما تم إحراز تقدم إيجابي في حشد الموارد الوطنية والمساعدات الدولية في مواجهة التحدي الذي تمثله الأنقاض في كركوك، وذلك من شأنه أن يمهد لاتخاذ إجراء عملي لأول مرة على أرض الواقع.

مشروع شبكة المناطق المحمية

باشر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع وزارة الصحة والبيئة، بمشروع يموله مرفق البيئة العالمية (GEF) لدعم الخطوات الأولية لتأسيس شبكة فعالة ومستدامة للمناطق المحمية، من خلال التحديد النمطي للمواصفات والإدراج والتصنيف للمناطق المحمية المحتملة والتي تكتسب أهمية في الحفاظ على ثروات التنوع البايولوجي المهمة في العراق والاستخدام المستدام لها في البلد. وقد واجه التنوع البيئي في العراق العديد من التحيات والتهديدات. ومن المعالم البارزة للحفاظ على التنوع البيئي هي المناطق المحمية وشبكة جيدة التنظيم والإدارة من تلك المناطق التي يمكنها أن تكون مفتاحاً للحفاظ على الأنواع والموائل وإدامة قدرتها على البقاء. ولا توجد حالياً مثل هذه الشبكة الحسنة التنظيم والإدارة في العراق. وقد اختيرت مناطق بحيرة وهور الدلمج وواحة الطيب والأراضي الرطبة فيها كمواقع تحظى بالأولوية لتنفيذ شبكة المناطق المحمية في العراق.

ويعالج المشروع العقبات والقيود التي تعيق التنفيذ الفعال لشبكة وطنية للمناطق المحمية تركز على التصميم والتخطيط والتنفيذ لمنظومة وطنية للمناطق المحمية، فضلاً عن توطيد الإطار المؤسسي والتشريعي بشأن تلك المناطق، وذلك من خلال تشاور الجهات المعنية وبناء القدرات، إضافة إلى أنشطة مهمة أخرى. وسيتيح نجاح هذا المشروع والدروس المستخلصة منه توسيع وتكرار هذا الأسلوب في إعلان مناطق أخرى في البلد مناطقاً محمية.

وسيساعد المشروع العراق في الإيفاء بالتزاماته بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD) وبرنامج العمل بشأن المناطق المحمية (PoW-PA). إن إنشاء شبكة وطنية للمناطق المحمية سيتيح للعراق أن يكون منسجماً مع الأبعاد الدولية والإقليمية بشأن المناطق المحمية على الأمدين القريب والمتوسط، بالإشارة إلى هدف آيشى رقم ١١ من اتفاقية التنوع البيولوجي، وعلى وجه الخصوص "إنشاء مناطق محمية جديدة" و"إنشاء ممرات رابطة" وإلى غيرها من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي سبق أن وقّع عليها العراق. وتشمل نقاط القوة في هذا المشروع: تأسيس المواقع التجريبية التي ستمثل أمثلة ملموسة لاختبار فعالية مكونات المشروع والتعزيز المؤسساتي وزيادة الوعي الذي من شأنه أن يقدم للهدف الأشمل، المتمثل بالحفاظ على التنوع البايولوجي، فوائد طويلة الأمد. إن قصص النجاح التي تحققت في المواقع التجريبية يمكن تكرارها في مناطق محمية أخرى من الشبكة.

تم القيام بمسوحات ميدانية خلال العام الأول من المشروع، بما في ذلك إجراء تقييم اجتماعي-اقتصادي. وتم تحديد المناطق البيولوجية والثقافية الرئيسية وسيتم الاستفادة من تلك المعلومات في وضع تصميم لشبكة مناطق محمية.

وقد وافقت اللجنة الوطنية للمناطق المحمية على الموقعين التجريبيين، وفيما وافق مجلس حماية البيئة على موقع الدلمج، لا يزال موقع الطيب قيد النظر. إن الهدف الرئيسي للمشروع هو إحالة كلا الموقعين للأمانة العامة لمجلس الوزراء لاستحصال الموافقة النهائية وإعلانهما منطقتين محميتين.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

رسالة من مدير برنامج العراق

تم تفويض برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة للعمل على تعزيزوتشجيع وجود المدن والبلدات المستدامة بيئيا واجتماعيا بهدف توفير المأوى الملائم للجميع. ويعمل البرنامج في العراق منذ عام ١٩٩٦ في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء. وبعد عام ٢٠٠٣ شارك البرنامج بشكل كبير في جهود التعافي وإعادة الإعمار، لاسيما دعم النازحين والعائدين من خلال توفير حلول للمأوى والتخطيط لإعادة الإعمار.

ويتبع البرنامج نهجا متعدد الأبعاد ومتماسكا في معالجة القضايا الحضرية المتنوعة، ويساهم في الربط بين الجهود الإنسانية والتنموية وجهود السلام في العراق؛ والتي تتراوح ما بين الاستجابة لحالات الطوارئ مثل توفير المأوى الآمن والملائم للنازحين والعائدين، مروراً بالبرامج التي تهدف إلى بناء وتطوير قدرات الحكومات المحلية والوطنية في تخطيط النمو الحضري وإدارته، وصولا إلى المساعي التي تتسم بالطابع النظري بشكل أكبر، بما في ذلك إجراء البحوث والتحليلات بشأن ديناميكيات النمو الحضري و آثار الصراع المسلح.

وفيما ينتقل العراق من مرحلة الاستجابة للطوارئ إلى مرحلة إعادة الإعمار، يقوم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بتسهيل أنشطة التعافي الحضري في العراق من خلال إعادة تأهيل المنازل المتضررة؛ وإنشاء منازل منخفضة التكاليف لإيواء العائدين الذين فقدوا منازلهم من بين العوائل الأشد ضعفاً؛ والتخطيط لإعادة إعمار للمدن المتأثرة بالصراع؛ ومعالجة المشكلات المتعلقة بالسكن وحقوق النازحين والعائدين المتعلقة بحيازة الأراضي والممتلكات. ويعمل البرنامج أيضاً وبشكل وثيق مع الحكومة العراقية والحكومات المحلية لرفع مستوى المستوطنات غير الرسمية وتشجيع سياسات الحكم الرشيد واللامركزية.

وائل الأشهب

مدير برنامج العراق، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

تشجيع التعافي الحضري والقدرة على مواجهة الأزمات في المناطق المحررة حديثا في العراق

وبغية تعزيز تعافي المناطق المحررة من داعش واستتباب الأمن فيها، أنشأ موئل الأمم المتحدة نهجاً جديداً لإعادة التأهيل الذاتي للإسكان يعتمد على جهود أبناء المجتمع المحلي. وبموجب هذا النهج يضمن موئل الأمم المتحدة أن قدرات أبناء المجتمع المحلي قد بُنيت وأنهم قد جرى تشغيلهم للقيام بإعادة تأهيل المنازل التي دمرتها الحرب، ومن ثم خلق فرص عمل ودعم سبل العيش فضلا عن تشجيعهم على المشاركة في إعادة بناء مجتمعهم. ويتم اختيار المنازل التي يتم إصلاحها من خلال النظر في معيارين رئيسيين هما: (أ) درجة الضرر المادي والتي يتم تحديدها من خلال التقييم الميداني الذي يجريه مهندسو موئل الأمم المتحدة استناداً إلى التصنيف الذي أقرته مجموعة المأوى في العراق؛ (ب) درجة هشاشة أوضاع المستفيدين الذين يتم تحديدهم من خلال اجتماعات التشاور المجتمعية ومعايير تقييم مدى حالة الضعف التي أقرتها مجموعة الحماية والسلطات المحلية.

ويتواجد مهندسو موئل الأمم المتحدة في المواقع طوال فترة المشروع حيث يقومون بعمليات تقييم ميدانية، والإشراف على

أنشطة إعادة التأهيل، وإجراء الفحص النهائي قبل تسليم المنازل التي يتم إصلاحها. كما أن وجودهم بشكل مستمر من شأنه أن يضمن إنجاز العمل بمستوى عالي الجودة. وطوال المدة التي استغرقتها هذه العملية، كان يتم تزويد أبناء المجتمع المحلي بالمهارات اللازمة للبناء وإعادة التأهيل من خلال دورات مخصصة لبناء القدرات. وبالتالي فإن هذا النهج سيؤدي إلى تمكين أفراد المجتمع على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي وزيادة إمساك المجتمعات المحلية بزمام أمورها، كما أنه يشجع المجتمعات المستهدفة على حلّ مشكلاتها بشكل مستقل؛ وهو ما يعد عاملاً حاسما في تحقيق التعافي وبناء القدرة على الصمود في وجه الأزمات. وفي عام ٢٠١٩، قام موئل الأمم المتحدة بإعادة تأهيل أكثر من ٤٠٠ منزل من المنازل التي لحقها دمار شديد في غرب الموصل.

تشييد وحدات إسكان أساسية منخفضة التكلفة لاستيعاب الأشخاص الذي فقدوا منازلهم خلال النزاع

خلال فترة النزاع مع تنظيم داعش، دمر أكثر من ٢٩,٠٠٠ منزل تدميراً كاملاً، فيما ترك معظم المالكين لتلك المنازل دون أن يقدم لهم أي دعم ذي جدوى لحلّ مشكلتهم المتمثلة في عدم وجود مسكن، وبالتالي بات من الصعب على هؤلاء العودة إلى مناطقهم. وفي عام ٢٠١٩ شيد موئل الأمم المتحدة ٢٨٩ وحدة سكنية أساسية يمكن أن تعيش طويلا، في الرمادي، والفلوجة والكرمة بمحافظة الأنبار لاستيعاب نحو ٢,٨٠٠ عائد من الفئات الضعيفة ممن دمّرت منازلهم بشكل كامل. وقد جرى تخطيط ثلاثة مو اقع حضرية وصممت وطوّرت من خلال إشراك طيف واسع من أبناء المجتمع المحلي في تلك العملية. وزودت تلك الوحدات بالخدمات الأساسية والبنى التحتية؛ بما في ذلك شبكات الطرق والكهرباء والمياه والصرف الصحي. وقد صممت هذه الوحدات الأساسية وشيدت بحيث يمكن للعائدين التوسع في المساحة المبنية إما أفقيا أو عمودياً إذا ما رغبوا في ذلك ومتى ما شاءوا.

ويمثل المشروع مساهمة هامة تجاه خلق تكامل بين التخطيط الحضري والتدخلات المادية لعملية التعافي والقدرة على الصمود في وجه الأزمات في مرحلة ما بعد الصراع؛ إذ إن إنشاء الوحدات السكنية الأساسية لاستيعاب النازحين ذوي الأوضاع الهشة الذين فقدوا منازلهم يعد أحد القواعد الأساسية التي تقوم عليها "استراتيجية أعادة إعمار الإسكان"، التي وضعتها الحكومة العر اقية وموئل الأمم المتحدة لكي تعمل كدليل يوفر الإرشادات الخاصة بإعادة إعمار المساكن وتطويرها في المناطق المتأثرة بالصراع.

دعم الحقوق المتعلقة بالسكن وحيازة الأراضي والممتلكات

لقد شهد العراق موجات نزوح جماعية عديدة خلال الأربعين عاما الماضية؛ والتي كانت سبباً في وجود مشكلة معقدة تتعلق بحيازة الأراضي والممتلكات. وما زاد تلك التحديات تعقيداً وجود أسباب متعددة وراء فقد الممتلكات، بما في ذلك استملاكها من قبل نظام البعث، والعنف الطائفي، والصعوبات الاقتصادية، والنزاع مع داعش. وقد فقدت العديد من العو ائل منازلها بسبب أعمال القمع والتدمير التي ارتكبها داعش، إضافة إلى العمليات العسكرية التي جرت لتحرير المناطق المحررة. وقد سجل عدد كبير من النازحين والعائدين بلاغات تفيد بأن السجلات الرسمية لممتلكاتهم قد فقدت أو شتت أو دمرت بأفعال متعمدة من قبل شتى الجماعات المسلحة، وعلى رأسها تنظيم داعش. وتواجه بعض الأقليات العرقية والدينية مثل الأيزيديين تحديات خطيرة إذ لم

يكن يسمح لهم إطلاقاً بتسجيل حقوق ملكيتهم للمساكن والأراضي بشكل رسمي بسبب السياسات التمييزية اتي تعود إلى سبعينيات القرن الماضي.

علاوة على ذلك، يفتقر الكثير من العائدين إلى المعلومات اللازمة حول الإجراءات المتبعة في تقديم طلبات التعويض إلى الحكومة العر اقية.

وبصفته جهة رائدة في مجال حقوق السكن وحيازة الأراضي والممتلكات، يقوم موئل الأمم المتحدة بمعالجة هذه التحديات من خلال مجموعة من الأنشطة؛ من بينها تقديم الدعم القانوني للعائدين لكي يقوموا بإعداد طلبات التعويض وتسليمها؛ ورفع مستوى الوعي ونشر المعلومات حول حقوق السكن وحيازة الأراضي والممتلكات مع التركيز بشكل خاص على النساء؛ وحلّ النزاعات حول الأراضي والممتلكات بشكل سلمي من خلال مبادرات الوساطة المحلية وإصدار شهادات شغل العقار (شهادات سكن) للأيزيديين في منطقة سنجار والذين لم يسبق لهم من قبل أن امتلكوا مستندات رسمية للسكن وحيازة الأراضي. وبنهاية عام ٢٠١٩ كان قد تم إصدار وتوزيع أكثر من ٣,١٠٠ شهادة شغل عقار، بعد أن صادقت عليها السلطات المحلية وممثلو المجتمع المحلي.

العمل مع السلطات المحلية لدعم جهود التعافي وتحقيق الاستقرار

يعمل موئل الأمم المتحدة على نحو وثيق مع السلطات المحلية في المناطق المتأثرة بالنزاع، بما فيها إقليم كردستان العراق الذي يأوي أكثر من ٧٠٠,٠٠٠ نازح، لتعزيز قدرتها على مواجهة الأزمات وتطوير قدراتها لتولي زمام الأمور في التخطيط لإعادة الإعمار. وفي إطار هذه المبادرات، قام الموئل إلى جانب السلطات المحلية بإعادة تعمير المنازل والبنى التحتية التي دمرتها الحرب. ولم يقتصر الأمر على ذلك فحسب، بل أيضا عملوا على إعادة إعمار الأماكن العامة والمر افق الصحية والتعليمية من أجل بناء المدن المدمرة لتعود أفضل مما كانت عليه في الماضي. ويشمل هذا النهج تبني تكنولوجيات غير ضارة بالبيئة؛ واستخدام مواد يتم الحصول عليها من مصادر عر اقية ومنتجة داخل العراق؛ كما يركز النهج على خلق وظائف وصقل المهارات، لاسيما بالنسبة للنساء والشباب.

وفي عام ٢٠١٩ أطلق موئل الأمم المتحدة مشروعاً لتطوير منتزه اليرموك في غرب الموصل. ومن المتوقع أن يحدث تطويره بمساحته الفريدة ووضعه المتهالك أثراً إيجابياً على الاقتصاد والبيئة والسلامة والصحة وعلى تماسك المجتمعات المحلية في الموصل. وقد وضعت الخطط لبرامج التطوير من خلال التشاور عن كثب مع السلطات المحلية و أبناء المجتمع المحلي، ونُفذت عن طريق المتطوعين من أبناء المجتمعات المحلية، بمن فيهم الشباب. وبأشراك الشباب في إعادة تصميمها بوصفها فضاء عاماً متعدد الوظائف، بات من الممكن لمنتزه اليرموك أن يؤدي دورا كبيراً في تعزيز الهوية المدنية، والتفاعل الاجتماعي والتعبير الثقافي.

تطوير المستوطنات غير الرسمية (العشوائيات)

أجرت وزارة التخطيط في العراق دراسة استقصائية في عام ٢٠١٦، بينت أن أكثر من ٣,٣ ملايين شخص يعيشون في مستوطنات عشو ائية وسط وجنوب العراق. ويعمل موئل العراق والحكومة العر اقية معاً لبلورة حلول دائمة في معالجة التحديات التي تواجهها السلطات المحلية فضلا عن المواطنين الذين يعيشون في العشو ائيات، بما في ذلك، الظروف المعيشية المتدهورة ونقص الخدمات الأساسية وسبل العيش والحيازة غير المضمونة للأراضي.

وإلى جانب بلورة قانون العشو ائيات الجديد، جرى تنفيذ برامج تجريبية لتطوير العشو ائيات في الموصل والرمادي والبصرة في عام ٢٠١٩. وقد تبنت هذه البرامج نهجاً يقوم على مشاركة أبناء المجتمع المحلي في تخطيط البرامج من حيث تحديد الأنشطة وترتيبها حسب الأولويات وتنفيذها لتحسين الظروف المعيشية للناس، والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية طويلة الأمد للمستوطنات العشو ائية المستهدفة. ومن خلال تنفيذ عدد من الأنشطة مثل إنشاء شبكات جديدة للصرف الصحي ومياه الشرب؛ والتخلص من النفايات؛ وتبليط الطرقات؛ وتشييد أماكن عامة جديدة، ساهمت هذه البرامج التجريبية في خلق نحو ١٠٠٠ فرصة عمل يومي لسكان تلك العشو ائيات، بمن فيهم الشباب.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

تدعم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين "UNHCR" الحكومة العراقية للاستجابة لحماية ومساعدة النازحين واللاجئين في العراق وتحديد الحلول الشاملة لمساعدتهم على بناء حياتهم. وتتصدر المفوضية قيادة موضوع الحماية وتنسيق وادارة المخيمات ومجمعات المأوى والموارد غير الغذائية لدعم النازحين والعائدين كما تتعاون مع الحكومة لتنسيق الاستجابة للاجئين السوريين عبر الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الازمات (3RP).

حقائق وأرقام

■ **السكان:**

١,٤٤ مليون نازح- ٤,٤٦ مليون عائد- ٢٨٦٩٤٩ لاجئ مع نهاية كانون الاول ٢٠١٩.

ومن بين ٢٨٦٩٤٩ لاجئ مسجل في العراق، هناك ٢٥٤٨١٠ لاجئ من الجنسية السورية بما في ذلك ١٨٩٩١ و افدين جدد من شمال شرق سوريا.

■ **المخيمات:**

يوجد ١٠ مخيمات للاجئين عبر إقليم كردستان تستضيف ٤١٪ من اللاجئين السوريين (أكثر من ٩٩٠٠٠ فردا) بما في ذلك بردرش وكويلان اللذان يستضيفان و افدين جدد من شمال شرق سوريا. أما البقية والبالغة نسبتهم ٥٩٪ (نحو ١٤٦٠٠٠ فردا) من اللاجئين السوريين فيعيشون في مناطق حضرية وشبه حضرية وريفية.

تدير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٤٠ مخيما للنازحين في جميع أنحاء العراق تستضيف أكثر من ٢٧٧٠٠٠ نازحا.

مجالات التدخل الرئيسية

تدخلات الحماية وكسب التأييد

تماشيا مع ولايتها الأساسية، تنفذ المفوضية مجموعة واسعة من تدخلات الحماية وتقوم بجهود مناصرة كبيرة لضمان وصول الأشخاص النازحين الشديدي الضعف إلى المساعدة الإنسانية وممارسة حقوقهم الأساسية ممارسة كاملة. وهذا يشمل تقديم المساعدة والتمثيل القانوني ومعالجة القيود المفروضة على حرية الحركة وتحسين فرص الحصول على الوثائق الثبوتية المدنية والأمن والخدمات الأساسية والدعم النفسي الاجتماعي وتحديد واحالة الأشخاص المستضعفين إلى خدمات خاصة، وتقديم الدعم للأشخاص الناجين من العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي والحفاظ على وحدة الأسرة وتماسكها. بالنسبة للاجئين، يتم التركيز بصفة خاصة على قبولهم وامكانية وصولهم إلى الأمان وتسجيل وتوثيق طالبي اللجوء وزيادة فرص إعادة التوطين وغيرها من الحلول كجزء من الترتيبات العالمية لتقاسم المسؤولية. بالنسبة للنازحين، تعمل المفوضية مع الحكومة لتحديد الحلول المستدامة، بما في ذلك العودة الطوعية الأمنة والكريمة وبدون تمييز. كما يتم التركيز بصورة خاصة على تعزيز الحصول إلى وثائق الأحوال المدنية عبر تقديم المساعدة القانونية ودعم مديريات الأحوال المدنية في وزارة الداخلية لتمكين النازحين من الحصول على الخدمات العامة والتحرك بأمان عبر نقاط التفتيش والعودة إلى منازلهم وتأمين فرص العمل.

ويكشف تقرير رصد الحماية الخاص بالمفوضية والاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠٢٠ بأن عدد كبير من النازحين والعائدين لا يزالون يفتقدون بعض من الوثائق الثبوتية الفردية مثل البطاقات التموينية وبطاقات الأحوال المدنية وشهادة الجنسية وجوازات السفر وبيانات الولادة والوثائق الأخرى.

في عام ٢٠١٩، تعاونت المفوضية مع وزارة الداخلية في الحكومة العراقية بوضع بعثات متنقلة حيث يتم توزيع الموظفين الحكوميين لإصدار الوثائق المدنية للنازحين الذين يعيشون في المخيمات. وانصب التركيز الرئيسي للبعثات المتنقلة على اصدار الوثائق الثلاث الأكثر أهمية، بالنسبة للنازحين وهي بطاقة الأحوال المدنية وشهادة الجنسية العراقية وحيثما أمكن البطاقة الوطنية الموحدة. مع نهاية تشرين ثاني ٢٠١٩، أصدرت وزارة الداخلية ما مجموعه ٧١٢٣ بطاقة أحوال مدنية و١١٢٢٦ شهادة جنسية عراقية للنازحين. وستواصل المفوضية في عام ٢٠٢٠ دعم البعثات المتنقلة التابعة الى وزارة الداخلية للتسجيل والوثائق المدنية.

وجود المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في العراق

تعمل المفوضية من خلال ستة مكاتب في أنحاء البلاد، بما في ذلك مكتب بغداد القطري، ومكاتب فرعية في أربيل ودهوك والموصل ومكاتب ميدانية في السليمانية وكركوك.

بالإضافة إلى المكاتب المذكورة أعلاه، فإن المفوضية وشركاؤها لديهم وجود في أنحاء أخرى من البلاد في البصرة، والحلة (بابل)، وبعقوبة (ديالى)، وكربلاء (كربلاء)، والنجف (النجف)، وسامراء (صلاح الدين) ، والكوت (واسط) وخانقين (ديالى).

وتقدم المفوضية أيضا الدعم لوزارة الهجرة والمهجرين لتأسيس قاعدة بيانات للنازحين والعائدين. وستوفر هذه القاعدة منبرا ممتازا لتوزيع مبلغ ١,٥ مليون دينار عراقي منحة عودة كانت الحكومة العراقية قد التزمت بتحويلها لأسر العائدين.

تبني المفوضية قدرات شركائها من المنظمات غير الحكومية والموظفين الحكوميين بشأن منع العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي والاستجابة لحماية الأطفال بما في ذلك أفضل الإجراءات للأطفال المعرضين للخطر.

أماكن آمنة للسكان النازحين

توفر المفوضية مجموعة من الخدمات للاجئين والنازحين والعائدين والأشخاص وعديمي الجنسية في مراكز الدعم المجتمعي في جميع أنحاء البلاد. وتعد مراكز الدعم المجتمعي أماكن آمنة وعامة حيث يمكن أن يلتقي النساء والرجال والأولاد والفتيات من خلفيات متنوعة لمناسبات اجتماعية وتبادل الآراء والأفكار مع بعضهم البعض وأيضا مع المفوضية وشركائها. وتعد مراكز الدعم المجتمعي أماكن آمنة حيث يتم الترحيب بالجميع للقاء موظفي الحماية المتخصصين في الحماية وتلقي المشورة والخدمات والمساعدة. كما توفر هذه المراكز أنشطة ترفيهية مثل الرياضة والألعاب للأطفال والمراهقين والشباب. كما تتوفر فيها المعلومات الأساسية في مواضيع مختلفة مثل حماية الأطفال، والعنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، والتعليم، والصحة والخدمات القانونية. ويتم توفير التدريب المهني لتمكين الأشخاص النازحين المستضعفين وتعزيز مهاراتهم.

توفير المأوى وتنسيق المخيمات

من خلال تدخلاتها في توفير المأوى، تضمن المفوضية حصول اللاجئين والنازحين والعائدين في العراق على المأوى المناسب ومواد الإغاثة الأساسية. وتتضمن مساعدة المفوضية بشأن المأوى توفير المأوى المناسب لمخيمات النازحين واللاجئين بالإضافة إلى نصب وحدات سكنية متنقلة (وحدات اسكان اللاجئين) وتأهيل المنازل المتضررة في مناطق معينة من مناطق العودة لتسهيل إعادة إدماج النازحين.

نظرا لترأس المفوضية لقطاع تنسيق وإدارة المخيمات، تعمل المفوضية مع السلطات المحلية والجهات الفاعلة في المجال الانساني لتحسين الظروف المعيشية للنازحين واللاجئين الذين يعيشون في مخيمات من خلال تقديم خدمات منسقة. وتدعم المفوضية إدارة ٤٠ مخيما للنازحين و١٠ مخيمات للاجئين في جميع أنحاء العراق.

دعم الأسر في تلبية احتياجاتهم الأساسية

تساعد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين العائلات النازحة واللاجئة الضعيفة على تلبية احتياجاتها الأساسية من خلال توزيع المساعدات النقدية. ففي المناطق التي تعمل فيها الأسواق ويمكن للمستفيدين الوصول إليها توفر الأموال غير المشروطة وسيلة فعالة لتلبية احتياجات المتضررين من النزوح مما يسمح للعائلات بتحديد أولويات احتياجاتها مع الحفاظ على كرامتهم وجعلهم أقل عرضة للجوء إلى استراتيجيات المواجهة الضارة.

تخفيف وطأة ظروف الشتاء القاسية على السكان النازحين الضعفاء

في بعض المناطق الجبلية في العراق وخاصة في إقليم كردستان العراق حيث يعيش ٩٩ في المائة من اللاجئين السوريين يمكن أن تنخفض درجات الحرارة إلى أقل من درجة التجمد خلال أشهر الشتاء. وتعمل مساعدات التكييف مع ظروف الشتاء النازحين واللاجئين على التغلب على ظروف الشتاء القاسية. وطيلة شتاء ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، تخطط المفوضية للوصول إلى ٦٦٦٠٠٠ نازح و١٥٧٠٠٠ لاجئ سوري و١٦٨٨٠٠ لاجئ من جنسيات أخرى بمساعدات الشتاء على شكل نقود. وتظل هذه المساعدة حيوية لضمان تزويد العائلات النازحة الضعيفة بشكل جيد بالموارد اللازمة للبقاء على قيد الحياة في ظروف الشتاء القاسية.

تعزيز التماسك الاجتماعي في أثناء دعم البلد في جهود إعادة الإعمار

كما تساعد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المجتمعات المحلية من العائدين في تنفيذ مشاريع سريعة الأثر تركز على المجتمع المحلي لتعزيز التعايش السلمي والتماسك الاجتماعي وتيسير إعادة إدماج النازحين. وتهدف إستراتيجية المفوضية إلى تهيئة بيئة مواتية للعائدين للوصول إلى الاعتماد على الذات وتعزيز القدرة على المواجهة. وتشمل المشاريع إصلاح البنية التحتية الرئيسية مثل مديريات الشؤون المدنية والمدارس والعيادات الصحية والمنشآت الزراعية (مضخات المياه والبيوت الزجاجية) واستعادة الخدمات مثل جمع القمامة.

تعزيز الحلول الدائمة والاعتماد على الذات

وتسعى المفوضية إلى تقليل التبعية وتعزيز الاكتفاء الذاتي بين اللاجئين في العراق بغض النظر عن الحل الدائم الذي اختاروه. وتركز استراتيجية المفوضية على ضمان إدراج الأشخاص المعنيين في النظم القانونية والاجتماعية القائمة وتعمل في أربعة مجالات مواضيعية تغطي الأبعاد القانونية والاقتصادية والمدنية والاجتماعية - الثقافية. وأيضا تتوخى الإستراتيجية دعم المجتمعات المحلية والحكومات لإدماج مخيمات اللاجئين في بيئة المجتمع المضيف مع رؤية لتحويل المخيمات في النهاية إلى مستوطنات مبنية تتحول إلى أحياء بالبلدات المجاورة مع تمتع اللاجئين بالمساواة في الحصول- إلى جانب السكان المحليين – على الخدمات الأساسية والوصول إلى سوق العمل والتعليم.

وتعمل المفوضية مع الوزارات الحكومية الرئيسية ووكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في مجال التنمية والقطاع الخاص لضمان الإدماج المنهجي للأشخاص المعنيين في خطط التنمية الوطنية وبرامج التنمية الطويلة الأجل من خلال الدعوة الاستراتيجية والتنسيق والبرامج المشتركة القائمة على الأدلة و/ أو البرمجة. وتشمل مجالات الشراكة الرئيسية الحماية والحماية الاجتماعية والتوثيق والمساعدة القانونية و (إعادة) الاندماج بما في ذلك الوصول إلى الخدمات الأساسية والاجتماعية والاعتماد على الذات.

طوارئ شمال شرق سوريا

بعد مرور ثماني سنوات على بدء النزاع في سوريا لا يزال اللاجئون السوريون في العراق يواجهون العديد من التحديات ولا يزال الوافدون الجدد يتم تسجيلهم بشكل منتظم. وفي أعقاب تصاعد القتال في شمال شرق سوريا في منتصف شهر تشرين الأول ٢٠١٩ تلقى العراق موجةً من اللاجئين السوريين (١٨٩٩١ بنهاية كانون الأول ٢٠١٩). ومن المتوقع أن يستمر عدد الوافدين الجدد خلال الأشهر الستة المقبلة بخطى بطيئة ولكن ثابتة. وفي الوقت الذي انضم فيه ٨١٣٤ من الوافدين الجدد إلى أفراد أسرهم في المجتمعات الحضرية والريفية في اقليم كردستان فإن غالبية الوافدين الجدد يتم استضافتهم في مخيمين هما مخيمي بردرش وكويلان في محافظة دهوك. ويتطلب بذل الجهود المستمرة من قبل جميع الجهات الفاعلة الإنسانية بما في ذلك السلطات المحلية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، لضمان حصول جميع الوافدين الجدد على الحماية والخدمات الأساسية الكافية.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

مقابلة مع

ممثلة منظمة اليونيسيف

السيدة حميدة للسيكو

ما هي أولويات المنظمة لعام ٢٠٢٠ في العراق؟

أولويتنا هي الاستمرار في نصرة حقوق الأطفال في العراق وضمان تلبية حقهم في التعليم الجيد، والرعاية الصحية والماء النظيف، والحماية من العنف. وسوف نواصل العمل مع الحكومة والضغط من أجل وضع سياسات صديقة للطفل من شأنها تحسين حياة الأطفال في هذا البلد، مع الاستمرار في دعم احتياجات الأطفال الذين شرّدهم النزاع.

يعد عام ٢٠٢٠ بداية لعقد جديد تتو افر فيه فرص جديدة، ولكنه يعد أيضا تذكيراً لنا بأن الوقت ينقضي بسرعة؛ فالحكومة العر اقية والشركاء الدوليون لم يتبق لهم سوى عشر سنوات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. لذلك، فنحن الآن نحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى أن نعمل وأن نضمن عدم ترك أي طفل في المؤخرة.

ما هي في رأيك أكثر المسائل إلحاحا فيما يتعلق بالأطفال والشباب في العراق؟

لقد تحمل الأطفال العر اقيون العبء الأكبر للعنف الذي اجتاح معظم أجزاء العراق عبر السنوات الماضية. ومن المحزن أنهم لم يجدوا أي ملجأ من العنف حتى عندما يكونون داخل البيت، فقد ورد أن ٨٠٪ من الأطفال قد تعرضوا

لنوع من أنواع السلوك العنيف في البيت والمدرسة. ينبغي حماية الأطفال من جميع أشكال العنف.

وتمثل مسألة الحصول على التعليم الجيد مصدر قلق عميق لليونيسيف. هناك أكثر من ثلاثة ملايين طفل في سن المدرسة ليس لديهم الفرصة في التعليم المنتظم، ولذلك فإنهم يواجهون خطر العنف والاستغلال والزواج المبكر. كما تعاني أجزاء البلاد المتأثرة بالنزاع من نقص في أعداد المعلمين، فيما تحتاج نصف المدارس الحكومة في البلاد لإعادة التأهيل.

أن التعليم هو البوابة التي تقود نحو التطوّر على الصعيد الشخصي والوطني. ولذلك على الحكومة العراقية أن تستثمر بشكل أكثر تأثيراً في التعليم الجيد وتحسين فرصة الحصول على التعلم والتدريب المهني لخفض مستوى البطالة وسط الشباب. ويسعدني أن أقول إننا في عام ٢٠١٩ قد (تسليط الضوء على أحد إنجازاتنا هنا؟).

وقد بينت الأحداث التي جرت مؤخراً في البلاد أن الشباب متحمسون لإسماع صوتهم، وأنهم جادّون في المشاركة في تشكيل مستقبل البلاد، وينبغي أن يكونوا قادرين على فعل ذلك دون خوف من العنف.

في الساحة الدولية نجد أن اليونيسيف من المجهارين بشدة بأزمة المناخ وأثرها على الأطفال، فهل هذا الأمر تولونه اهتماما في العراق نظرا لحالة الطوارئ المتعلقة بالمناخ التي شهدتها البصرة قبل وقت ليس بالطويل؟

لقد أدى الجفاف المزمن إلى نقص حاد في المياه في السنوات الأخيرة في المجتمعات التي تعيش على ضفاف نهري دجلة والفرات. وبرزت تلك الآثار بشكل أوضح في جنوب العراق. وقد أوضحت البيانات المؤخرة أن ١٠,٧ في المائة و٢٧,٢ في المائة فقط من سكان محافظة البصرة يتمتعون بخدمات المياه والصرف الصحي التي تلبي معايير الإدارة السليمة التي حددتها منظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونيسيف.

وتعمل منظمة اليونيسيف مع الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية وبقية أصحاب الشأن للتأكد من امتلاكهم المعلومات والقدرات اللازمة للاستجابة لأزمات المياه في المستقبل؛ لأننا نريد أن نحول دون تحول الأطفال وعوائلهم إلى مهاجرين بسبب المناخ وذلك عن طريق العمل لإيجاد حلول مستدامة للمجتمعات المحلية؛ وبخلاف ذلك فإن البديل سيكون مدمراً للعراق و أبنائه.

أولويتنا هي الاستمرار في نصرة حقوق الأطفال في العراق وضمان تلبية حقهم في التعليم الجيد، والرعاية الصحية والماء النظيف، والحماية من العنف

إحياء روح الموصل

اليونسكو في العمل

تثبيت الهياكل المتبقية

توجد في الوقت الحاضر رافعة فوق مئذنة الحدباء تسهّل الوصول إلى القاعدة المتبقية من النصب وتنظيفه وتثبيت المئذنة التاريخية التي تم بناؤها منذ أكثر من ٨٤٠ عاماً. وتم تركيب أول مجموعة من دعامات التثبيت حول مسجد النوري كما تم وضع شرائط حول أعمدة قبة المسجد لتثبيت الأعمدة بينما يتم بناء الأعمدة الخشبية لتكون بمثابة نظام دعم. فيما تم تطهير البيئة المحيطة بمئذنة الحدباء بالكامل ما يجعل من الممكن التجول حول القاعدة المتبقية بالإضافة إلى الوصول إلى الدرج الخارجي المكشوف إلى أعلى المئذنة. وتسير عملية التنظيف جنبًا إلى جنب مع استرداد الأجزاء التاريخية المحتملة تحت إشراف وزارة الاعمار.

ومن بين الخبراء الذين يعملون مع اليونسكو يوجد مهندسون انشائيون متخصصون في تثبيت وتوحيد ومراقبة التراث التاريخي والأثري الذين شاركوا في عدد من النشاطات المهمة في مجال التوحيد في المعالم الهامة بما في ذلك برج بيزا (إيطاليا) ومعبد جوبيتير (كوكب المشتري) في بعلبك (لبنان) ومعبد قصر البنت في البتراء (الأردن).

وفي تشرين الأول أعلن محافظ نينوى منصور المرعيد عن البدء الرسمي لأعمال إعادة تأهيل مسجد النوري في مدينة الموصل القديمة تحت إشراف اليونسكو ومحافظة نينوى. وقد تم ترميم مسجد النوري ومئذنته الأسطورية بفضل دعم دولة الإمارات العربية المتحدة الشريك الرئيسي لمبادرة اليونسكو "لإحياء روح الموصل".

قامت اليونسكو باختيار أجزاء المباني القيمة التي يتم فصلها عن الأنقاض لاستخدامها أثناء إعادة الإعمار تحت إشراف خبراء دوليين وطلاب الآثار من جامعة الموصل ويتم تخزين هذه العناصر الهيكلية في مستودع آمن

إزالة الألغام والإنقاذ

لاتزال عملية إزالة الألغام مستمرة. فقد تعرضت المنطقة لأضرار بالغة بسبب العبوات الناسفة المتفجرة والمواد الخطرة والمواد غير المتفجرة. وبالتوازي مع أعمال التثبيت، قامت اليونسكو باختيار أجزاء المباني القيمة التي يتم فصلها عن الأنقاض لاستخدامها أثناء إعادة الإعمار تحت إشراف خبراء دوليين وطلاب الآثار من جامعة الموصل. ويتم تخزين هذه العناصر الهيكلية في مستودع آمن. وسيتم إثراء تدريب طلاب أقسام الآثار والهندسة المعمارية والهندسة في جامعة الموصل من خلال مشاركتهم في أعمال الترميم.

كما سيتم استعادة النصب بالكامل مع الاحترام التام للسلامة التاريخية للموقع. وبالإضافة إلى إعادة تأهيل المعالم المعمارية تشمل المبادرة التدريب أثناء العمل للمهنيين الشباب وتوظيف الحرفيين (البنائين والنجارين والنحاتين الحجريين وصياغة المعادن وما إلى ذلك) والتدريب المهني المدفوع الاجر.

وفي ١٠ تشرين الأول أتفق المديرة العامة لليونسكو السيدة أودري أزولاي ووزيرة الثقافة وتنمية المعرفة في الإمارات العربية المتحدة، نورا بنت محمد الكعبي على إعادة تأهيل كنيسة الطاهرة للسريان الكاثوليك وكنيسة الساعة اللاتينية في الموصل.

إحياء مهرجان الكتاب

في ٥ تشرين الأول استضافت الموصل أول مهرجان للكتاب بدعم من اليونسكو ومنتدى الكتاب والمنظمة غير الحكومية غايلد دو ريد وشركاء آخرين. وقدمت وزارة الثقافة أكثر من ٤٠٠٠ كتاب في مختلف المجالات مع خصم كبير. وتمّ بالتنسيق مع دار النشر مشكي تمت دعوة خمسة عشر كاتبا من داخل وخارج الموصل لحضور جلسة توقيع الكتاب في يوم الحدث. كما تضمن المهرجان أيضًا معرضًا للرسم والتصوير الفوتوغرافي وعرض فيلم وحفلة موسيقية. وحضر المهرجان أكثر من ٧٠٠ شخص معظمهم عائلات من مدينة الموصل القديمة. وقال أحد الحاضرين: "أنا سعيد للغاية، فهذه هي المرة الأولى التي يشارك فيها أطفالنا في عرض سينمائي في الهواء الطلق أو عرض موسيقي منذ نهاية الحرب". فيما أوضح شخص آخر: "نحن ممتنون للغاية لان هذا الحدث يعطينا الأمل والقوة لإعادة بناء محلات بيع الكتب لدينا مرة أخرى".

كل ما سبق هو مجرد بداية لمشروع ضخم ولكن هذه النتائج تعزز التزامنا بتحقيق أحياء روح الموصل.

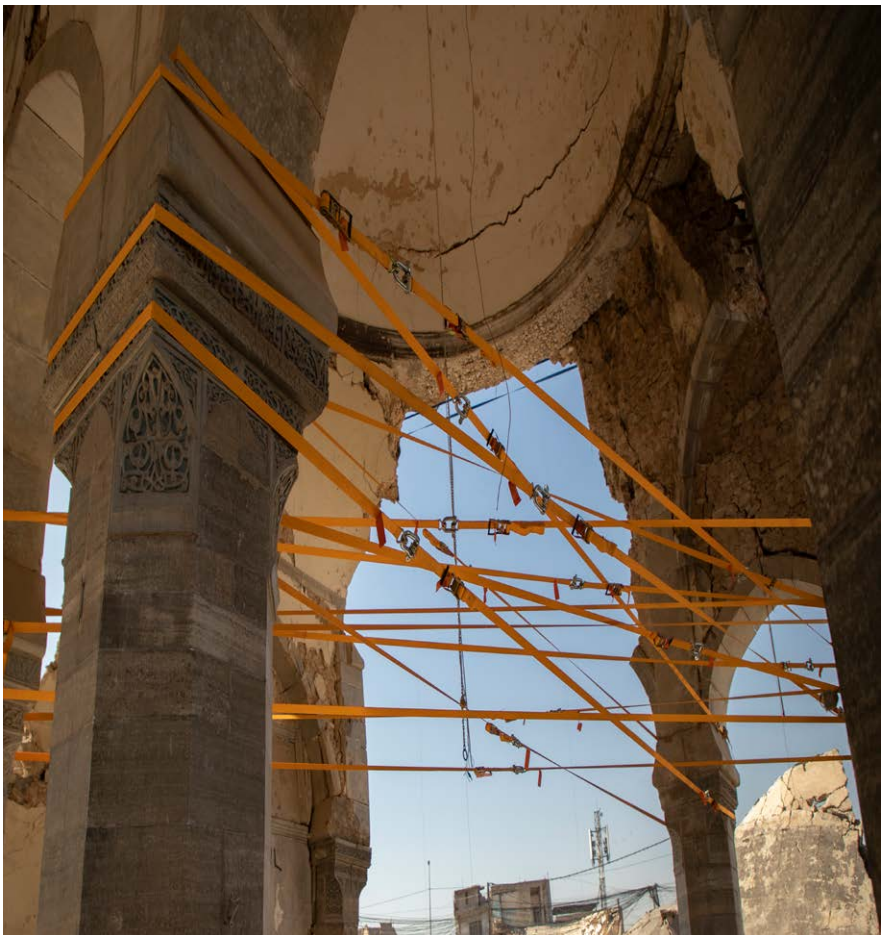

لمزيد من المعلومات حول مشروع اليونسكو، تابعنا على:

https://en.unesco.org/fieldoffice/baghdad/revivemosul

https://en.unesco.org/fieldoffice/baghdad

ReviveTheSpiritOfMosul#

دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام

بقلم

المدير الأقدم لبرنامج العراق في دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام

السيد بير لودهامار

> لايزال مليون وأربعمائة ألف مواطن عراقي ينتظرون العودة الى ديارهم، وهذا هو حافزنا الأكبر، ففي كل جهد نبذله صورتهم لا تفارقنا سواء فيما يتعلق بتعبئة الموارد او تقديم التدريب للحكومة العر اقية او اصدار العقود والمنح او في التثقيف على المخاطر في مخيمات النازحين او في كشف المخاطر المتفجرة وإزالتها. ومكنت أنشطة إدارة المخاطر المتفجرة جهات أخرى فاعلة في المجال الإنساني والحكومة العر اقية في المباشرة بإعادة إعمار بنى تحتية أساسية كالمدارس والمستشفيات والجسور والحدائق العامة. ان جعل البيئة آمنة يعد خطوة أساسية قبل بدء أعمال التأهيل بل حاسمة لتيسير العودة الآمنة والكريمة والطوعية للنازحين

أدى النزاع الشامل الذي دار في العراق لاستعادة المدن التي احتلها تنظيم داعش الى نزوح أكثر من خمسة ملايين وثمانمائة ألف شخص بين عام عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧ ونتج عنه تلوث كبير بالمخاطر المتفجرة بعد الحملات العسكرية ذات الصلة، بالإضافة الى العبوات الناسفة التي خلفها تنظيم داعش عن عمد. ومنذ ذلك التاريخ، عاد ما مجموعه أربعة ملايين وأربعمائة ألف شخص الى ديارهم وتعمل الحكومة العر اقية بدعم من الأمم المتحدة على تيسير عودة آمنة ومنظمة وكريمة لما تبقى من النازحين الذين يبلغ عددهم مليون وأربعمائة ألف شخص.

ان مشكلة المخاطر المتفجرة معقدة وواسعة النطاق وتتجاوز إمكانيات الموارد المتوفرة. ولقد حددت الحكومة العر اقية والأمم المتحدة والاطراف الدولية الفاعلة الأخرى تطهير المخاطر المتفجرة كأولوية بصفتها "الخطوة الأولى" الأساسية قبل

الشروع بأي اعمال إعادة تأهيل او إعمار في البنى التحتية الأساسية والمباني السكنية. ان أعمال إعادة التأهيل والإعمار تعتبر بالغة الأهمية لإعادة الخدمات الأساسية وإعادة الناس الى المناطق المتضررة بشكل آمن.

ان دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام التي تنشط منذ عام ٢٠١٥ تدعم جهود إعادة الاستقرار التي تبذلها الحكومة العراقية والأمم المتحدة وكذلك النشاطات الإنسانية التي تمكن من العودة الآمنة والمنظمة والكريمة للنازحين الى المناطق التي احتلها تنظيم داعش سابقاً.

إدارة المخاطر المتفجرة:

تمكين المبادرات الإنسانية وإعادة الاستقرار والتنمية

ان نهجاً مختلطاً يجمع بين الشركات التجارية الوطنية والدولية والمنظمات غير الحكومية يُمَكِّن عمليات المسح والتطهير في المناطق المحررة من تنظيم داعش في دعم مباشر لخطط الحكومة العراقية والأمم المتحدة الإنسانية وإعادة الاستقرار. وعندما يكون هناك طلباً عبر منظومة الأمم المتحدة، تقوم الدائرة بنشر فرق التقويم تتبعها فرق متخصصة تشمل: المسح والبحث ذو الخطورة العالية وتطهير مناطق القتال والمعدات الميكانيكية وإدارة الأنقاض.

تعزيز القدرات:

الحكومة لديها القدرة على إدارة وتنظيم وتنسيق استجابة لإدارة المخاطر المتفجرة في المناطق المحررة

تدعم دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام استجابة تجري بقيادة وتنفيذ وطنيين. وبالاعتماد على القدرات الموجودة، ينصب تركيز الدائرة على تقديم التدريب والمشورة الفنية للحكومة العراقية بمختلف مؤسساتها: السلطات المختصة بالإجراءات المتعلقة بالألغام بضمنها مديرية شؤون الألغام التابعة لوزارة الصحة والبيئة ومديرية الدفاع المدني في وزارة الداخلية ومراكز تنسيق العمليات الحكومية لدعم إدارة وتنظيم وتنسيق الاستجابات الخاصة بإدارة المخاطر المتفجرة. وجرى إطلاق "الخطة الإستراتيجية والتنفيذية الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١" في كانون الأول ٢٠١٧ بدعم من دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام.

التوعية بالمخاطر:

النازحون يعودون بثقة الى ديارهم

بتنسيق مع مجموعة الأمم المتحدة المعنية بالحماية والسلطات الوطنية، يجري العمل على التوعية بالمخاطر للسكان المتضررين والعاملين في المجال الإنساني، وتركز الجهود بشكل على السكان الذين يعيشون في المناطق المحررة او العائدين اليها وهي المناطق المعروفة بتلوثها اويشك بتلوثها بالعبوات الناسفة والمخاطر المتفجرة. وقدمت الدائرة التدريب في مجال إدارة هذه المخاطر الى السلطات الوطنية بهدف تعزيز تنسيق وإدارة التوعية بالمخاطر في العراق.

إنجازات دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في عام ٢٠١٩

- أنجزت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في العراق (١٣٥٣) مسحاً لمخاطر المتفجرات، شمل محافظات الأنبار وصلاح الدين ونينوى، وذلك في إطار دعمها للمساعدات ذات الأولوية في المجالات الإنسانية وتلك المتعلقة بإعادة الاستقرار، حيث قامت الدائرة بما يلي:
- إزالة ٨٦٢ من المخاطر المرتبطة بالمتفجرات في المناطق المحررة، بما في ذلك ٤٢٣ عبوة ناسفة و١٣٥ شحنة تفجير رئيسية لعبوة ناسفة و٤٠ حزاماً ناسفاً.
- نفذت ١٣٦ عملية إزالة للمتفجرات مما أتاح لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والحكومة العراقية السير قدماً في عمليات تأهيل البنى التحتية الحيوية كالمستشفيات والمدارس والجسور وما إلى ذلك، كما أتاح ذلك للجهات العاملة في المجال الإنساني أن تمضي في تقديم المساعدات المنقذة للحياة.
- نسقت و أنجزت خمس عمليات تقييم مشتركة، مما أتاح للأمم المتحدة وشركاءها في العمل الإنساني تقديم مساعدات إنسانية حالما أصبح الدخول إلى المناطق المحررة ممكناً.
- قامت بتدريب ٤٢٦ من ضباط الشرطة، بما في ذلك ٨٥ امرأة، على "الاستجابة السريعة" لغرض تشخيص مخاطر المتفجرات ووضع العلامات عليها والإبلاغ عنها، وتدريب ٤٥٦ من موظفي الأمم المتحدة المعنيين بالشؤون الأمنية، بما في ذلك ١٥٤ امرأة، على "مقاربات الأمن والسلامة في البيئات الميدانية- SSAFE" وتدريب ٥٥١ طالباً، بمن فيهم ١٧٨ من الإناث على التوعية بشأن العبوات الناسفة.
- قامت بتدريب ٦٨٣٣ من العاملين بموجب برنامج العمل بمقابل نقدي و١٢١٤ موظفاً حكومياً و٧٠١ موظفاً/ عاملاً في المجال الإنساني ضمن المنظمات غير الحكومية على تشخيص مخاطر المتفجرات والتصرف على نحو آمن عند وجود تلك المخاطر خلال العمل في المناطق عالية الخطورة كمدينة الموصل.
- قدمت تدريباً يهدف إلى التثقيف بالمخاطر والتوعية بها، شمل ٤٤٦٢٤٧ شخصاً في المدارس ومخيمات النازحين وغيرها من المجالات ذات الأولوية العالية.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

التزام تجاه النساء والفتيات في جميع أنحاء العراق

صندوق الأمم المتحدة للسكان هو وكالة الأمم المتحدة المعنية بالصحة الجنسية والإنجابية. تتمثل مهمتنا في العمل من أجل عالم يكون فيه كل حمل مرغوباً فيه، وكل ولادة آمنة، ويحقق فيه كل شاب وشابة ما لديهم من إمكانات.

وضع صندوق الأمم المتحدة للسكان برنامجه الخاص بالعراق في عام ٢٠٠٨، و افتتح أول مكتب له في البلاد عام ٢٠١١.

ومنذ ذلك الوقت ظل الصندوق يعمل في جميع أنحاء البلاد للمساهمة في تحسين خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتشجيع البرامج المتعلقة بالشباب وتوفير بيانات سكانية للتنمية.

ومن خلال التنسيق الوثيق مع الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان والمجتمع المدني، ومن خلال التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، يسعى صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى تحقيق أولويات واستراتيجيات البلد الإنمائية.

وعندما بدأت الأزمة في عام ٢٠١٤، أطلق الصندوق مشروعاته الإنسانية الطارئة للاستجابة للاحتياجات الطارئة المتعلقة بالصحة الإنجابية والعنف القائم على النوع الاجتماعي للنساء والفتيات المتأثرات بالنزاع.

في عام ٢٠٢٠ أطلق صندوق الأمم المتحدة للسكان برنامجه القطري الثالث للأعوام (٢٠٢٠ – ٢٠٢٤) الذي يتمحور حول النتائج التحويلية الثلاث لصندوق الأمم المتحدة للسكان وهي: القضاء على وفيات الأمهات التي يمكن منعها، إنهاء الحاجة غير الملباة لوسائل تنظيم الأسرة، وإنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة:

١. الصحة الجنسية والإنجابية: استفادت كل امرأة وكل مراهق/مراهقة وشاب/شابة؛ خاصة المتخلفون عن الركب بشوط بعيد، استفادوا من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية المتكاملة، ومارسوا حقوقهم الإنجابية، بمنأىً عن الجبر والتمييز والعنف.

٢. المراهقون والشباب: تم تمكين كل مراهق/مراهقة وشاب/شابة؛ لاسيما الفتيات المراهقات لتمكينهم من الحصول على حقوق الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية في جميع السياقات.

٣. المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: جرى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات والحقوق الإنجابية للفتيات في السياقات التنموية والإنسانية.

٤. ديناميكيات السكان: جرى عد كل شخص في كل مكان وأخذه في الاعتبار في السعي لتحقيق التنمية المستدامة.

تحديد أولويات الصحة الإنجابية للأسر

في السنوات القليلة الماضية، وضع صندوق الأمم المتحدة للسكان ووزارة الصحة بروتوكولاً للإدارة السريرية للاغتصاب. وبعد عملية طويلة لحشد التأييد أقرت الحكومة العراقية البروتوكول الذي سوف يضمن وضع المبادئ التوجيهية للإدارة السريرية للاغتصاب موضع التنفيذ. وسوف يجري تجريب الخدمة في مرفقين صحيين مدعومين من صندوق الأمم المتحدة للسكان في بغداد وكركوك، ومن ثم يتم التوسع في عشر محافظات أخرى في وقت لاحق.

علاوة على ذلك، وفقاً لتقارير الحكومة فإنه يولد في العراق أكثر من مليون طفل كل عام. ومن خلال العمل مع وزارة الصحة وضع صندوق الأمم المتحدة للسكان الاستراتيجية الوطنية لتنظيم الأسرة. وجرى دمج الاستراتيجية السابقة لتنظيم الأسرة في "الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل والمراهقين". وستؤدي هذه الاستراتيجية الجديدة إلى تفعيل خدمات تنظيم الأسرة في المستشفيات العامة والخاصة في جميع أنحاء البلاد إلى جانب بناء قدرات مقدمي الخدمة. ومن المتوقع أن يتم إقرار استراتيجية تنظيم الأسرة من قبل وزارة الصحة في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠.

دعم الشباب

قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠١٩ بالشراكة مع منظمة اليونيسيف الدعم الفني للجهاز المركزي للإحصاء في العراق وهيئة إحصاء إقليم كردستان العراق لإجراء "المسح الوطني للفتوة والشباب في العراق" وسوف يمكّن هذا المسح الحكومتين، على حدٍّ سواء، من وضع إطار قوي للسياسات وبرامج قائمة على الدليل، واتخاذ قرارات تستند إلى المعلومات حول المسائل المتعلقة بالشباب. ومن المتوقع أن تنشر نتائج المسح في الربع الأول من عام ٢٠٢٠.

علاوة على ذلك، ينصب تركيز الأنشطة هذا العام على الشباب وبناء السلام. وفي هذا السياق، نظم صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتعاون مع شريكه الفني "أكاديمية فولك برنادوت" مشاورات للأطراف الفاعلة على الصعيد الوطني بشأن القرار رقم ٢٢٥٠ حول الشباب والأمن والسلام. وقد نتج عن المباحثات تكوين ائتلاف من المنظمات الشبابية ومنظمات المجتمع المدني لرسم خطوات ملموسة لتنفيذ القرار ٢٢٥٠ في العراق. بالإضافة إلى ذلك، نظم صندوق الأمم المتحدة للسكان وأكاديمية فولك برنادوت والسفارة السويدية دورة تدريبية استغرقت خمسة أيام ضمت ٢٥ شاباً وشابة حول دور عمليات الحوار الشامل في بناء السلام. وركزت الجلسات على تعزيز المعرفة والقدرات العملية للشباب في مجالات بناء السلام، والتواصل الواعي، وتعميم مفهوم النوع الاجتماعي في بناء السلام، وتحليل النزاع، والحوار الشامل، فضلاً عن كيفية تصميم وتسهيل جلسات الحوار داخل مجتمعاتهم المحلية.

القضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة

أطلق صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠١٩ بالتعاون مع حكومة إقليم كردستان خطة التواصل من أجل التأثير السلوكي للقضاء على ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وقد تم خلال العام الماضي ختان نحو ١٥,٠٠٠ فتاة في إقليم كردستان فقط. ومن خلال الخطة المذكورة سوف يصل صندوق الأمم المتحدة للسكان والفرق التابعة لوزارات الشؤون الدينية، والداخلية، والعدل، والصحة، والتعليم، والعمل والشؤون الاجتماعية، إلى عدد أولي من الأمهات يبلغ ٧,٥٠٠ سيدة خلال الاثني عشر شهراً المقبلة بتنظيم حملات لزيادة الوعي بغية إنقاذ الفتيات الصغيرات من هذه الممارسة الضارة في إقليم كردستان العراق الذي ترتفع فيه معدلات ختان الإناث.

وبوصفه الوكالة الرائدة بشأن منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له ومن خلال رفده حكومتي العراق و إقليم كردستان بالخبرات والدعم الفني، قام صندوق الأمم المتحدة للسكان بعملية تقييم شاملة لاحتياجات الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي ونشر نتائج تلك الدراسة. وهدفت عملية التقييم إلى تحديد الفجوات الماثلة في تقديم الخدمة ودعم الاستجابة المنسقة متعددة القطاعات.

وقد بينت نتائج المسح أن أكثر من ٣٠٪ من الأشخاص النازحين يحتاجون إلى خدمات صحية ونفسية. ولذلك عقد صندوق الأمم المتحدة للسكان سلسلة من الدورات التدريبية في إطار برنامج مدته عشرة أسابيع لتعزيز قدرات ٢٠٠ من مقدمي الخدمات المتخصصين وغير المتخصصين

في الصحة النفسية والدعم النفسي من جميع أنحاء العراق. وجمع التدريب بين الشقين النظري والعملي والأنشطة الجماعية للتأكد من قدرة مقدمي الخدمة على مساعدة الناجين في تعزيز آليات التكيف الإيجابية لديهم، فضلا عن خفض خطر الرغبة في إيذاء النفس أو الانتحار.

زيادة على ذلك، بينت المناقشات مع الحكومة أن عناصر القوات المسلحة والقوات النظامية لم يتلقوا سوى نذر يسير من التدريب حول مسائل النوع الاجتماعي ضمن دوراتهم التدريبية الرسمية. ومن ثم، تعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان مع وزارة الداخلية على المستوى الاتحادي ووزارة شؤون البيشمركة في إقليم كردستان من أجل بناء قدرات ضباط الشرطة وموظفي وزارة الداخلية العاملين مع الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي لتوعية المسؤولين النظاميين مثل أفراد البيشمركة فضلاً عن ضمان تقديم استجابة تركز على الناجين وخدمات إلى الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي الباحثين عن الدعم لدى وحدة حماية الأسرة.

ظل الصندوق يعمل في جميع أنحاء البلاد للمساهمة في تحسين خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتشجيع البرامج المتعلقة بالشباب وتوفير بيانات سكانية للتنمية

الاستجابة للطوارئ

لقد أدت العمليات العسكرية في شمال شرق سوريا والتي بدأت في ٩ تشرين الأول في تدفق أكثر من ٣٥,٢١١ لاجئ سوري إلى محافظة دهوك في إقليم كردستان العراق حتى تاريخ ٢٦ كانون الأول. وقد تم نقل اللاجئين إلى مخيمي بردرش وكويلان في دهوك.

ووصولاً إلى تاريخ ٩ كانون الأول قدمت فرق صندوق الأمم المتحدة للسكان مجموعات اللوازم الصحية النسائية إلى حوالي ٣,٣٦٧ سيدة وفتاة، والدعم النفسي إلى ٩٨٦ آخرين، وإسعافات أولية في مجال الصحة النفسية إلى ١,٩٨٣ شخصاً.

بالإضافة إلى ذلك، نشر صندوق الأمم المتحدة للسكان فريق متنقل مختص بالصحة الإنجابية وسيارتي إسعاف لنقل الحالات المحولة عند معبر سحيلة الحدودي. وقد تم افتتاح عيادة واحدة للصحة الإنجابية ومركز نسوي في مخيم بردرش. كما تم إدخال مزيد من التوسيعات على مرافق صندوق الأمم المتحدة في مخيم كويلان. كذلك، تلقت أكثر من ١٠٠ امرأة رعاية خاصة بالمواليد في مرافق الصحة الإنجابية المدعومة من قبل صندوق الأمم المتحدة للسكان.

كذلك قامت الفرق المتنقلة التي يدعمها الصندوق بزيارات توعوية إلى اللاجئين في المخيمات لنشر المعلومات حول العنف القائم على النوع الاجتماعي وتعريف الأسر بالخدمات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والصحة الإنجابية.

التمهيد لوضع سياسات تركز على الناس

في كانون الأول ٢٠١٨ أوضحت الحكومة العراقية تفاصيل الوثيقة الكاملة لمشروع التعداد السكاني: توفر الوثيقة الإطار الذي يستند إليه التعداد السكاني بأكمله في العراق. وفي عام ٢٠١٩ أجاز رئيس الوزراء عادل عبد المهدي بوصفه رئيس المجلس الأعلى للسكان مشروع التعداد العام للسكان

والمساكن لعام ٢٠٢٠ في العراق. ومنذ ذلك الوقت بدأ الإعداد لإجراء التعداد السكاني؛ بما في ذلك عقد اجتماعات منتظمة للهيئة العليا للتعداد العام للسكان والمساكن برئاسة وزير التخطيط الدكتور نوري صباح الدليمي.

في تموز ٢٠١٩ أعلن عادل عبد المهدي عن التعداد السكاني لعام ٢٠٢٠. ولهذا السبب و افق مجلس الوزراء على (تخصيص) مبلغ ٣٧ مليون دولار أمريكي (٤٤,٥ مليار دينار عراقي) لعام ٢٠١٩، وعلى ٥٩,٤ مليون دولار أمريكي (١١٤ مليار دينار عراقي) لعام ٢٠٢٠. بالإضافة إلى ذلك، وبعد دراسات ورحلات عديدة وتبادل للخبرات مع هيئات الإحصاء في الأردن ومصر، وبناء على الدروس المستفادة، و افق المجلس الأعلى للسكان على تبني طريقة التعداد الإليكتروني في التعداد السكاني لعام ٢٠٢٠ بدلاً عن عملية العدّ التي تعتمد على استخدام الورق.

وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، تم وضع خارطة طريق واعتمادها بوصفها خارطة طريق لتنفيذ التعداد السكاني بجانب العمل الجاري بشأن مسودة الاستبيان، وعملية إحصاء السكان، والمسودة الوطنية لدعم وتأييد التعداد السكاني. وتم الانتهاء من وضع خطة العمل المفصلة لمراحل التعداد، كما جرى تحديد العدد اللازم من الأشخاص لدعم العملية. وقام فريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصياغة برنامج مفصل من شأنه أن يضمن اعتماد العراق على قدراته الوطنية في تنفيذ التعداد الإليكتروني.

وبذل صندوق الأمم المتحدة للسكان طوال العام الجهود لحشد التأييد على أعلى مستويات حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان العراق لضمان خلق بيئة سياسية مواتية ومستدامة لإجراء التعداد، وذلك من خلال مناقشات تركز على عدم إقحام السياسة في عملية التعداد السكاني، والتأكيد على المنافع التنموية التي ستعود على السكان.

بعض الإحصاءات من أنشطة عام ٢٠١٩

- عدد الأشخاص الذين شملتهم أنشطة ومشاريع توعوية حول العنف القائم على النوع: ٢٠٥٦٦٦
- عدد النساء والفتيات اللائي تعرضن للعنف واللائي تمكنّ من الحصول على حزمة الخدمات الأساسية: ٢٦٧٨٥٠
- عدد النساء والفتيات اللائي وصلت إليهن خدمات الوقاية و/أو الحماية والرعاية المتعلقة بزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري: ٩٦٢٦
- عدد النساء والفتيات اللائي وصلت إليهن خدمات الوقاية و/أو الحماية والرعاية المتعلقة بممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية: ٥٣٠
- عدد الأشخاص الذين تلقوا دعماً نفسياً: ٨٧٦٧٢
- عدد النساء اللائي وصلت إليهن تدخلات لزيادة الوعي والدعوة للصحة الإنجابية: ١١٤٣٣٤
- عدد الأشخاص الذين وصلت إليهم خدمات الصحة الإنجابية: ٤٣٦٤٥٩
- عدد الاستشارات الطبية في مجال طب النساء والتوليد وتنظيم الأسرة: ٣٢٦٣٤٠
- عدد الولادات: ٤٣٨٢٣
- عدد الأشخاص الذين جري تدريبهم على مواضيع تتعلق بالصحة الإنجابية: ١٠٧٩٨
- عدد الشباب الذين قدمت لهم أنشطة لزيادة الوعي: ٢١٦٣٦
- عدد الفتيات اللائي استلمن مجموعات لوازم الفتيات المراهقات: ١٩٢٣٥
- عدد الشباب الذين شاركوا في برامج بناء السلام ومنع التطرف العنيف: ٨٣١٥
- عدد الشباب الذين وصلت إليهم أنشطة تثقيف الأقران: ٥١٣٦

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

في عام ٢٠١٩، نفذ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عدداً من المشاريع لتقديم الدعم للحكومة العر اقية وشركاء اخرين في مجالات الاستجابة الإنسانية والبنية التحتية والمشتريات وإدارة المشاريع. ودعمت مشاريع المكتب تقديم المساعدة الى النازحين وإعادة الاستقرار في المناطق المحررة واستكملت قدرات شقيقاته من وكالات الأمم المتحدة في تنفيذ مبادراتها.

"من بغداد الى أربيل، تعمل فرقنا يدا بيد مع الحكومة العراقية والمانحين ووكالات الأمم المتحدة للمساعدة في تقديم خدمات أفضل للشعب العراقي. وفي عام ٢٠٢٠، يبقى المكتب ملتزما بدعم الجهود المبذولة في العراق لتحقيق اهداف التنمية المستدامة ومعالجة بعض تحدياتها الأكثر إلحاحا"

السيد عثمان أكرم
مدير مركز عمليات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في عمان، الأردن

أخبار بارزة في عام ٢٠١٩

- قام المكتب بربط أكثر من ٩٣,٠٠٠ ألف شخص من النازحين والعائدين واللاجئين و افراد المجتمعات المضيفة من خلال مركز معلومات النازحين العر اقيين وذلك بتوفير المعلومات الحيوية بشأن الحصول على المساعدات الإنسانية. وفي نهاية شهر تموز الماضي من عام ٢٠١٩، سجل المركز رقماً قياسياً جديداً باستقباله ٣,٢٩٠ مكالمة في أسبوع واحد فقط.
- من خلال مشروع "تحسين ظروف المعيشة في المناطق المحررة عبر الطاقة المتجددة والتخلص من النفايات الطارئة" قدم المكتب حلول الطاقة المتجددة لعدد من المستشفيات والعيادات الصحية الكائنة في المناطق المحررة حديثاً خصوصا في محافظات الأنبار ونينوى وديالى. إضافة الى ذلك، طور المكتب قدرات السلطات المحلية في المحافظات السالفة الذكر من خلال توفير سيارات جمع القمامة الصلبة وحاويات القمامة فضلاً عن تنظيم سلسلة من الجلسات التدريبية للسلطات المحلية حول المنظومات الحديثة للتخلص من النفايات.
- في آذار ٢٠١٩، أنجز المكتب مشروع "تطوير القدرات العملياتية لسلطات إزالة الألغام في العراق" لتقديم الدعم لدائرة شؤون الألغام. ومن خلال هذا البرنامج وبالتنسيق مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي ودائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، قام المكتب بتعزيز القدرات العملياتية لدائرة شؤون الألغام ووزارة الداخلية ودائرة شؤون الألغام في إقليم كردستان من خلال شراء المعدات المتخصصة للتقييم وتطهير المناطق من الألغام وتقديم التدريب مستهدفاً بذلك وبشكل رئيس محافظات الأنبار وصلاح الدين ونينوى (مدينة الموصل) وأربيل وديالى.

المشاريع الراهنة في العراق

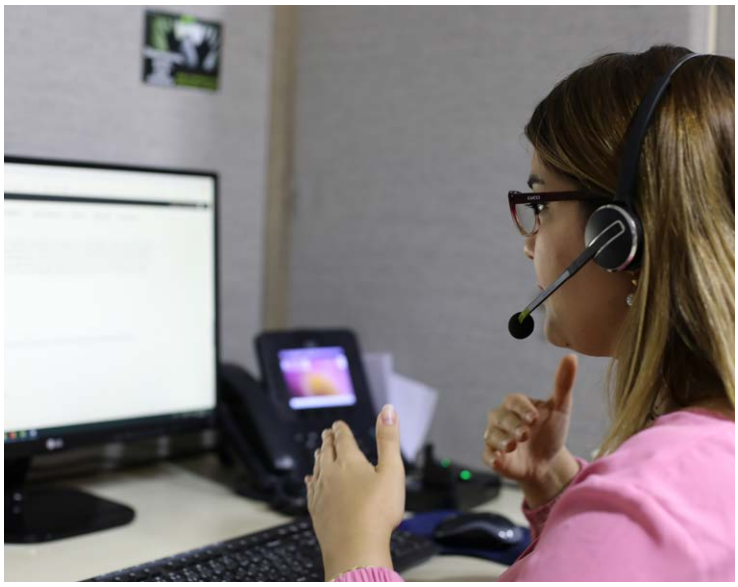

مركز معلومات النازحين العراقيين

بوشر العمل بمركز معلومات النازحين في العراق في عام ٢٠١٥ عقب إجراء تقييم مشترك بين الوكالات للاحتياجات المتعلقة بالمعلومات والاتصالات لدى النازحين في العراق. ويدير المكتب هذا المركز نيابة عن الفريق الإنساني القُطري. ويعد المركز ميسراً رئيسياً لهذا التبادل للمعلومات، والذي يتيح برمجة الخطين الأول والثاني للاستجابة بشكل سريع للاحتياجات الملحة لدى المجتمعات المتضررة. ان الهدف الأساس للمشروع يكمن في تعزيز الاستجابة الإنسانية والمساءلة تجاه المجتمعات المتضررة في العراق ويعمل كمبادرة قيمة حسنت نوعية الاستجابة الإنسانية في العراق من خلال تيسير تبادل المعلومات بين المجتمعات المتضررة والجهات الفاعلة في المجال الإنساني وجمع المعلومات وإعمامها فيما يتعلق بالاحتياجات العاجلة والأولويات الخاصة بالمجتمعات المتضررة وسد ثغرات تلقي الشكاوى والرد.

خلال عام ٢٠١٩، تلقى المركز ٩٦,٠٨٩ اتصالا شكلت فيها نسبة الاتصالات من الذكور ٧٣٪ بينما كانت نسبة الاتصالات من الإناث ٢٧٪. إضافة الى ذلك، بلغت نسبة اتصالات النازحين ٥٧٪ و٣٧٪ من العائدين و٣٪ من الاتصالات من المجتمعات المضيفة ومثلها من اللاجئين.

ويعمل المشروع حالياً بتمويل من الأموال المجمعة لتقديم المساعدة الإنسانية المخصصة للعراق والتي يقدمها كل من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وتلقى المشروع دعما ماليا في السابق من الإتحاد الأوربي ومفوضية الأمم المتحدة السامة لشؤون اللاجئين ومكتب المنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في العراق.

إعادة توفير الخدمات الحضرية البالغة الأهمية في المناطق المحررة

قام المكتب وبدعم من الحكومة اليابانية في عام ٢٠١٩، بدعم عملية إعادة توفير الخدمات الحضرية البالغة الأهمية في مناطق منتخبة من محافظة الأنبار. وشملت هذه العملية إعادة خدمات الإسالة والصرف الصحي والنقل والطاقة وإدارة النفايات الصلبة. ويدعم هذا المشروع العراق في جهوده التي يبذلها نحو تحقيق أجندة ٢٠٣٠ ويسهم بشكل أكثر تحديداً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التالية ونتائجها: الهدف ٣ الصحة الجيدة والرفاهية، والهدف ٦ المياه النظيفة والنظافة الصحية، والهدف ٧ الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة والهدف ٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية. ويتماشى المشروع مع فقرة "تنشيط المجتمعات المحلية" من برنامج الأمم المتحدة الخاص بالإنعاش وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات في العراق والذي تبلغ مدته عامان الذي أُعِدَ للتعجيل بالأبعاد الاجتماعية الخاصة بإعادة الإعمار.

مشروع إعادة الاستقرار الاجتماعي والقدرة على مواجهة الأزمات في حالات الطوارئ – فقرة العمل بمقابل نقدي

بدعم من البنك الدولي وبتنسيق كامل مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية، يقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مع المنظمة الدولية للهجرة بدعم فرص العمل بمقابل نقدي من اجل زيادة الحصول على ٥١,٣٥٠ فرصة عمل قصيرة الأمد في المناطق التي تضررت نتيجة الأزمة في العراق، وبالأخص في محافظات الأنبار وديالى وكركوك وبغداد وبابل. إضافة الى تعزيز الأنشطة الاقتصادية وسبل كسب العيش والإسهام في إعادة الاستقرار و أنعاش المجتمعات المحلية وإعادة بناء التماسك الاجتماعي في هذه المناطق المستهدفة.

حقائق بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

يحظى المكتب بتفويض لتعزيز قدراته على التنفيذ لتشمل عمليات السلام والأمن والقضايا الإنسانية وجهود التنمية. ومن خلال خدمات المشاريع التي يقدمها – بضمنها البنى التحتية والمشتريات وإدارة المشاريع والموارد البشرية خدمات الإدارة المالية – ويقدم المكتب الدعم للحكومات والأمم المتحدة وشركاء اخرين بغية تحقيق الأهداف العامة للدول الأعضاء والغايات المحلية للشعوب والبلدان.

وبصفته الذراع العملياتي للأمم المتحدة، في العراق، يقدم المكتب الدعم للحكومة العراقية والشركاء الدوليين ووكالات الأمم المتحدة لتنفيذ الأنشطة الإنسانية والتنموية في البلاد.

ويعمل المكتب على جلب الخبرات الى العراق في مجالات إدارة المشاريع المستدامة والمشتريات والبنى التحتية.

قصة من الميدان

ويقول أحد العائدين الذي اتصل من ناحية تلكيف في محافظة نينوى في شهر تموز ٢٠١٩ "أردت ان سجل للحصول على المساعدات لكنني لم امتلك المعلومات الكافية بشأن كيفية التسجيل. و اتصلت بمركز المعلومات، وأجابتني احدى العاملات في المركز على أسئلتي. وأطلعتني على كل ما أحتاج اليه لإتمام عملية التسجيل، و أنا ممتن لها"

نينوى، تموز ٢٠١٩

برنامج الأغذية العالمي

لمحة عن أنشطة برنامج الأغذية العالمي في العراق في عام ٢٠١٩

واصل برنامج الأغذية العالمي عمله في العراق خلال عام ٢٠١٩ لتلبية احتياجات الفئات ذات الأوضاع الهشة من السكان، والمتعلقة بالتنمية والسلام والنواحي الإنسانية. وقام البرنامج بتوزيع المساعدات الغذائية والنقدية للنازحين واللاجئين في المخيمات؛ وساعد الناس على بناء حياتهم من خلال توفير فرص العمل والتدريب؛ وقدم وجبات صحية للأطفال في المدارس. وكان عام ٢٠١٩ هو العام الثاني والأخير للخطة الاستراتيجية الانتقالية المؤقتة التابعة للبرنامج، حيث تم الوصول إلى ٧١١,٣٦٩ شخص.

ولا تزال الأوضاع في البلاد تشكل تحدياً أمام عمل البرنامج. فقد تأثر ابتداء من شهر آب حوالي ١٤٠,٠٠٠ نازح جراء عمليات دمج المخيمات وإغلاقها وتغيير أماكنها. وابتداء من تشرين الأول أدت أعمال العنف التي اندلعت شمال شرق سوريا إلى تدفق ما يزيد على ١٩,٠٠٠ من اللاجئين الجدد، في حين تسببت الاضطرابات الأهلية التي وقعت ابتداء من الربع الأخير من السنة في بعض حالات التأخير في تقديم المساعدات الغذائية والنقدية. ورغم ذلك ظل برنامج الأغذية نشطاً ولبّى المتطلبات الشهرية من الأغذية للنازحين في المخيمات بلغ عددهم ٤٥٧,١٨٠ شخصاً، بالإضافة إلى تقديم مجموعات غذائية جاهزة للأسر النازحة التي تشردت حديثاً أو التي تعرضت للنزوح مرة ثانية. كما تلقى أكثر من ١٧,٠٠٠ لاجئ ممن وصلوا حديثاً المساعدة ضمن ٤٢,٤٧٦ لاجئ سوري وصلوا إلى إقليم كردستان. وبغية تلبية احتياجات الناس بشكل أفضل، عمل برنامج الأغذية على التحول من توزيع الغذاء إلى التحويلات المالية القائمة على النقد. وقد ساعدت الأنشطة الموجهة (المحددة الهدف) في إعطاء الأولوية عند تقديم الدعم إلى الفئات الأشد ضعفاً.

ولا تزال فرص الحصول على عمل عند العودة

إلى المنزل من المخيمات تمثل أهمية كبيرة. وبغية المساعدة في جهود الإنعاش وتعزيز سبل المعيشة، كثف برنامج الأغذية العالمي جهوده في تنفيذ برنامجه الخاص بالقدرة على الصمود في وجه الأزمة، حيث وصل إلى ٧٠,٨٧٢ شخص. وقد أعطت مثل هذه المبادرات الفرصة للعائدين لكسب العيش بعد انتهاء حالة النزوح، أو للمجتمعات المحلية على النطاق الأوسع لإعادة سبل المعيشة في القطاع الزراعي بعد تعرضه للمعوقات المستمرة مثل تعطل ودمار أنظمة ومعدات الري. وقد تعاونت المجتمعات المحلية التي لم يسبق لها العمل معا أو التي يشيع فيما بيها انعدام الثقة، تعاونت بشكل ناجح. وقّع برنامج الأغذية العالمي مذكرة تفاهم مع منظمة الأغذية العالمية من أجل مزيد من التنسيق بشأن التخطيط لسبل المعيشة. واستمر في قيادة المجموعة المعنية بالغذاء بشكل مشترك.

وفي العام الثالث للبرنامج الرائد بعنوان "تقييم الأثر"، تمكن برنامج الأغذية من الوصول إلى ١٣,٦٦٥ شخص من خلال دورات تدريبية على المهارات الرقمية واللغة الإنجليزية. وفي مؤتمر القمة الذي عقد في عمان بالأردن في يونيو حزيران تحت عنوان "لا لضياع جيل" اختيرت المبادرة بوصفها حلاً مبتكراً لتوفير فرص تطوير المهارات وفرص العمل. ويعطي برنامج الأغذية الأولوية للمرأة في جميع أنشطته، حيث تخصص للمرأة جميع الخانات تقريبا في مشاريع القدرة على مواجهة الأزمة وتقييم الأثر.

وبعد عدة أشهر من التحضيرات، أوصى برنامج الأغذية في شهر كانون الأول بتنفيذ برنامجه المعروف باسم "برنامج التغذية المدرسية"، وذلك بالشراكة مع وزارة التربية، حيث تم إيصال وجبات مغذية إلى ١٢٧,٤٤٦ طفل في ٦ محافظات. ويعد هذا البرنامج أحد الأمثلة حول كيفية الاستمرار في تعميم مفهوم التغذية في جميع برامج برنامج الأغذية العالمي. وكان برنامج التغذية المدرسية قد توقف منذ منتصف عام ٢٠١٨ بانتظار تعيين وزير للتربية. وقد برهنت التعقيبات التي أدلى بها الآباء والأطفال والمعلمون على كيفية مساعدة الوجبات الصحية في التغلب على إحساس الأطفال بالجوع قصير الأمد وزيادة تركيزهم داخل الفصول الدراسية.

تمثل الشراكة صميم العمل الذي يقوم به برنامج الأغذية العالمي. فقد واصل البرنامج على مدار العام التنسيق مع الحكومة بشأن الحماية الاجتماعية، حيث بادر بالجمع بين وزارة الهجرة والمهجرين، ونظام البطاقة التموينية للحصة الغذائية، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية من أجل تكامل أفضل للموارد فيما بينها وتشارك خطط التوزيع فيما بينها. وقد ساعد هذا الأمر على المحافظة على القيمة المالية في استخدام موارد الحكومة والمانحين. ونسبة للفجوات التمويلية التي طرأت في شهر كانون الثاني اضطر برنامج الأغذية لخفض وتيرة عمليات التوزيع الشهرية للنازحين بحيث جرى التوزيع كل ستة أسابيع. وقد تمكن برنامج الأغذية من خلال جهود التنسيق إلى جانب دعم المانحين الجدد من العودة مرة أخرى إلى نظام التوزيع كل أربعة أسابيع ابتداء من شهر تموز. وعندما وزعت وزارة الهجرة والمهجرين الغذاء على النازحين في المخيمات، قام برنامج الأغذية بزيادة الحصة عن طريق إضافة مساعدات غذائية أو نقدية. وقد أدى ذلك بنهاية ٢٠١٩ إلى توفير ٦,٢ مليون في التحويلات القائمة على النقد زائداً ١,٩٠٠ طن متري (١,٢ مليون دولار أمريكي) من الأغذية، ما كفل إمكانية الاستمرار في تقديم الدعم إلى الفئات الأشد حاجة له.

وتمثلت الركيزة الأساسية لعمل برنامج الأغذية في عام ٢٠١٩ في الشراكة المتعلقة بنظام البطاقة التموينية والتي أطلقت من خلال العمل مع وزارة التجارة في كانون الثاني. وقد وفر برنامج الأغذية الخبرة بغية الشروع في تحويل منظومة المعلومات الإدارية التابعة للوزارة الى النظام الرقمي لتعزيز مبادئ الشفافية والكفاءة حتى يتلقى الأشخاص الصحيحون الأغذية في الوقت الصحيح. ومن خلال الفحص الرقمي لنظام البطاقة التموينية تم تسجيل ٦٨,٠٠٠ شخص في ١١ محافظة، عن طريق تقنية بصمة العين (مسح قزحية العين) التي لاقت رواجا شعبياً، ويجري العمل على تطوير تطبيق يسمى "تمويني" يجعل من الممكن إجراء التحديثات عليه بكل سهولة، مما يقلل ساعات الانتظار الطويل والزيارات المتعددة إلى مكاتب البطاقة التموينية. واستجابة لطلب وزارة التجارة فإن المبادرة آخذة في التوسع في شتى أرجاء البلاد في عام ٢٠٢٠. وتعد جزءا رئيسياً في الخطة الاستراتيجية القطرية لبرنامج الأغذية العالمي للأعوام ٢٠٢٠-٢٠٢٤ التي اعتمدت في شهر تشرين الثاني والتي ترمي إلى دعم الحكومة في تلبية احتياجات مواطنيها بشكل أفضل، بجانب المبادرات التي تقود إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي للمواطنين والقدرة الدائمة على مواجهة الأزمات.

واصلت منظمة الصحة العالمية وشركاء مجموعة الصحة في العراق دعم الحكومة العراقية في الاستجابة للكوارث التي من صنع البشر والكوارث الطبيعية، وتنفيذ برامج تنموية صحية. وتعمل الأطراف الفاعلة في قطاع الصحة تحت قيادة منظمة الصحة العالمية وبالتعاون مع وزارة الصحة على ضمان حصول جميع العراقيين على خدمات الرعاية الصحية الأساسية كجزء من التزام البلاد إزاء تحقيق التغطية الصحية الشاملة. وهكذا، فإن تركيز المنظمة إلى جانب الشركاء الآخرين في مجال الصحة ينصب على تقديم البرامج الاستراتيجية التنموية والبرامج الصحية الطارئة على حدّ سواء تماشيا مع احتياجا السكان والحكومة.

يسلط هذا التقرير الضوء على إنجازات منظمة الصحة في العراق والسبل التي اتبعتها لدعم وزارة الصحة في تقديم الخدمات الصحية. ففي عام ٢٠١٩ استمرت منظمة الصحة العالمية في التركيز على تقديم الدعم الفني، وبناء قدرات وزارة الصحة على جميع الأصعدة، والعمل المشترك مع كافة السلطات الصحية والشعب العراقي لإعادة إعمار وبناء النظم الصحية في المناطق التي تأثرت بالنزاع سابقا. أما في بقية المناطق، تعمل منظمة الصحة على تعزيز الأنظمة الصحية القائمة من خلال الدعم الفني للبرامج الإنمائية التي تشمل المكونات الرئيسية للنظام الصحي، و أنشطة حماية الصحة وتعزيزها، فضلاً عن الوقاية من أهم الأمراض المعدية وغير المعدية والسيطرة عليها في البلاد.

ومن خلال دعم منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف تم الوصول إلى أكثر من ٢,٦ مليون طفل في المرحلة العمرية من ٩ إلى ٥٩ شهراً في (٩) تسع محافظات وتحصينهم باللقاح الثلاثي ضد الحصبة والنكاف والحصبة الالمانية؛ حيث بلغت نسبة التغطية ٩٠٪. وكانت حملة التحصين امتداداً للحملة الأولى التي نفذت عام ٢٠١٨ وغطت (١٠) عشر محافظات. كذلك تم تلقيح أكثر من ٥,٨ ملايين طفل دون سن الخامسة خلال الجولة الأولى من حملة أيام التلقيح الوطنية ضد شلل الأطفال التي غطت جميع محافظات العراق؛ حيث بلغت نسبة التغطية ٩٥٪.

وكانت إعادة تأهيل البنى التحتية المتضررة في المناطق المحررة ضمن أولويات الأنشطة الصحية في عام ٢٠١٩. فقد دعمت منظمة الصحة العالمية إعادة تأهيل و افتتاح قسم الأطفال والعيادات الخارجية في المستشفى العام بالحويجة في محافظة كركوك، والذي تبلغ سعته ٢٥ سريراً. وبغية ضمان توفير الخدمات عند افتتاح المرفق، قدمت منظمة الصحة العالمية مجموعة واسعة من التكنولوجيات الطبية مثل الأجهزة المستخدمة بغرفة الطوارئ وغرفة العمليات فضلاً عن ٣٠ طناً من الأدوية اللازمة لعلاج مختلف الأمراض. وسيستفيد من هذا الدعم مائتا ألف (٢٠٠,٠٠٠) شخص يقطنون القضاء، بمن فيهم نازحون وعائدون من مناطق أخرى في كركوك.

وقامت منظمة الصحة أيضاً بإعادة تأهيل مراكز خدمات الرعاية الصحية الأولية في قضاء تلعفر بما يوفر الخدمة لناحيتي زمار وربيعة، وكذلك سينوني وبعاج وقرية شندوخة بالقرب من تقاطع الكسك وحي الوحدة داخل مدينة تلعفر. وتوفر هذه المراكز حالياً الخدمات الخاصة بحالات الطوارئ وصحة الأمومة، وخدمات الفحوصات المختبرية والصيدلانية وإحالة المرضى فضلاً عن أنشطة تعزيز الصحة. علاوة على ذلك، قدمت الوكالة الدعم إلى حكومة إقليم كردستان لافتتاح وتجهيز وحدات رعاية المواليد والأطفال وأمراض الجهاز الهضمي ووحدات العناية شبه المكثفة للمواليد في مستشفى رابرين للأطفال لكي تتم تغطية الطلب المتزايد من قبل النازحين واللاجئين في المجتمعات المستضيفة للنازحين على خدمات الرعاية الصحية الثانوية. وبفضل هذه الجهود بات بوسع العائدين الآن الحصول على الخدمات الصحية في أي وقت أثناء اليوم.

وقامت منظمة الصحة العالمية في أثناء الفترة التي شملها التقرير بشراء وتوزيع أدوية أساسية تكفي ما يزيد على نصف مليون شخص من السكان، فضلاً عن مجموعات طوارئ صحية تكفي أكثر من مليون شخص لمدة ثلاثة أشهر. ومن ضمن ذلك، مجموعات

تضم أدوية علاج الأمراض غير المعدية الإصابات تكفي لتدخلات جراحية تبلغ ٢٨٠٠ حالة. وقد جرى توزيع المنتجات الطبية التي تم شراؤها على ثماني دوائر صحية تقدم خدماتها للنازحين، والمجتمعات المضيفة، والعائدين واللاجئين. كما واصلت منظمة الصحة العالمية تقديم الدعم للسلطات الصحية لسدّ الفجوات الصحية الخطيرة في المناطق المتأثرة، وذلك من خلال شراء الأدوية الأساسية والمستلزمات الطبية؛ حيث جرى توزيع آلاف القطع من الأدوات والأجهزة (المنقذة للحياة، والتشخيصية، والمختبرية) والأجهزة الصالحة للاستخدام أكثر من مرة، والمعينات الطبية، والأثاث الطبي على ٢٠ مرفقاً من مرافق الرعاية الصحية في محافظات دهوك وأربيل وكركوك وصلاح الدين والسليمانية. وتلبية للاحتياجات الصحية للأشخاص المتضررين جراء الفيضانات المفاجئة في جنوب العراق (البصرة، وواسط، وميسان والقرى المجاورة الأخرى)، جرى التبرع بكميات كبيرة من الأدوية المنقذة للحياة ومجموعات اللوازم الطبية (تكفي لعلاج أكثر من ١٠٠,٠٠٠ شخص لمدة شهر واحد) في المناطق المتأثرة.

أما في الأجزاء الشمالية من البلاد دعمت منظمة الصحة العالمية إدارة النفايات الطبية عن طريق جمع حوالي ١٥ طناً من النفايات الطبية من المرافق الصحية في محافظتي نينوى والأنبار. واحتوت معظم النفايات التي تم جمعها على أكياس بلاستيكية وصناديق الحفظ الآمنة. وبغية ضمان سلامة مياه الشرب في كركوك والسليمانية ونينوى والأنبار وتلبيتها المعايير المطلوبة دعمت منظمة الصحة العالمية ضبط جودة تجهيزات مياه الشرب الآمنة عن طريق جمع عينات من المياه وفحصها لضمان تلبيتها المعايير الدنيا للسلامة.

جرى تعزيز الخدمات الصحية في مراكز الرعاية الصحية الأولية (الكائنة في المخيمات والمجتمعات المضيفة)، وذلك من خلال إجراء دراسات لتقييم معايير الجودة المتعلقة بجودة خدمات الرعاية الصحية وسلامة المرضى، ما نتج عنه وضع معايير جودة يمكن أن تتبناها وزارة الصحة والبيئة لكي يتم تطبيقها في جميع أرجاء البلاد، فضلاً عن تعزيز آليات تقديم الخدمة في مراكز الرعاية الصحية الأولية التي تدعمها منظمة الصحة العالمية والعيادات الطبية المتنقلة (والتي سجلت أكثر من أربعة ملايين استشارة طبية منذ بداية العام في المحافظات التي تستضيف نازحين، بمن فيهم نحو نصف مليون طفل دون سن الخامسة).

كما قدم مزيد من الدعم لمراكز الرعاية الصحية الأولية من خلال إنشاء مراكز للرعاية الصحية الأولية وتخصيص عيادات متنقلة لآلاف العائدين في مناطق العودة (ناحيتي زمار وربيعة، وكذلك سنوني وبعاج، وقرية شندوخة بالقرب من تقاطع الكسك، وحي الوحدة داخل مدينة تلعفر).

جرى تعزيز خدمات الرعاية التوليدية (النفاسية) الشاملة في حالات الطوارئ في سبع محافظات؛ تحديداً بغداد (خاصة قضائي الكرخ والرصافة)، وبابل، وأربيل ودهوك والسليمانية وديالى والبصرة. وقد تم ذلك من خلال تدريب أكثر من ٢٠٠ من العاملين في مجال تقديم خدمات الرعاية الصحية، على برامج الإرشاد الصحي التابعة لمنظمة الصحة العالمية، وعلى كيفية تقديم خدمات ذات جودة في مجال الرعاية الأساسية للمواليد الجدد، وخدمات ذات جودة في مجال الرعاية في مرحلتي ما قبل الولادة وبعدها، ومراقبة وفيات مرحلة ما قبل الولادة، وتقنيات الإدارة المتكاملة للمرض. ومن خلال العمل مع منظمة اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان دعمت منظمة الصحة العالمية وزارة الصحة والبيئة لأجراء استعراض منتصف المدة للاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية وصحة الأمهات والمواليد والأطفال والمراهقين للسنوات ٢٠١٦ – ٢٠٢٠، وتعزيز برامج مراقبة وفيات ما قبل الولادة والاستجابة لها في معظم المحافظات. ويمكن لهذه الجهود أن تؤدي لمزيد من التحسين في الخدمات الصحية في المدى البعيد. بالإضافة إلى ذلك، استمرت منظمة الصحة العالمية في توفير منتجات موانع الحمل المطلوبة إلى ١٠ مراكز الرعاية الأساسية التوليدية ورعاية المواليد في حالات الطوارئ.

كذلك تم تعزيز خدمات الصحة النفسية والعقلية في أكثر من ٦٠ مركزاً من مراكز رعاية الأسرة ومراكز الرعاية الصحية الأولية في ١١ محافظة. وختاماً، دعمت منظمة الصحة العالمية وزارة الصحة في إجراء عمليات تقييم لخدمات الرعاية الصحية الأولية في العراق عن طريق قياس جودة الخدمات المقدمة من خلال النظر في ١٢٥ مؤشراً مختلفاً متعلقاً بالتغطية الصحية الشاملة وغايات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بمجال الصحة. وقد تم وضع خطة تنمية مؤسساتية لسدّ الثغرات القائمة في الخدمات الصحية، وسيبدأ التنفيذ في ٢٠٢٠.

كذلك نفذت أنشطة لبناء قدرات العاملين في مجال الرعاية الصحية الأولية في أكثر من ٨٠٠ مركز خاص بالرعاية الصحية الأولية على مختلف الموضوعات الصحية لتعزيز قدراتهم في تقديم خدمات صحية أساسية ذات جودة. وقد تلقى أكثر من ٢٥٠٠ من العاملين والموظفين في مجال الصحة دورات تدريبية على خدمات صحة الأمومة والطفولة، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والأمراض المعدية، واللوائح الصحية العالمية، وأنظمة المراقبة والمعلومات الصحية، والصحة النفسية وتعاطي المخدرات، والأمراض غير المعدية، والنظم الصحية، والتحصين، والإبلاغ عن المخاطر. وحاليا يقدم أكثر من ١١٥ مرفقاً صحيا في إحدى عشرة محافظة (دهوك، وأربيل، وكركوك، والأنبار، وبغداد، وصلاح الدين، والسليمانية، وميسان، وذي قار، والبصرة، ونينوى) خدمات رعاية نفسية وعقلية متكاملة. ومن خلال تدريب أكثر من ٣٠٠ من العاملين في القطاع الصحي على الدليل الخاص بالتدخل لسدّ الفجوة القائمة في مجال الصحة النفسية، ودليل منظمة الصحة العالمية المحسّن لإدارة المشكلة، والإدارة الملائمة للناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي، تمكنت منظمة الصحة العالمية من الوصول إلى أكثر من ٢١٢,٣١٤ شخص يعانون من أمراض نفسية. كما تم تقديم مزيد من الدعم من خلال شراء وتوزيع أدوية خاصة بالأمراض النفسية والعقلية (تستخدم لعلاج الاضطرابات العقلية، وخفض مستوى الإعاقة، ومنع الانتكاس)، وكذلك إنشاء ثلاث وحدات للصحة النفسية في المستشفيات العامة في مديريات الصحة في المناطق الأشد تضرراً جراء الصراع في سنجار وتلعفر وغرب الموصل.

وقد تم القيام بمسحين مختلفين في أثناء الفترة التي شملها التقرير لقياس مدى رضا المرضى عن الخدمات الصحية المقدمة. يختص المسح الأول بجودة الرعاية الصحية في مخيمات النازحين (أجرته جمعية الهلال الأحمر العراقية تحت إشراف منظمة الصحة العالمية)، وتبين من خلاله أن ٤٧٪ من المرضى كانوا راضين عن نوعية الخدمات المقدمة في المرافق الصحية. وفي أذار ٢٠١٩، نفذت المجموعة المعنية بالصحة مسحاً ثانياً لتقييم مدى نجاعة وفعالية الدور الذي تقوم به المجموعة في تلبية احتياجات الشركاء في مجال الصحة وفي دعم تقديم الخدمات الصحية للأشخاص المتضررين. وكانت المحصلة النهائية أكبر من ٧٢٪ ما يشير إلى مستوى أداء "جيد".

وكانت إعادة تأهيل البنية التحتية المتضررة في المناطق المحررة ضمن الأنشطة الصحية ذات الأولوية هذا العام. فقد دعمت منظمة الصحة العالمية إعادة تأهيل و افتتاح قسم للأطفال والعيادات الخارجية الذي يتسع لـ (٢٥) سريراً في المستشفى العام بالحويجة في محافظة كركوك. وبغية ضمان توفير الخدمات عند افتتاح المرفق، قدمت منظمة الصحة العالمية مجموعة واسعة من التكنولوجيات الطبية مثل الأجهزة المستخدمة بغرفة الطوارئ وغرفة العمليات فضلاً عن ٣٠ طناً من الأدوية اللازمة لعلاج مختلف الأمراض. وسيستفيد من هذا الدعم مائتا ألف (٢٠٠,٠٠٠) شخص يقطنون القضاء، بمن فيهم نازحون وعائدون من مناطق أخرى في كركوك. وقامت منظمة الصحة أيضاً بإعادة تأهيل مراكز خدمات الرعاية الصحية الأولية في قضاء تلعفر على نحوٍ يوفر الخدمة لناحيتي زمار وربيعة، وكذلك سينوني وبعاج وقرية شندوخة بالقرب من تقاطع الكسك وحي الوحدة داخل مدينة تلعفر. وتوفر هذه المراكز حالياً الخدمات الخاصة بحالات الطوارئ وصحة الأمومة، وخدمات الفحوصات المختبرية والصيدلانية وإحالة المرضى فضلاً عن أنشطة تعزيز الصحة. علاوة على ذلك، قدمت الوكالة الدعم إلى حكومة إقليم كردستان لافتتاح وتجهيز وحدات رعاية المواليد والأطفال وأمراض الجهاز الهضمي ووحدات العناية شبه المكثفة للمواليد وذلك في مستشفى رابرين للأطفال لكي تتم تغطية الطلب المتزايد من قبل النازحين واللاجئين، في المجتمعات المضيفة للنازحين على خدمات الرعاية الصحية الثانوية.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

تركز الكثير من عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة خلال السنوات القليلة الماضية على تعزيز النظام القانوني في العراق في مواجهة الإرهاب. وبالنظر للاهتمام الذي أبداه الشركاء المحليون بتوسيع عمل المكتب في العراق نشر مكتب (UNODC) الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام ٢٠١٨ بعثتي تقييم، تم خلالهما تحديد أولويات الشراكة المستقبلية للمكتب في العراق، بما في ذلك الشراكة في مجالات مكافحة المخدرات والتصدي للجريمة المنظمة والفساد وإصلاح السجون والصحة.

وفي مطلع عام ٢٠١٩، وتعزيزاً لجهود إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، أرسل المكتب موظف بصفة "منسق برنامج أقدم" إلى العراق لتعزيز القدرة العملياتية على أرض الواقع وبناء برنامج تعاون طويل الأجل يترسخ ضمن الأولويات الوطنية ويركز على العلاقة بين الجريمة المنظمة والإرهاب.

قدرات معالجة قضايا الإرهاب

يهدف برنامج التعاون الذي يديره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والذي يقدمه من خلال البرنامج العالمي لمكافحة الإرهاب، يهدف إلى تعزيز نظام العراق القانوني في التصدي للإرهاب، وذلك من خلال المساعدة التشريعية والتدريب الفني بشأن الصكوك القانونية الدولية وبناء القدرات في مجال التحقيقات والمقاضاة في القضايا ذات الصلة بالإرهاب.

وتم شمول العراق بمبادرة " تعزيز النظام القانوني ضد التهديدات الإرهابية الناشئة" بما فيها "المقاتلون الإرهابيون الأجانب في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" والتي تستمر لخمس سنوات. ووفقاً لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المرقم ٢١٧٨ (٢٠١٤)، تهدف المبادرة إلى تعزيز الأطر القانونية الوطنية للتصدي للمقاتلين الإرهابيين الأجانب، وتدريب المسؤولين في نظام العدالة الجنائية على جوانب قانونية محددة تتصل بالتصدي للمقاتلين الإرهابيين الأجانب على المستوى الوطني والإقليمي، وتوطيد التعاون على المستوى الدولي والإقليمي ودون الإقليمي. ويشمل الشركاء في هذا المجال المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب (CTED) والمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون (IIJ) الذي يقع مقره في مالطا.

وشهدت المرحلة الأولى (الممتدة من أيلول ٢٠١٤ لغاية تشرين الأول ٢٠١٥ والتي دعمتها الولايات المتحدة واليابان) عقد مؤتمرين إقليميين بشأن العراق (في آذار وتشرين الأول من عام ٢٠١٥). أما المرحلة الثانية (بدعم من الاتحاد الأوروبي وكندا) فقد انطلقت في تشرين الثاني من عام ٢٠١٥ وشملت عقد ورشات عمل تدريبية على المستوى دون الإقليمي وعدة ورشات عمل على المستوى الوطني، خُصص بعضها للعراق. وبالإضافة لذلك، فقد أقيم تدريب تخصصي عن تحويل المعلومات الاستخبارية إلى أدلّة.

كما أن العراق هو أحد ثلاث دول (بالإضافة إلى الأردن ولبنان) أُتيح له الحصول على تدريب على استخدام طرق التحقيق الخاصة في القضايا ذات الصلة بالإرهاب، مع الالتزام الكامل بحقوق الإنسان وسيادة القانون. و أقيمت دورات تدريبية تخصصية خلال عام ٢٠١٧ للعراقيين العاملين في مجال إنفاذ القانون والمسؤولين والمحامين في مجال العدالة الجنائية، جنباً إلى جنب مع نظرائهم اللبنانيين والأردنيين، على استخدام طرق التحقيق الخاصة عند التحقيق في الجرائم الإرهابية ومدى مقبولية الأدلة الرقمية أمام المحاكم، بما في ذلك سير عمل سلسلة حيازة تلك الأدلة.

محاربة الفساد

خلال المدة من ٢٠١١ لغاية ٢٠١٤، عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مع الحكومة العراقية لتعزيز التعاون الدولي واسترداد الأموال وتسليم المطلوبين و إقامة وإدارة الدعاوى ضمن ولايات قضائية أجنبية، وذلك بالشراكة مع هيئة النزاهة وغيرها من أجهزة إنفاذ القانون. وتم تقديم تدريب يهدف لبناء القدرات حول التحقيق المالي في قضايا الفساد والتعاون الدولي في استرداد الأموال.

التصدي للاتجار بالممتلكات الثقافية

وخلال عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ وبدعم من الحكومة اليابانية، عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالشراكة مع الحكومة العراقية على تدابير العدالة الجنائية في التصدي للاتجار بالممتلكات الثقافية وتمويل الجماعات الإرهابية من خلال

تلك الأنشطة، وذلك بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٢١٩٩، وباشتراك ممثلين عن المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

وتأسيساً على النجاح المتحقق في مجالات التعاون السالفة الذكر، تم اختيار العديد من المواضيع الجديدة لتكون محل تعاون في المستقبل، والعديد منها يجري العمل فيه بالفعل.

مكافحة غسيل الأموال

ابتداء من عام ٢٠١٩، يعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مع العراق لتنفيذ مبادرة تدعمها اليابان بشأن تعطيل العمليات الإرهابية وعمليات الجريمة المنظمة، بما فيها نشر التطرف العنيف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفيما يخص أنشطة مكافحة غسيل الأموال، يعتزم المكتب، وبالتعاون مع وحدة المعلومات المالية، تقييم التحديات التي تواجه المؤسسات المالية وخدمات تحويل الأموال أو الأصول في تحديد المعاملات المشبوهة والإبلاغ عنها و إقامة ست دورات تدريبية تشمل مسؤولين من المؤسسات المالية وخدمات تحويل الأموال أو الأصول حول الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة.

الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين

يعد العراق أحد خمسة بلدان تركز عليها المرحلة الثانية من "برنامج العمل العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين" الذي يدعمه الاتحاد الأوروبي. وقد بدأ تنفيذ المشروع في نيسان من عام ٢٠١٩ بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، ويواصل المشروع دعم السلطات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في وضع وتنفيذ أنشطة وطنية ودولية أكثر فعالية للتصدي للاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين (في المجالات الفنية المتمثلة في وضع الاستراتيجيات والسياسات والمساعدة التشريعية وبناء القدرات والتعاون الإقليمي وعبر الإقليمي وحماية ومساعدة ضحايا الاتجار والمهاجرين الذين يتسم وضعهم بالهشاشة، بمن فيهم الأطفال. وتعد اللجنة الوطنية العليا لمكافحة الاتجار بالأشخاص، التي يرأسها وكيل وزارة الداخلية شريكا مهماً في هذا الشأن لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في العراق. وتشمل اللجنة في عضويتها كافة الوزارات القطاعية على مستوى المدراء العامين، فضلاً عن ممثل من المفوضية العليا لحقوق الإنسان.

دعم الأطفال الذين جندهم واستغلهم الإرهابيون والمتطرفون الذين يمارسون العنف

وضع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دليلاً توجيهياً للدول الأعضاء عن الكيفية التي ينبغي على السلطات الوطنية التعامل بها مع الأطفال المنخرطين مع الجماعات الإرهابية والمتطرفة التي تمارس العنف، لضمان أن يتم التعامل معهم بما يتماشى مع القواعد والمعايير الدولية. وخلال عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ أقام المكتب، بتمويل من اليابان، أنشطة إقليمية ذات صلة لبناء القدرات، والتي شملت العراق. وسوف تقدم للعراق مساعدة متخصصة من خلال دورة تدريبية من المقرر أن تقام في أواخر عام ٢٠١٩ عن إعادة تأهيل وإعادة إدماج الأطفال الذين جندتهم واستغلتهم الجماعات الإرهابية والمتطرفة التي تمارس العنف.

التصدي للعنف ضد المرأة

سوف يعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UNWOMEN) وبدعم من اليابان، على تعزيز قدرات منتسبي إنفاذ القانون لتقديم مساعدة مهنية ومراعية للنوع الاجتماعي إلى ضحايا العنف من النساء. ومن المتوقع إقامة دورة تدريبية خلال عام ٢٠١٩ في أربيل بمشاركة منتسبي إنفاذ القانون من بغداد. وسوف يضع المكتب برنامجاً شاملاً للارتقاء باستجابة منظومة العدالة الجنائية للعنف ضد المرأة في العراق.

مراقبة الحدود

يعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مع هيئة المنافذ الحدودية لبناء القدرة على القيام بإنجاز بيانات مخاطر للشحنات المعبأة في حاويات في الموانئ البحرية والموانئ الجافة والمعابر الحدودية البرية، وذلك ضمن "برنامج مراقبة الحاويات". وقد شارك مسؤولون عراقيون في ورشتي عمل إقليميتين نُظمتا في إطار مشروع "سُبل الاتصال بين المطارات" التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨. وفي عام ٢٠١٩ سيبدأ المكتب مشروعاً لمراقبة الحدود، تموله اليابان. وهدف هذه المبادرة هو تعزيز قدرات أجهزة إنفاذ القانون في تشخيص واعتراض أعضاء الجماعات الإجرامية والإرهابية والتحقيق معهم عند محاولتهم الدخول إلى العراق والعمل داخله.

مكافحة المخـــــــــدرات

باشر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في عام ٢٠١٩ بمشروع لدعم الجهود العراقية لمكافحة المخدرات في العراق. ويتمثل الهدف العام للمشروع بالمباشرة بمقاربة شاملة لبناء قدرات أجهزة إنفاذ القانون والأدلة الجنائية العراقية لتمكين البلد من مواجهة التحديات المتزايدة التي تشكلها الجماعات الإجرامية المنظمة والاتجار غير المشروع والصلات القائمة بين الجريمة المنظمة وتمويل الإرهاب، مع التركيز على مكافحة المخدرات غير المشروعة. ومن شأن ذلك دعم السلطات العراقية في تبني نهج نوعي في إنفاذ القانون يركّز على تفكيك الشبكات الإجرامية، وبذلك تتجاوز السلطات مجرد إلقاء القبض على عناصر إجرامية من المستويات الدنيا.

دعم إصلاح السجون

باشر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في عام ٢٠١٩ بتقييم خدمات السجون في العراق، بهدف دعم جهود البلد لوضع "خطة عمل وطنية لإصلاح السجون في العراق"، مع التركيز على السجناء من المتطرفين الذين يمارسون العنف والأطفال المرتبطين بالجماعات المتطرفة الممارسة للعنف.

تعزيز التعاون الطويل الأجل في العراق

أنشأ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مكتباً في العراق للإشراف على أحد برامجه بهدف دعم جهود العراق لتعزيز منظومة العدالة الجنائية ضمن طائفة واسعة من المجالات المختصة بمواضيع كُلِّف المكتب بالعمل عليها، وعلى وجه الخصوص في أعقاب الهزيمة العسكرية التي أُلحقت بتنظيم "داعش". وقد ركز الكثير من عمل المكتب خلال السنوات القليلة الماضية على تعزيز النظام القانوني في العراق في مواجهة الإرهاب. وبالنظر للاهتمام الذي أبداه الشركاء العراقيون بتوسيع عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في العراق نشر المكتب في عام ٢٠١٨ بعثتي تقييم، تم خلالهما تحديد أولويات الشراكة المستقبلية للمكتب في العراق، بما في ذلك الشراكة في مجالات مكافحة المخدرات والتصدي للجريمة المنظمة والفساد وإصلاح السجون والصحة. وفي مطلع عام ٢٠١٩، وتعزيزاً لجهود إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، أرسل المكتب موظف بصفة "منسق برنامج أقدم" إلى العراق لتعزيز القدرة العملياتية على أرض الواقع وبناء برنامج تعاون طويل الأجل يترسخ ضمن الأولويات الوطنية ويركز على سيادة القانون ونظام العدالة.

مطارات آمنة لمواطنين آمنين: "مشروع سُبل الاتصال بين المطارات" التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يقدم الدعم للعراق في التصدي للإرهاب والشبكات الإجرامية المنظمة في المطارات

لقد تزايد تعقيد العمليات الإرهابية وعمليات الجريمة المنظمة على مستوى العالم. ومع توقع ازدياد عدد المسافرين إلى الضِعف خلال السنوات العشرين القادمة، تصبح المطارات وترابط الرحلات

التي تقدمها الخطوط الجوية عرضة للاستغلال من جانب الجهات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة في أنشطتها الإجرامية العابرة للحدود الوطنية.

وبغية دعم العراق في مواجهة هكذا تحديات، أقام "مشروع سُبل الاتصال بين المطارات" الذي ينفذه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبالتعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) ومنظمة الجمارك العالمية، أول دورة تدريبية في بغداد حول "تشخيص الجهات ومنع المسافرين المشبوهين" للمدة من ٨ إلى ١٢ أيلول ٢٠١٩. ويمثل هذا النشاط خطوة أولى ضمن سلسلة أنشطة يتم بواسطتها ربطه بشبكة مؤلفة من ٣٤ بلد آخر (٤٠ مطاراً) مشارك في البرنامج.

الوحدة في التنوع: زيارة مسؤولين عراقيين الدراسية إلى ميشيلن (في بلجيكا)

يعد التنوع وشمول الجميع والتسامح والاندماج قيماً أساسية في منظومة الأمم المتحدة، إلّا أنه ما يزال من الصعب ترجمتها إلى أفعال مباشرة ضمن سياق التصدي للإرهاب والتطرف الذي يتسم بالعنف. ومن الطرق الممكنة للتصدي لمثل هذه التحديات هي التعلم من التجارب الناجحة السابقة. وخلال المدة من ١٨ إلى ٢٠ آذار ٢٠١٩، رافق كل من السيدة كرستينا ألبيرتين، ممثلة المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والسيد علي يونس، المستشار الإقليمي للمكتب لشؤون مكافحة الإرهاب، وفداً عراقياً في زيارة دراسية نظمها فرع منع الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ودار البلدية في بلدة ميشيلن البلجيكية، بهدف تعزيز قدرات أعضاء الوفد في معالجة حالات الأزمات ومكافحة الإرهاب ومنع التطرف المُفضي إلى العنف.

وفيما كان لدى بلجيكا ٥٦٥ مقاتلاً إرهابياً أجنبياً، كانت بلدة ميشيلن أحد المجتمعات والبلدات الرئيسية التي لم يُجنّد أي من مواطنيها. ويعود سبب تلك النتائج إلى المبادرة والجهود التي قام بها سكان البلدة تحت قيادة عمدتها الحالي "بارت سومرز" الذي تسلم "جائزة عمدة العالم" التي قدمتها له "مؤسسة عُمد المدينة" في عام ٢٠١٦ تثميناً لجهوده.

وأُتيحت للزائرين فرصة اللقاء بعمدة ميشيلن السيد سومرز لمناقشة مشروع البلدة "الشرطة وحقوق الإنسان" من أجل التعاون في المجال الأمني. وفي معرض حديثه عن دور الشرطة في تعزيز التعاون الأمني من خلال الاندماج والتنوع، قال السيد سومرز: "يُنظر إلى نهج محاربة الجريمة في بلدة ميشيلن بصورة أساسية على أنه سياسة اجتماعية، حيث لابد من انخراط المجتمع، وثانياً، نحن لا نستخدم شرطتنا لتجريم جماعات في المجتمع". وفي نهاية الزيارة، تمت صياغة مجموعة من التوصيات لتحديد سبل تكرار تجربة بلدة ميشيلن في بلديات يتم اختيارها في العراق.

بدء الجهود العملية لضبط الحدود في العراق

في إطار نهج متكامل لإدارة المنافذ الحدودية لدعم جهود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وجّهت هيئة المنافذ الحدودية الدعوة إلى مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة إلى جانب وزارة المالية ووزارة النقل ووزارة الخارجية، ووزارة الدفاع ووزارة الداخلية وهيئة الكمارك للاجتماع في بغداد يوم ١٨ شباط ٢٠١٩. وهدف الاجتماع الذي عقد بحضور المنظمة الدولية للهجرة والاتحاد الأوروبي وأستراليا والولايات المتحدة إلى استكشاف أوجه التعاون بموجب برنامج مراقبة الحاويات التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وعقب هذا الاجتماع اتخذت هيئة المنافذ الحدودية عدة خطوات لوضع ترتيبات التعاون الرسمي مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ بما في ذلك توقيع مذكرة تفاهم وإنشاء لجنة توجيهية. وتمثلت أولى تلك الجهود في العمل المشترك لبناء قدرات ضباط إنفاذ القانون العراقي في منفذ طربيل الحدودي وضباط إنفاذ القانون الأردني في منفذ كرامة الحدودي. وقام الاتحاد الأوروبي بتمويل هذه الأنشطة التي نفذ أول واحد منها في عمان بالأردن في المدة من ٧-١٨ نيسان ٢٠١٩ وسوف تستمر تلك الأنشطة طوال عام ٢٠١٩. ويعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على حشد التمويل لتوسيع نطاق التعاون ليشمل مطار بغداد الدولي وميناء أم قصر.

تمكين النساء العاملات في مجال العدالة الجنائية في إطار خطة الاستجابة الوطنية لمكافحة الإرهاب

في حين يتم بذل الجهود للتعامل مع التداعيات التي تعقب الهجمات الإرهابية، وتقديم الجناة للعدالة وتوفير الدعم للضحايا والناجين، بات من المعترف به على نطاق واسع في العراق أن تمكين المرأة فيما يتعلق بالعملية الجارية لبناء السلام واستجابة العدالة الجنائية لجرائم الإرهاب على قدر كبير من الأهمية.

وفي هذا الصدد، نظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لقاء كبيراً في يوم ٧ آذار ٢٠١٩ في أربيل، ضم الجهات المعنية، وذلك لإطلاق برنامج جديد حول "تعزيز قدرات المهنيات من النساء العاملات في قطاع مكافحة الإرهاب". وضم الاجتماع حوالي ٤٠ ممثلاً عن حكومة إقليم كردستان العراق، ووزارات الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية والداخلية والعدل والتربية والبرلمان والمؤسسات القضائية، وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمة تمكين المرأة، بغية تحصيل آراء جميع القطاعات المشتركة في البرنامج المقرر.

وكانت البيانات التي جمعها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من خلال العدد الكبير من الأنشطة التي نفذها قد بينت أن معظم الوفود كانت تتكون من الرجال الأمر الذي قاد إلى اقتراح البرنامج المذكور آنفاً. ولذلك، بذلت الجهود بالبناء على الدعوات السابقة لتحقيق مزيد من التمكين لدور المرأة الذي يعد جوهرياً في جهود مكافحة الإرهاب.

وأعرب الحضور عن تقديرهم للمقترحات والمبادرات التي تقدم بها مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة، وأشاروا إلى الجهود السابقة ذات الصلة التي بذلت تجاه إشراك المرأة؛ على سبيل المثال خطة العمل الوطنية التي وضعها العراق بشأن القرار ١٣٢٥ الصادر عن مجلس الأمن بالأمم المتحدة حول المرأة والسلام والأمن. وقاد الاجتماع إلى نقاشات مثمرة وشجع الجهات المعنية على تحديد بعض العوائق التي قد تعترض النساء في تولي المناصب في مراكز صنع القرار، وفي الحصول على ميزانيات لصالح برامج المرأة والسلام. وأكد المعنيون كذلك على ضرورة تضمين منظورات المرأة ووجهات نظرها ضمن الدراسات التي تجرى بشأن قضايا المرأة.

حفل اكتمال خمس سنوات من عمر البرنامج الفرعي لمنع الأعمال الإرهابية الرامي لدعم جهود العراق لمكافحة الإرهاب للأعوام ٢٠١٤-٢٠١٩

يتعاون مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تعاوناً وثيقاً مع الحكومة في منع الأعمال الإرهابية ومكافحتها. وتشمل الإنجازات في هذا الصدد مشروع القانون الجديد لمكافحة الإرهاب والذي يعكف مجلس النواب على مراجعته في الوقت الحالي؛ واستراتيجية مكافحة التطرف العنيف، وإنشاء رابطة ضحايا الإرهاب. وقد نظمت فعالية للاحتفال بهذه الإنجازات في بغداد بدار الضيافة التابعة لمجلس الوزراء يوم الأحد ١٤ نيسان ٢٠١٩، بحضور ممثلين من المملكة المتحدة والدنمارك واليابان.

وأعلن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة اكتمال خمس سنوات من عمر البرنامج الفرعي لمنع الأعمال الإرهابية الرامي لدعم جهود العراق لمكافحة الإرهاب بخصوص البرامج التي تدعمها اليابان والدنمارك؛ والمتمثلة في المشروع العالمي لتعزيز المنظومة القانونية ضد الإرهاب للسنوات ٢٠١٤-٢٠١٥، ٢٠١٥-٢٠١٦، ٢٠١٦-٢٠١٧، ٢٠١٧-٢٠١٨، وأخيراً وبعد تحرير الموصل للعامين ٢٠١٨-٢٠١٩ والذي تدعمه حكومة اليابان، وإجراءات

تعزيز العدالة الجنائية المتخذة ضد الإرهاب وبرنامج مكافحة الجريمة المنظمة الأخرى في العراق بمرحلتيه الاثنتين (المرحلة الأولى للعامين ٢٠١٧-٢٠١٨، والمرحلة الثانية للعامين ٢٠١٨-٢٠١٩) بمساعدة حكومة الدنمارك.

ويقف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على أهبة الاستعداد للاستمرار في شراكاته مع الحكومة العراقية بشأن التعاون المستقبلي لتوفير الدعم لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمناهضة التطرف العنيف الذي يقود إلى الإرهاب. وقد جرى بالفعل إطلاق مثل هذه الشراكات بالتزامن مع مشروع "المشروع العالمي لتعزيز المنظومة القانونية ضد الإرهاب في العراق بعد تحرير الموصل للعامين ٢٠١٨-٢٠١٩".

ورشة العمل الوطنية بشأن مخرجات الدراسة حول تعزيز دور النساء العراقيات المسؤولات في مجال مكافحة الإرهاب في العراق

عقد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ورشة العمل الوطنية بشأن مخرجات الدراسة التي أجريت حول تعزيز دور النساء العراقيات المسؤولات في مجال مكافحة الإرهاب في العراق يومي ٢٥ و٢٦ تشرين الثاني ٢٠١٩ في عمان بالأردن. وقد نظمت الورشة لعرض الدراسة البحثية المعدة حول التفاوت بين الجنسين وتمثيل المرأة في مؤسسات مكافحة الإرهاب، والقيادة، وأدوار صنع القرار وفعالية دور النساء المهنيات العاملات في مجال مكافحة الإرهاب في العراق، مع تحليل وضعية القدرات الحالية للمرأة ضمن مجموعة واسعة من السياسات و إنفاذ القانون، والتحقيق والقدرات القانونية المتعلقة بالكادر النسوي في العراق و إقليم كردستان. وضمت الورشة ممثلين من قطاعي إنفاذ القانون والعدالة الجنائية من الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كردستان العراق للنظر في نتائج الدراسة و اقتراح سبل المضي قدماً لتعزيز تمكين المرأة في المجالات الخاصة بهن. وفرت ورشة العمل منبراً للنقاش وزادت المعرفة حول شتى القضايا المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والمسائل المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وعززت القدرات الفنية للنساء ومهاراتهن فيما يتعلق بوضع الخطط والاستراتيجيات العملية.

ومن نتائج هذه الورشة:

- عرض نتائج دراسة التقييم الواقعية حول الزيارات التي تمت إلى دوائر مكافحة الإرهاب ذات الصلة في بغداد وأربيل؛
- تشكيل مجموعات قطاعية ومجموعات نقاش لمناقشة نتائج الدراسة والمقترحات والتوصيات والسياسات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في ضوء التحديات التي بينتها الدراسة. وقامت كل مجموعة قطاعية بصياغة توصيات فعالة ثم قام المتحدث باسم كل مجموعة بعرض تلك التوصيات؛
- قام المشاركون بصياغة القائمة النهائية للتوصيات بغية تقديمها إلى المستشارين. وشملت هذه التوصيات المجالات التي تحتاج إلى بناء القدرات والدعم الفني والتي سوف ينظر فيها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في سياق تنفيذ المرحلة اللاحقة من المشروع؛
- ويتمثل الهدف الكلي للدراسة في بحث سبل المضي قدماً لبناء قدرات المهنيات من النساء العاملات في مجال العدالة الجنائية في المؤسسات الاتحادية ومؤسسات حكومة إقليم كردستان العراق ومهاراتهن المتعلقة بالتواصل وذلك لضمان اشتمال الإجراءات المتخذة في عراق ما بعد داعش على دعم موجه للمرأة يتسم بالاستمرارية ويشمل جميع القطاعات.

ورشة عمل حول "نتائج كتيب المساعدة الفنية الخاص بمسؤولي العدالة الجنائية بشأن تعزيز الاستخدام الفعال لبدائل عقوبة السجن في الجرائم المتعلقة بالإرهاب

نظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة/فرع منع الإرهاب ورشة عمل خاصة بالعراق في عمان بالأردن استمرت لثلاثة أيام من ٢٧ – ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١٩ بشأن "نتائج كتيب المساعدة الفنية الخاص بالمسؤولين ذوي الصلة بالعدالة الجنائية حول تعزيز الاستخدام الفعال لبدائل السجن في الجرائم المتعلقة بالإرهاب". نظمت الورشة في إطار مشروع "تعزيز الاستخدام الفعال لبدائل السجن في الجرائم المتعلقة بالإرهاب" التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والممول من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

وتعد ورشة العمل إحدى الدورتين التدريبيتين الرائدتين اللتين نظمتا للتباحث حول استخدام وتنفيذ بدائل السجن والتدابير غير السالبة للحرية في قضايا الإرهاب، واستكشاف الآليات التشريعية والمؤسسية القائمة لتبني وتطبيق مثل هذه الإجراءات امتثالاً للتشريعات والسياسات الوطنية. وهدفت الورشة إلى تعزيز قدرات المسؤولين العراقيين بخصوص استخدام وتطبيق بدائل السجن في الجرائم المتعلقة بالإرهاب والاستجابة للتحديات التي تواجه نظام السجون في العراق في إدارة الأعداد الكبيرة من قضايا الإرهاب والمحتجزين منذ هزيمة تنظيم "داعش".

تدقيق الحقائق: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في العراق

التشريعات

- جرى تنظيم ٤ ورش عمل تشريعية متخصصة
- جرى اعتماد قانون واحد: قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب
- يوجد قانون واحد بانتظار إقراره من قبل البرلمان: قانون مكافحة الإرهاب الجديد
- يوجد قانونان تحت الإعداد: قانون الأدلة الرقمية وقانون المواد الكيميائية مزدوجة الاستخدام

بناء القدرات

- تنظيم ٣٤ نشاطاً لبناء القدرات
- تدريب ٦٦٠ مسؤولاً
- شمول ١٠ مواضيع متعلقة بالإرهاب
- تشارك ١٩٨ خبيراً الخبرات فيما بينهم
- وضع ٢١ وثيقة تضم توصيات

التعاون الإقليمي والدولي

- عقد سبعة اجتماعات متخصصة
- تدريب ٥٦ مسؤولاً
- تضمين التشريعات ٨ آليات لتيسير التعاون
- تكوين شبكتين إقليمية
- القيام بثمان زيارات بحثية لتعزيز التعاون
- إرسال بعثتين إلى بغداد والبصرة لبناء الشراكات

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية

يساهم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في العراق في تحقيق استجابة إنسانية مبدئية وفاعلة من خلال التنسيق والدعوة والسياسات وإدارة المعلومات وأدوات التمويل الإنساني والخدمات.

العراق بلد يمر بمرحلة انتقالية. ان انتهاء العمليات العسكرية الكبرى ضد تنظيم داعش بشكل رسمي أواخر عام ٢٠١٧ كان قد مهد الطريق الى عودة الملايين من النازحين العراقيين الى مناطقهم، إلا ان خطى العودة تباطأت منذ عام ٢٠١٨ إذ تبذل البلاد قصارى جهدها في التصدي لحقائق ما بعد النزاع. وتتواصل التوترات الطائفية والمجتمعية على العديد من الجبهات فضلاً عن المخاطر التي تشكلها الاضطرابات السياسية والكوارث الطبيعية في تفاقم الاحتياجات الإنسانية الراهنة ولا يزال شبح النزاع المسلح والنزوح المتجدد قائمان.

في نهاية عام ٢٠١٩، يبلغ عدد المواطنين العراقيين الذين هم بحاجة الى المساعدات الإنسانية ٤,١ ملايين نسمة، من بينهم ١,٧٧ مليون في حاجة ماسة للمساعدات بسبب الأزمة

على الرغم من ان السياق الإنساني في العراق قد تحول الى مرحلة ما بعد النزاع، لايزال الأشخاص الضعفاء يواجهون تحديات جسيمة. ففي نهاية عام ٢٠١٩، يبلغ عدد المواطنين العراقيين الذين هم بحاجة الى المساعدات الإنسانية ٤,١ ملايين نسمة، من بينهم ١,٧٧ مليون في حاجة ماسة للمساعدات بسبب الأزمة. ولايزال قرابة ١,٥ شخص في حالة النزوح الداخلية من أصل ٦ ملايين شخص نزحوا خلال فترة النزاع مع تنظيم داعش منذ ٢٠١٤ الى ٢٠١٧، مضى على نزوح ٧٠٪ منهم أكثر من ثلاثة سنوات مما جعل احتمالية النزوح المطول حقيقة. ان من بين أسباب بقاء الناس في حالة النزوح هو وجود توترات طائفية في مناطقهم الأصلية تضرر او تهدم المنازل الخوف من وجود مخلفات حربية متفجرة وانعدام الشعور بالأمن وانعدام الخدمات - وتحديداً خدمات الرعاية الصحية والتعليم – وانعدام سبل كسب العيش. إذا لم تتحقق المصالحة المجتمعية وإعادة الإعمار والإنعاش الاقتصادي على نطاق واسع – والتي تقع جميعها خارج المحور الإنساني – فمن المتوقع ان تستمر هذه الأرقام في عام ٢٠٢٠.

على الرغم من أن العراق يمر بمرحلة ما بعد النزاع، إلا أن هناك ديناميكيات لا يمكن التنبؤ بها في جميع أنحاء البلاد والتي تؤثر على البرامج الإنسانية. ولا تزال الهجمات غير المتماثلة التي تشنها الجماعات المسلحة تنفذ إلى جانب العمليات العسكرية صغيرة الحجم الأمر الذي يؤدي إلى نزوح جديد ويؤثر على معدل عودة النازحين. وفي ذات الوقت، أثّرت المظاهرات السياسية التي تجري في جميع أنحاء البلاد منذ تشرين الاول ٢٠١٩ على العمليات الإنسانية بطرق متعددة بما في ذلك عمليات الوصول والتراخيص والأنظمة المصرفية ومشاركة الحكومة.

وظلّت الحماية هي الأولوية الإنسانية الشاملة لعام ٢٠١٩. وما زالت هناك مخاوف متعددة تتعلق بالحماية الملحة، بما في ذلك الانتقام من أولئك الذين يعتقد بأن لديهم انتماءات للجماعات المتطرفة والعنف العرقي الطائفي والإعادة القسرية والمبكرة والمعرقلة ونقص الوثائق المدنية الحيوية وغياب الصحة العقلية والدعم النفسي - الاجتماعي للنازحين والعائدين الذين يحتاجون إلى دعم متخصص فضلا عن تلوث الأرض الشديد بالذخائر

المتفجرة (بما في ذلك المنازل الخاصة) وقضايا الإسكان والأراضي والممتلكات.

كما لا يزال الشركاء في المجال الإنساني يواجهون تحديات الوصول وخاصة على مستوى المحافظات والمستوى المحلي حيث يتم رفض كتب التفويض المتفق عليها ويتم تحويل إمدادات المساعدات الى غير الجهات المخصصة لها بالإضافة الى تخويف الموظفين ومنع الوصول إلى الأشخاص المتضررين.

وقد قام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بدعم الشركاء في المجال الإنساني لإدارة هذه القيود إلا أن الحاجة المتكررة لمعالجة هذه القيود قد تتداخل مع العمل الحيوي المنقذ للحياة الذي تقوم به وكالات الأمم المتحدة والشركاء من المنظمات غير الحكومية.

وتهدف خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢٠ إلى حماية السلامة الجسدية والعقلية للأشخاص المتأثرين بالنزاع من خلال توفير الخدمات لتلبية الاحتياجات الأساسية وكذلك معالجة المشكلات الحرجة المتعلقة بمستويات المعيشة عن طريق توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات. ومع الأخذ بعين الاعتبار مركزية الحماية في العراق سيعمل الشركاء الإنسانيون في عام ٢٠٢٠ على الاستجابة لاحتياجات الحماية الرئيسية للمجتمعات المتأثرة لدعم الانتقال إلى حلول دائمة وفقًا للأطر القانونية والسياساتية المعمول بها.

تهدف خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢٠ إلى حماية السلامة الجسدية والعقلية للأشخاص المتأثرين بالنزاع من خلال توفير الخدمات لتلبية الاحتياجات الأساسية وكذلك معالجة المشكلات الحرجة المتعلقة بمستويات المعيشة عن طريق توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات

المنظمة الدولية للهجرة

استعراض لأحداث عام ٢٠١٩

في عام ٢٠١٩، واصلت المنظمة الدولية للهجرة في العراق معالجة الجوانب المتعلقة بالهجرة والتنقل في العراق والاستجابة للتحديات المتصلة بالجوانب الإنسانية والتعافي والتنمية والتحديات في مجال رسم السياسات التي تواجهها البلاد. ويشمل عمل المنظمة برامج التأهب والاستجابة ودعم الحلول الدائمة من خلال تيسير عودة النازحين وإعادة إدماجهم بشكل مستدام وتعزيز إعادة الاستقرار والتماسك الاجتماعي للمجتمعات المحلية ودعم الإدارة المتكاملة للحدود وحوكمة الهجرة والشرطة المجتمعية جنباً الى جنب مع الحكومة. ويبلغ عديد موظفي بعثة المنظمة في العراق التي أنشأت في عام ٢٠٠٣ أكثر من ١,٥٠٠ موظف حيث تقع مكاتبها الرئيسة في العاصمة بغداد ومحافظتي أربيل والبصرة ومدينة الموصل. وتقدم البعثة الدعم لجميع المحافظات العراقية البالغ عددها ١٨ محافظة بالتعاون مع الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان.

وتشارك المنظمة الدولية للهجرة في العراق في قيادة مجموعة تنسيق وإدارة المخيمات والمجموعة دون الوطنية للمنطقتين الوسطى والجنوبية الخاصة بالإيواء – والمواد غير الغذائية ومجموعة العمل المعنية بالعودة. وفي عام ٢٠١٩ تلقت المنظمة الدعوة من الجهات الحكومية النظيرة والشركاء لترأس أعمال اللجنة الثامنة الخاصة بمنصة التنسيق الدولية المعنية بإصلاح القطاع الأمني والتي ركزت على إدارة الحدود الدولية. وترأست المنظمة فريق إدارة برنامج فريق الأمم المتحدة القُطري وشاركت في ترأس مجموعة عمل "الاقتصاد للجميع" بصفته جزء من الإعداد والتخطيط لإطار التعاون الإستراتيجي التنموي للأمم المتحدة.

إنجازات عام ٢٠١٩

التأهب والاستجابة

أسهمت المنظمة في معالجة الاحتياجات الإنسانية والحد من جوانب الضعف وذلك بالتنسيق مع السلطات الحكومية وبقية الشركاء في المجاميع.

تنسيق وإدارة المخيمات

قدم فريق تنسيق وإدارة المخيمات الدعم للحكومة والأطراف الفاعلة من المنظمات غير الحكومية في المخيمات والمستوطنات غير الرسمية وفي بناء قدرات الجهات الفاعلة المحلية ضمن مجموعة تنسيق وإدارة المخيمات. وعمل الفريق في ٤٠ مخيماً و٦٢ موقع غير رسمي في محافظات الأنبار وبغداد ونينوى وصلاح الدين مما أمن إيصال الخدمات الى قرابة ١٠٠,٨٦٠ شخص عن طريق فرق الاستجابة الجوالة وحسب الاقتضاء. ودعمت المنظمة تحسين الظروف المعيشية والحماية للأُسر التي تسكن المخيمات والمواقع غير الرسمية من خلال تطوير البنى التحتية وجهود تقليل المخاطر وتقديم الدعم في مجال إدارة المخيمات للسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية وبناء القدرات في مجال إدارة المخيمات.

الإيواء والمواد غير الغذائية والمعونات النقدية ذات الاستخدام المتعدد

في عام ٢٠١٩، نفذت المنظمة عدداً كبيراً من الأنشطة المتعلقة بالإيواء لدعم ظروف معيشة آمنة وكريمة إذ تمثلت هذه الأنشطة بتقديم المعونات العينية والنقدية المخصصة للإيواء لثلاثة الاف وسبعمائة وثلاثة وثلاثين أسرة

(٢٢,١٤٩ شخصاً). و أنجزت المنظمة ترميم الفئة الثانية من المنازل التي دمرتها الحرب في محافظات العودة الرئيسة، الا وهي محافظات الأنبار وديالى وكركوك ونينوى وصلاح الدين مما مكن من تقديم الدعم الى ٢,٠٩٤ أسرة (١٢,١٩٩ شخص) بضمنها ٣٠٠ اسرة (١,٤٩٩ شخص) بدعم من منظمة هيومن رايتس ووتش في إقليم كردستان وهي منظمة غير حكومية، والتي أكملت انجاز الأنشطة الخاصة بمحافظة صلاح الدين بتمويل من المنظمة الدولية للهجرة. وشملت الأنشطة ترميم المنازل المدمرة و إنشاء المنازل الواطئة الكلفة وإجراء تحسينات الإيواء ذات الأهمية البالغة وتوفير إعانات بدلات الإيجار وتوفير المواد المانعة لتسرب المياه و انشطة استبدال وإصلاح الخيام.

وقدمت المنظمة مساعدات غيرغذائية عينية ونقدية الى الأسر الأشد ضعفاً التي نزحت او عادت مؤخراً الى مناطقها الأصلية وذلك عن طريق – بضمنها المساعدات النقدية المتعددة الأغراض – حسب الحاجة وتوفر فرص العمل في السوق. ان الهدف العام لهذا البرنامج هو ضمان تلبية الاحتياجات الأساسية والاسهام حيثما أمكن نحو تحقيق حلول طويلة الأمد لمشكلة النزوح. في عام ٢٠١٩، نفذت المنظمة أنشطة غيرغذائية في ١٠ محافظات (الأنبار وبغداد والبصرة وديالى وأربيل وكركوك وميسان ونينوى وصلاح الدين والسليمانية). وشمل البرنامج تقديم الدعم الى ١٢,٣٩٥ أسرة من خلال تزويدهم بمجموعات اللوازم الأساسية حيث تلقى ٢٠٠٠ شخص منهم مبالغ نقدية عوضاً عن المواد غير الغذائية عبرآلية القسائم الإليكترونية في محافظات نينوى وكركوك وصلاح الدين. واستلمت ٣,١٨٣ أسرة مستلزمات النظافة الصحية، بينما استلمت ١١,٤١١ أسرة مستلزمات الاستعداد لموسم الشتاء واستلمت اسر أخرى مواد استبدال مثل البطانيات. واستلمت ٧٥٣ أسرة مبالغ نقدية لشراء المواد غير الغذائية بينما تلقت ١,٠٠٣ اسرة المساعدات النقدية المتعددة الأغراض

الصحة

دعمت المنظمة الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية حيث قدمت الدعم لوزارة الصحة من خلال توفير أكثر من ١٧٣,٦٤١ استشارة من استشارات الرعاية الصحية الأولية من خلال خمس عيادات ثابتة وفريقين جوالين للرعاية الصحية الأولية وسبعة فرق جوالة متخصصة بأمراض السل وفريق جوال اخر متخصص بطب العيون. وتم إحالة ٦,٤٣١ شخص الى مرافق الرعاية الصحية الثانوية والثالثة. وتلقى ١,١٥٢ مريض المساعدة من خلال النقل في حالات الطوارئ بواسطة سيارات الإسعاف بينما تلقى ٥,٢٧٩ مريض ممن ليسوا بحاجة الى رعاية طارئة الدعم من خلال النقل غير الطارئ. أما بالنسبة للاجئين السوريين الوافدين، قدمت المنظمة خدمات الفحص الطبي في مرفق الاستقبال للتأكد من قدرة هذه الأسر على السفر الى مخيمات اللاجئين المخصصة. إضافة الى ذلك، قدمت أنشطة توعوية لرفع الوعي الصحي لقرابة ٦٧,٤٩١ شخص في تسع محافظات (نينوى وأربيل وصلاح الدين والأنبار وديالى والسليمانية ودهوك وكركوك وبغداد). وقدمت المنظمة المساعدة لـ٧,٨٨٣ شخص من خلال اجراء فحص حدة البصر لهم وتوفير العلاجات الأولية وتصحيح البصر (توفير النظارات الطبية). ونفذت المنظمة برنامج الصندوق العالمي للمكافحة الإيدز والسل والملاريا جنباً الى جنب مع الحكومة العراقية. وتم دعم مشفيين تابعين لمديرية الصحة بالمعدات الطبية وتغطية تكاليفها التشغيلية كما وجرى دعم جميع مراكز برنامج السل الوطنية البالغ عددها ١٩ مركزاً من خلال توفير علاج امراض التدرن الرئوي والمعدات المختبرية وبناء القدرات. ونفذت المنظمة/الفرق الطبية الجوالة فحوصات التدرن الرئوي لـ ١٧,٣٠٠ شخص في ٩ محافظات: نينوى وأربيل وصلاح الدين والأنبارورديالى والسليمانية ودهوك وكركوك وبغداد.

التواصل مع المجتمعات المحلية

عززت المنظمة اتصالا ثنائي الاتجاه ونشرت المعلومات الخاصة بالمجتمعات التي تضررت نتيجة الأزمة وذلك من خلال مبادرات التواصل مع المجتمعات المحلية. في عام ٢٠١٩، شارك ٣,٧٨٤ نازح في جلسات رفع الوعي بشأن مختلف القضايا بضمنها مخاطر التدخين والنظافة الصحية والفيضانات ومكافحة الغش ومركز الاتصالات الخاص بالنازحين والمساعدات النقدية اللازمة لشراء السلع غير الغذائية ومنع حالات الانتحار. وجرى توزيع ٤٤,٣٧١ من مواد زيادة الوعي. وتعاونت المنظمة مع وزارة الصحة لإنتاج فيديو للتوعية بالاكتئاب احتفالا باليوم العالمي للصحة العقلية.

النقل

وفرت المنظمة خدمات النقل للنازحين واللاجئين السوريين بضمنها خدمات النقل داخل المخيمات لقرابة ٨٥٠ نازح في محافظتي كركوك وصلاح الدين، وكان بعضهم بحاجة الى النقل بسبب إغلاق المخيمات وعمليات الدمج وسفر البعض الاخر منهم لغرض لم شمل العائلات حسب طلب الحكومة او إدارات المخيمات. وقمت المنظمة خدمات النقل من المعابر الحدودية في محافظة نينوى الى المخيمات في محافظة دهوك لـ٤,٠٠٤ أسرة لاجئة (١٨,٩٥٤ شخص).

إعادة الاستقرار للمجتمعات المحلية

تتبع شعبة إعادة الاستقرار للمجتمعات المحلية في المنظمة نهجاً متكاملاً لتعزيز التماسك الاجتماعي فيما بين المجتمعات المحلية وتعزيز قدرة الناس الذين تضرروا نتيجة النزاعات والنزوح على الصمود. ودعمت المنظمة النازحين والعائدين والمجتمعات المحلية المضيفة في استعادة الإحساس بالأمن والأمان البشري وزيادة الثقة بالنفس وبالمجتمع المحلي.

في عام ٢٠١٩، شملت الأنشطة استشارات متخصصة في الطب النفسي والطب النفسي السريري والدعوة والتنسيق والتوعية بشأن قضايا الصحة العقلية والأنشطة المجتمعية المنظمة وبناء القدرات بشأن الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي والتماسك الاجتماعي للمنسقين في المجتمعات المحلية وموظفي الحكومة وأعضاء المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمناسبات المجتمعية والأبحاث. وفي نفس العام، عملت المنظمة في ١٥ مركزمن مراكز المجتمعات المحلية و١٨ موقعاً (بضمنها مراكز الرياضة والشباب في مخيمات النازحين والمستوطنات غير الرسمية والبيئات الحضرية) في ٨ محافظات وهي: بغداد ودهوك وديالى وأربيل وكربلاء وكركوك والنجف ونينوى. وقدمت المنظمة ١١٦,٦٩٨ خدمة لـ ١٥,٩٥٥ من المستفيدين الجدد (من العدد الإجمالي للمستفيدين البالغ ٧٢,٥٣٤) بضمنها الألعاب الرياضة غير التنافسية والدعم العاطفي والنفسي الأساسي والاستشارات الفردية والجماعية والاستشارات المتخصصة في مجال الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي والإحالة الخاصة بهذه الخدمات وخدمات التدريب المهني والخدمات المدرة للدخل والمنح الخاصة بسبل كسب العيش. وتم تقديم التدريب الخاص بمهارات الوساطة والتفاوض والدورات الخاصة بمقدمي الرعاية والتدريب في مجال القيادة وتنمية الذات.

وعن طريق الهدف الطويل الأجل لتسليم الخدمات للجهات الفاعلة المحلية، دعمت المنظمة الدولية للهجرة منظمات المجتمع المدني بواقع عشرة في محافظة نينوى وسبعة في محافظة دهوك وثلاثة في محافظة النجف عن طريق الدورات التدريبية والمنح الصغيرة والتوجيه والتدريب الميدانيين. ودربت المنظمة ٤٥ منظمة من منظمات المجتمع المدني بشأن إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في البرامج الإنسانية. ودعماً منها لبرامج إعادة الاستقرار الحالية والمستقبلية، اجرت المنظمة خمس تقييمات سريعة للصراع وثلاثة مشاريع بحثية بالتعاون مع أربع جامعات عراقية.

الحماية

واصلت المنظمة تقديم المساعدات الخاصة بالحماية للسكان الذين تضرروا نتيجة النزاع والمهاجرين الضعفاء وضحايا الإتجاربالبشر. وشمل هذا دعم ١٥ مهاجراً من المهاجرين الضعفاء و ١٠٠ ضحية من ضحايا الإتجاربالبشربضمنهم ٦٣ ضحية أعيدوا إلى بلدهم الأصلي طوعاً، و٢٩٤ مستفيد بإحالات داخلية وخارجية لمعالجة مخاوف الحماية التي أشرها الموظفون الميدانيون في حالات الطوارئ،

و١,٣٧٧ مستفيد من جلسات التوعية في مخيمي حاج علي وحسن شام في محافظة نينوى وكذلك مخيم شاريا في محافظة دهوك، بتقديم معونات نقدية لحارات الطوارئ لقرابة ١٠٣ مستفيد (٣٧ رجل و٦٦ امرأة)، وتقديم مجموعات اللوازم الصحية النسائية لـ ٦٥٠ مستفيدة وتوفير الفوط الصحية لـ ١٤,٥٠٠ مستفيدة في مخيم حاج علي. ودربت المنظمة ٦٧٤ موظف ومتعاقد وشريك تنفيذي على الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين وإعمام الحماية والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

إدارة الهجرة

تدعم شعبة إدارة الهجرة في المنظمة الحكومة المركزية وحكومة الإقليم في إدارة الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية من خلال الجهود المتعلقة بالشرطة المجتمعية وإدارة شؤون الهجرة والحدود ومساعدة العودة الطوعية وإعادة الإدماج والتنقل وإعادة التوطين.

الشرطة المجتمعية

واصلت المنظمة الدولية للهجرة في العراق رفع مستوى الشرطة المجتمعية في العراق لتعزيز السلام والأمن. وكجزء من هذا النهج، عملت المنظمة في عام ٢٠١٩ مع المجتمعات المحلية وقوات الشرطة المحلية لإنشاء ٢٠ منتدى جديد للشرطة المجتمعية ليصل العدد الإجمالي للمنتديات النشطة التي انشأتها المنظمة في العراق ٩٤ منتدى. وتعد منتديات الشرطة المحلية بمثابة منصات مفتوحة وشاملة حيث يمكن مناقشة القضايا الأمنية التي تؤثر في المجتمعات المحلية. ويتم حل المشاكل من خلال تحديد الجهات ذات العلاقة التي يمكن إحالة القضايا اليها وبضمنها جهات فرض القانون (الشرطة والسلطة القضائية) أو منظمات المجتمع المدني أو الدوائر الحكومية أو المجتمعات المحلية نفسها. وفي ٢٠١٩، وبالشراكة مع وزارة الداخلية، قامت المنظمة بافتتاح المركز الاستراتيجي للشرطة المجتمعية في بغداد. كما دربت المنظمة ٤١٣ فرداً من الجهات الفاعلة المعنية بإنفاذ القانون و١٥٧ فرداً من أبناء المجتمعات المحلية و١٤ عضواً من أعضاء منظمات المجتمع المدني و١٤ فرداً من ممثلي السلطة القضائية المعنيين بالشرطة المجتمعية ومكافحة الاتجار بالبشر. وشاركت منظمات المجتمع المدني في تشغيل أربعة مراكز المساعدة الخاصة بالإسكان والأراضي والممتلكات في مناطق العودة. وعلاوة على ذلك، تم بناء او ترميم وتجهيز ٧ مكاتب للشرطة المجتمعية في محافظات بغداد ودهوك ونينوى والأنبار وديالى والبصرة لتيسير الوصول الى مراكز الشرطة وجعلها أكثر ملائمة للمجتمعات المحلية. وجرى تنقيح وتحديث الإجراءات التشغيلية الموحدة لمنتديات الشرطة المجتمعية التي صادقت عليها وزارة الداخلية وذلك لتتضمن وحدات تدريبية إضافية فضلاً عن تحديث الوصف الوظيفي لهذه المنتديات.

إدارة الهجرة

تعمل المنظمة الدولية للهجرة مع وزارات الحكومة العراقية لوضع استراتيجية وطنية للهجرة باستخدام نهج كامل للحكومة قائم على الأدلة. ففي عام ٢٠١٩، دعمت المنظمة الدولية للهجرة إنشاء مجموعة عمل فنية تقودها الحكومة وقد أكملت مجموعة العمل الفنيّة والمنظمة الدولية للهجرة أول ملف تعريف للهجرة في العراق وتقييم مؤشر إدارة الهجرة الذي قاس القدرات الوطنية عبر ٩٠ مؤشراً في ستة مجالات مواضيعية وكلاهما ينشئ قاعدة أدلة لدعم تطوير السياسات. وفي عام ٢٠٢٠، ستدعم المنظمة الدولية للهجرة مجموعة العمل الفنية في صياغة الاستراتيجية الوطنية بناءً على نتائج البحوث هذه.

الهجرة وإدارة الحدود

ترتبط المنظمة الدولية للهجرة بعلاقة قوية مع وزارة الداخلية وهيئة المنافذ الحدودية لدعم بناء قدرات موظفي إدارة الهجرة والحدود في الدولة الذين يسهلون التنقل على الحدود العراقية. وفي عام ٢٠١٩ ساهمت المنظمة الدولية للهجرة في تعزيز قدرات هيئة النافذ الحدودية التابعة لوزارة الداخلية على الحدود السورية بين معبر ربيعة الحدودي في نينوى ومعبر القائم الحدودي في محافظة الأنبار. وأصبحت نقطة الحدود المجددة في ربيعة تعمل بكامل طاقتها مع أفراد قادرين على تسيير كل العمليات الحدودية الروتينية وإدارة الأزمات. كما أجريت دورات تدريبية لـ٤٨ من موظفي الحدود وموظفي الوزارة الحكوميين لتحسين فعالية وكفاءة عمليات إدارة الحدود. وتعمل المنظمة الدولية للهجرة الآن على توفير معدات إدارة الحدود النقالة والبرمجيات (من خلال نظام المنظمة الدولية للهجرة MIDAS لمراقبة فاعلة للتحركات العابرة للحدود وكشف وإمكانية اعتراض الحركات غير النظامية للأفراد الذين يعبرون الحدود. وفي عام ٢٠٢٠ ستقوم المنظمة الدولية للهجرة ببناء مركز استقبال حدودي في معبر الفاو غير الرسمي والقيام بتدريب موظفي الحدود على دعم الهجرة الآمنة والمنظمة والكريمة.

الحركة والمساعدة في الهجرة

بالتنسيق مع الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان ساعدت برامج المنظمة الدولية للهجرة ١٢٣٢ شخص في العودة إلى العراق من خلال المساعدة في استقبالهم و كذلك ١٤٥٣ عائدًا من خلال المساعدة النقدية بما في ذلك النقد عند الوصول ومنح إعادة الإدماج النقدية و٩٠٩ مستفيد من خلال إحالتهم الى برامج التدريب المهني والتوظيف و بدء الأعمال التجارية وتوسيع الدعم و / أو دعم الإسكان.

وقدمت المنظمة الدولية للهجرة المساعدة في الحركة من خلال خدمات إعادة التوطين إلى ٤٠٧٣ عراقيًا – (١٩٦٢ من الذكور و٢١٤٧ من الاناث)

واللاجئين (٢٧٦٧ من البالغين و١١٩٣ من الأطفال و١١٣ رضيع) بالتعاون مع الحكومات في البلدان المستقبلة والسلطات العراقية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. كما قدم مشروع مساعدة الأسرة الدعم الى ٢٣٧٣٣ فردا (١١٢٨٨ أسرة) في لم الشمل في ألمانيا، بالتعاون مع الحكومتين العراقية والألمانية. في حين استكمل ٥٢١٩ شخص طلباتهم في مركز مساعدة الأسرة في أربيل والتي تم تقديمها إلى القنصلية الألمانية مع تقديم المساعدة عن بُعد لأكثر من ٥١٣٢١ شخصًا عبر المكالمات الهاتفية ورسائل البريد الإلكتروني. هذا بالإضافة إلى ١٢٥ تأشيرة دخول مؤقتة الى إقليم كردستان برعاية برنامج مساعدة الأسرة للمتقدمين السوريين والى ١٤٦ اسرة من الاسر التي حصلت على المساعدة لإرسال ملفات تسجيل اسرهم للمصادقة عليها من قبل السفارة الألمانية في بيروت.

العودة وبرمجة الانتعاش

وتدعم برامج المنظمة الدولية للهجرة للعودة والانتعاش الأشخاص النازحين والعائدين والمجتمعات المضيفة باستخدام نهج شامل بما في ذلك إعادة تأهيل أو إعادة بناء البنية التحتية المجتمعية والانتعاش الاقتصادي ومساعدة سبل المعيشة وتعزيز قدرة المجتمع المدني والسلطات الحكومية على إشراك المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة بشكل فعال.

المعيشة وخلق فرص العمل

وبهدف إعادة إحياء القطاع الخاص وخلق فرص العمل على المدى البعيد - قامت المنظمة الدولية للهجرة بدعم ٢٤٧ مشروعاً من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ١٠ محافظات من خلال تزويدهم بمنحة بصندوق تنمية المشاريع لبدء أو توسيع أعمالهم وبالتالي خلق ١٣٥٤ فرصة عمل جديدة.

وبلغ مجموع الدعم المقدم الى ٢٦٧ مشروعاً من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ٤،٣٤٦،٨٨٧ دولار أمريكي. كما تم دعم العمالة المتوسطة والقصيرة الأجل من خلال المساعدة في سبل العيش الفردية لـ ٧٩٩٩ مستفيد (٦٤٨٥ من الذكور و١٥١٤ من الإناث) لتعزيز فرص العمل وخلق فرص العمل من خلال المشاريع الصغيرة. ومن بين هؤلاء تلقى٤٢٠٤ حزمة دعم أعمال لبدء أعمالهم التجارية الخاصة فيما شارك ٦٢٥ في التدريب المهني. وأيضا دعمت المنظمة الدولية للهجرة التوظيف على المدى القصير من خلال توفير النقد مقابل العمل لأكثر من ٣١٧٠ مستفيد.

مشاريع البنية التحتية المجتمعية

وقامت المنظمة الدولية للهجرة بإعادة تأهيل البنية التحتية المدمّرة التي تعتبر أساسية في توفير الخدمات الأساسية أو الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي. ففي عام ٢٠١٩ أنجزت المنظمة الدولية للهجرة ٩٣ مشروع بنية تحتية في ١٥ محافظة مثل محطات المياه والمدارس والأسواق والمستشفيات والري والبنية التحتية الزراعية والبنية التحتية للكهرباء.

مراكز الموارد المجتمعية

ومع عودة الناس إلى مناطقهم الأصلية – يعمل الشركاء إلى جانب مركز التنسيق والرصد المشترك على توفير المعلومات والموارد لدعم الحلول المستدامة للنزوح من خلال مراكز التأهيل المجتمعي التي تربط الأنشطة الإنسانية والانتعاش. وقامت المنظمة الدولية للهجرة بتشغيل ستة مراكز للتأهيل المجتمعي في عام ٢٠١٩ في نينوى والأنبار وصلاح الدين وديالى التي تقدم خدماتها الى ٢٢،٠٢٢ مستفيدا من خلال توفير ٩٠٢ خدمة لتطوير المهارات الشخصية والمهنية والنفسية للعائدين لتيسير عودتهم وتسهيل اندماجهم. كما شَغِلَت المنظمة الدولية للهجرة أيضا منصب الرئاسة المشتركة في اللجنة التوجيهية لمراكز الموارد المجتمعية.

مجموعة عمل العائدين

في ٢٠١٩ – وبالشراكة مع الحكومة العراقية، بدأت المنظمة الدولية للهجرة استراتيجية لتسهيل العودة الآمنة والكريمة والمستدامة للنازحين في حالات النزوح التي طال أمدها مع تقديم حلول دائمة. وقد مكّنت ثمانية مكاتب مساعدة في محافظتي الأنبار ونينوى ١٨١١ أسرة من التسجيل وتلقي المعلومات حول عمليات العودة وتخطيط الزيارات إلى مناطقهم الأصلية وتلقي الخدمات. وتقترن هذه الجهود التشغيلية بزيادة الدعوة والبحث التي قام فريق البحث بنشرها وتوزيعها على المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والسلطات الحكومية.

مصفوفة تتبع النزوح

تمثل مصفوفة تتبع النزوح نظام لإدارة المعلومات في المنظمة الدولية للهجرة يستخدم لمراقبة النزوح السكاني خلال الأزمات. وقد قامت مصفوفة تتبع النزوح بجمع وتحليل المعلومات الرئيسية عن الأشخاص النازحين والعائدين ونشر المعلومات والأبحاث لتسهيل فهم الاحتياجات الناشئة. وفي عام ٢٠١٩ أنتجت مصفوفة تتبع النزوح تقارير قائمة رئيسية لمصفوفة تتبع النزوح و ١٢ مجموعة من البيانات المرتبطة بها (بخصوص النازحين والعائدين) عبر١٨ محافظة و١٠٤ قضاء و٣٠٤١ موقع في العراق. كما أطلقت مصفوفة تتبع النزوح أداة تتبع للطوارئ لمراقبة السكان الفارين من النزاع في سوريا والعبور إلى العراق من شهر تشرين الأول الى شهر كانون الثاني ٢٠١٩. وكجزء من مشروع مصفوفة تتبع النزوح الإقليمي، طورت المنظمة الدولية للهجرة أيضًا خمس نقاط لمراقبة تدّفق النازحين في الشلامجة في البصرة وفيشخابور و إبراهيم الخليل في دهوك وباشماخ في السليمانية ومنفذ واسط في واسط لمراقبة حركات الهجرة في جميع أنحاء المنطقة.

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

تعد منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) منظمة أممية متخصصة تتمتع بولاية تعزيز التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة. وقد وقعت اليونيدو وجمهورية العراق اتفاقية تعاون أساسية في عام ٢٠١٧ لتعزيز التعاون القائم بينهما. وفي عام ٢٠١٩ واصلت اليونيدو تنفيذ مهام ولايتها في أنحاء العراق عبر أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة: البعد الاجتماعي (خلق ازدهار مشترك)؛ والبعد الاقتصادي (تعزيز المنافسة الاقتصادية)؛ والبعد البيئي (حماية البيئة). وفي هذا السياق، شددت أنشطة اليونيدو في العراق على التزام المنظمة بتحقيق أجندة عام ٢٠٣٠ وخطة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية للاستجابة الإنسانية في العراق.

استفاد أكثر من ٤٥٠ من الشباب العراقيين واللاجئين، بما في ذلك ٤٣% من النساء ويبلغ متوسط أعمارهم ٢٥ عاما، من التدريب باستخدام أحدث تقنيات التكنولوجيا في شتى المجالات

ومن ضمن البعد الاجتماعي، الذي تم تعريفه على أنه خلق الرخاء المشترك، نفذت اليونيدو أنشطة فنية تركزت على تعزيز قابلية توظيف الشباب، وخاصة من بين اللاجئين والنازحين والمجتمعات المضيفة؛ ودعم تأسيس وتوسيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ وخلق فرص الدخل عبر جميع الفئات الاجتماعية. وقد دعمت اليونيدو، على وجه الخصوص، المؤسسات الحكومية في توفير التعليم والتدريب ألتقني والمهني. وفي إقليم كردستان العراق، تم اكمال مشروعين اثنين بنجاح في تشرين ثاني ٢٠١٩ بدعم من حكومة النمسا. وقد ساهمت تلك المشاريع بصورة مميزة في تعزيز قدرات المؤسسات الحكومية-وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة الزراعة- في معالجة التعليم والتدريب التقني والمهني والانعاش الاقتصادي للمجتمعات المتأثرة بالنزاع الأخير في الاقليم والتي استفادت من تطوير المهارات عبر جميع الفئات الاجتماعية (مجتمعات مضيفة، ونازحين ولاجئين).

وعلى هذا النحو، وخلال عام ٢٠١٩، استفاد أكثر من ٤٥٠ من الشباب العراقيين واللاجئين، بما في ذلك ٤٣٪ من النساء ويبلغ متوسط أعمارهم ٢٥ عاما، من التدريب باستخدام أحدث تقنيات التكنولوجيا في شتى المجالات مثل الميكانيك، وصيانة الشاحنات، وتركيب الدوائر التلفزيونية المغلقة وغيرها بما يتوافق مع طلب السوق من القوة العاملة الماهرة.

ويستند هذا المشروع على الشراكة الطويلة بين اليونيدو ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية في إقليم كردستان العراق، والتي بدأت عام ٢٠١١ بتأسيس الأكاديمية السويدية للتدريب في أربيل. وقال المدير العام لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية "حتى الآن لدينا قصة نجاح جيدة للغاية مع اليونيدو في تطوير التعليم المهني في كردستان خاصة في توسيع الأكاديمية السويدية للتدريب. وتظل أبوابنا مشرعة لليونيدو لأي شراكات مستقبلية حيث نؤمن بأن اليونيدو لديها تجربة ممتازة والكثير من الخبراء لمساعدتنا على مزيد من التطوير".

وشهد عام ٢٠١٩ افتتاح مركز هارشام للتدريب الزراعي في أربيل بتنفيذ اليونيدو بالشراكة مع وزارة الزراعة. وطوال عام ٢٠١٩، استضاف هذا المشروع الزراعي المبتكر، المدمج في البيئة، عددا من الدورات التدريبية، البيوت الزجاجية الزراعية بالإضافة إلى مشاريع صغيرة في تجهيز المنتجات الزراعية وتربية النحل وتصنيع الفواكه. وقد استفاد أكثر من ١٢٠ نازح يعيشون في مخيم هارشام، وخاصة المجتمعات الريفية

من المحافظات المحررة، من خلال توفير المهارات والأدوات لتعزيز تنوع الأنشطة الزراعية وتوليد الدخل ضمن سلسلة القيمة الزراعية الغذائية.

وفي افتتاح المركز قالت وزيرة الزراعة والموارد المائية في حكومة إقليم كوردستان العراق بيكرد طالباني "لقد شاركت اليونيدو بشكل كبير في مساعدة النازحين. هذا عمل جيد بحق. آمل أن تواصل اليونيدو وبقية وكالات الأمم المتحدة في تقديم المساعدة لنا لتجاوز هذه الأزمة وأود أن أطلب من اليونيدو تقديم المزيد من المساعدة في تطوير القطاع الزراعي في الإقليم. وستؤدي هذه المساعدة في نهاية المطاف إلى بنية تحتية أقوى في إقليم كردستان والبلاد ككل".

وكان مشروع ثالث لليونيدو قد أكمل في العراق عام ٢٠١٩ وركز على فرص قابلية توظيف الشباب من بين اللاجئين والنازحين والمجتمعات المضيفة في إقليم كردستان. وخلال فترة المشروع قدم هذه المشروع تدريبا على مهارات الحياة مع التدريب المهني المبني على الكفاءة-بما في ذلك أنشطة تصنيع الأغذية الزراعية في مدارس ثانوية صناعة وتجارية وزراعية مختارة كما وفر تدريبا عمليا للموظفين. بالإضافة إلى ذلك، شجع الاعمال التجارية بقيادة الشباب والمؤسسات الاجتماعية بتنظيم مسابقات للأفكار في عدد من المجالات بما في ذلك: تكنولوجيا المعلومات وإدارة النفايات والأعمال التجارية الزراعية والصناعات المبتكرة والطاقة المتجددة.

وأحد المشاريع الذي نفذ في إطار الأولوية المواضيعية المشار إليها في عام ٢٠١٩ كان يركز على تعزيز الاستقرار الاجتماعي وتسريع عملية الانتعاش الاقتصادي في محافظة نينوى. ويعالج هذا المشروع الحاجة إلى إنعاش الاقتصاد المحلي وخلق فرص عمل محلية للأشخاص والمجتمعات الضعيفة. وبالتالي، تمكين اعادة التوطين المستدام للعائدين، والتنمية الاقتصادية على المدى الطويل والمصالحة السياسية. وبالتوازي، فإن المشروع الذي يتناول العلاقة بين التنمية والإنسانية والسلام هو أحد المشاريع الأساسية للأمم المتحدة على مستوى المنظومة. وبدعم من حكومة اليابان، يساعد تدخل اليونيدو على استعادة القدرات التعليمية بتوفير المعدات والتكنولوجيا وبناء قدرات الموظفين الوطنيين بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي مما يؤدي إلى تهيئة مناخ تعليمي يستفيد منه جيل الشباب العراقي من الطلاب من الآن وصاعدا. وهذا المشروع الذي بدأ منذ عام ٢٠١٩ وسيستمر خلال عام ٢٠٢٠، موجه نحو المجالات الصناعية في احياء أقسام الهندسة الهيدروليكية والميكانيك ويلعب دورا رئيسيا في تعليم وتمكين الشباب العراقي في العمل المهني في القطاعات الصناعية ويساهم في تسريع عملية الانتعاش الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي في العراق والمنطقة. وفي عام ٢٠١٩ استمر مشروع اليونيدو هذا في تفعيل المشاريع الصغيرة التي كانت تعمل قبل النزاع بالإضافة إلى المساعدة في تأسيس أنشطة مدرة للدخل للأسر العائدة.

وعلى المستوى المؤسسي، وبموجب هذا المشروع الممول من حكومة اليابان، توفر اليونيدو جهود الترميم لجامعة الموصل التي تضررت كثيرا بوجود مقاتلي داعش خلال النزاع الأخير وتم نهب وتدمير معظم المنشآت والأصول. ويدعم تدخل اليونيدو إعادة القدرات التعليمة من خلال توفير المعدات والتكنولوجيا، وبناء قدرات الموظفين الوطنيين بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي مما يؤدي إلى تهيئة مناخ تعليمي يستفيد منه جيل الشباب العراقي من الطلاب من الآن وصاعدا. وهذا المشروع الذي بدأ منذ عام ٢٠١٩ وسيستمر خلال عام ٢٠٢٠، موجه نحو المجالات الصناعية في احياء أقسام الهندسة الهيدروليكية والميكانيك ويلعب دورا رئيسيا في تعليم وتمكين الشباب العر اقيين في العمل المهني في القطاعات الصناعية ويساهم في تسريع عملية الانتعاش الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي في العراق والمنطقة.

وفي سياق الأولويات المواضعية التي تغطي البعد الاقتصادي للتنمية الصناعية المستدامة والشاملة، للدفع بالمنافسة الاقتصادية، صممت اليونيدو واعتمدت في عام ٢٠١٩ "تشجيع الاستثمار في العراق-المرحلة الثانية". من المتوقع أن يعزز هذا المشروع، الذي سيبدأ تنفيذه في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠، الاستثمارات في العراق خلال مرحلة إعادة الإعمار لتوسيع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد وبالتالي خلق فرص عمل لتخفيف حدة الفقر وتسريع النمو الاقتصادي في العراق.

كما تساهم اليونيدو بشكل كبير واستراتيجي في المنظومة عبر مشاركتها ومساهمتها في فريق الأمم المتحدة القطري العامل في العراق. وساهمت اليونيدو في عام ٢٠١٩ بشكل خاص في اعداد التحليل القطري المشترك الذي يمهد الطريق إلى إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي المستدام، من ضمن الهيكل الإنمائي الجديد المصمم عبر إصلاح الأمم المتحدة بقيادة الأمين العام، أنطونيو غوتيريش والاشراف العام لنائبته، أمينة محمد، والذي يحل محل إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وقدمت اليونيدو مدخلات هامة خاصة في المجالات المتعقلة بولايتها لتعزيز التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة. بالإضافة إلى ذلك، وفي سياق الأنشطة التي اضطلع بها فريق الأمم المتحدة القطري في العراق، شاركت اليونيدو بفعالية في عام ٢٠١٩ في أولويات المجموعات العاملة التي شكلت لوكالات الأمم المتحدة لتنفيذ الإطار البرامجي والاستراتيجي المصمم عبر إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي المستدام والمعروف سابقا بإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وفي هذا الصدد، شاركت اليونيدو في أولويات المجموعات العاملة رقم ٢ (تنمية الاقتصاد من اجل الجميع) واولويات المجموعات العاملة رقم ٤ (تعزيز الموارد الطبيعية وإدارة مخاطر الكوارث وتغير المناخ). وفي السنوات القادمة ستظل اليونيدو ملتزمة بدعم العراق بما يتفق مع ولايتها حتى لا يتخلف أحد عن ركب التنمية.

منظمة العمل الدولية

أنشطة منظمة العمل الدولية في العراق عام ٢٠١٩

بناءً على مشاورات مكثفة بين منظمة العمل الدولية والجهات العراقية سيركز البرنامج في العراق على ثلاث أولويات: ضمان دعم تنمية القطاع الخاص لإيجاد وظائف جديدة وتوسيع وتعزيز الحماية الاجتماعية ومعالجة عمالة الأطفال وتحسين الحوار الاجتماعي من أجل تعزيز الحقوق في العمل

العراق عضو في منظمة العمل الدولية منذ عام ١٩٣٢ وصادق على ٦٨ اتفاقية لمنظمة العمل الدولية بما في ذلك جميع الاتفاقيات الأساسية الثمانية.

ومنذ عام ٢٠٠٤، عملت منظمة العمل الدولية والحكومة العراقية ومنظمات العمال وأصحاب العمل عن كثب كجزء من جهود إعادة الإعمار بعد الحرب لتعزيز العمل اللائق وتنمية سوق العمل عبر مناطق مختلفة من البلاد.

وتشمل الإنجازات الأخيرة اعتماد قانون جديد للعمل لتحسين المبادئ والحقوق الأساسية في العمل والتصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٨٧ بشأن الحرية النقابية وحماية الحق في التنظيم و اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٧ بشأن الإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنية. كما تم تصميم خارطة طريق لخدمات التوظيف العامة في كردستان العراق.

وفي عام ٢٠١٩، عززت منظمة العمل الدولية وجودها في العراق من خلال فتح مكتب قطري واحد في بغداد ومكتب مشروع واحد في أربيل. وسيسهّل هذان المكتبان تقديم الدعم للحكومة العراقية ومنظمات العمال وأصحاب العمل وتنسيق التعاون مع وكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنمائية والإنسانية الأخرى.

وفي شهر كانون الأول ٢٠١٩، وقّع العراق ومنظمة العمل الدولية أول برنامج قطري للعمل اللائق في العراق. ويدعم البرنامج الذي يمتد من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٣، المبادرات الوطنية لتعزيز العمل اللائق وتعزيز قدرة العراق على تعميم العمل اللائق في السياسات الاجتماعية والاقتصادية. وسيتم تنفيذه من خلال شراكات وثيقة بين منظمة العمل الدولية والحكومة وممثلي أصحاب العمل والعمال في البلد.

وتم توقيع الاتفاقية في ٥ كانون الأول من قبل المدير الإقليمي للدول العربية بمنظمة العمل الدولية، الدكتورة ربى جرادات والمدير العام لإدارة العمل والتدريب المهني في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية رائد جبار باهض ورئيس الاتحاد العراقي للصناعات علي صبيح الساعدي

ورئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق ستار دنبوس نيابة عن منظمات النقابات العمالية.

كما حضر الحفل في بغداد وزير العمل والشؤون الاجتماعية باسم الربيعي ووزير التخطيط نوري الدليمي ووزير الخارجية محمد الحكيم بالإضافة إلى رؤساء الدوائر والاقسام الحكومية وممثلي أصحاب العمل والنقابيين والسفراء وممثلي وكالات الأمم المتحدة.

ويعد البرنامج القطري للعمل اللائق الوسيلة الأساسية لمنظمة العمل الدولية لتعزيز العمل اللائق ليكون مكوناً أساسيا في استراتيجيات التنمية الوطنية. وبموجب البرنامج، ستعمل منظمة العمل الدولية مع الحكومة ومنظمات العمال وأرباب العمل في العراق لدعم المبادرات الوطنية المتعلقة بتعزيز العمالة والحقوق في العمل والحوار الاجتماعي والحماية الاجتماعية.

وبناءً على مشاورات مكثفة بين منظمة العمل الدولية والجهات العراقية سيركز البرنامج في العراق على ثلاث أولويات: ضمان دعم تنمية القطاع الخاص لإيجاد وظائف جديدة وتوسيع وتعزيز الحماية الاجتماعية ومعالجة عمالة الأطفال وتحسين الحوار الاجتماعي من أجل تعزيز الحقوق في العمل.

سؤال وجواب

ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة

السيدة دينا زوربـــــا

كيف تنظرين الى وضع المرأة في العراق؟

قطع العراق شوطاً طويلاً في مجال المساواة بين الجنسين وتكين المرأة. بوسعنا ان نتناول قطاع التعليم، فعلى سبيل المثال، هناك أرقام مشجعة عن أعداد الفتيات اللواتي التحقن بالمدارس الابتدائية وهو عدد يكاد يكون مساوياً لأعداد الفتية. ومقابل كل ١١٢ فتى هناك ١٠٧ فتاة ملتحقات بالمدرسة. ولسوء الحظ، تتضاءل هذه النسبة في المراحل التعليمية اللاحقة إذ تبلغ نسبة الفتيات الملتحقات بالدراسة المتوسطة ٧٠ بالمائة مقارنة بـ ٩٧ بالمائة من الذكور. وتنخفض هذه النسبة بشكل كبير الى ٢٠,٢ بالمائة في التعليم الجامعي.

ونحن نعلم ان الحكومة تعمل على رأب هذه الفجوة ونأمل ان ينعكس تحسن الوضع الأمني على تحسين هذه الأرقام.

وعلى الصعيد السياسي، لدينا الكوتا البالغة ٢٥ بالمائة من مقاعد مجلس النواب المخصصة للمرأة بموجب دستور عام ٢٠٠٥ الذي يخضع حالياً الى مراجعة. ومكنت الكوتا النساء من الفوز بـ ٨٤ مقعداً في مجلس النواب الذي يبلغ عدد أعضاءه ٣٢٩ عضواً في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٨، بيد أن هذه النسبة لم تنعكس على النواحي السياسية والعامة الأخرى مثل الحكومة إذ لم يجرِ تعيين وزيرة خلال السنوات العديدة الماضية. وتحديداً، الغيت وزارة شؤون المرأة منذ عام ٢٠١٥، ومنذ ذلك الحين لم توجد سلطة مركزية أو

ان الهيئة تتعاون مع جميع الأطراف المعنية في الحكومة والمجتمع المدني لتحقيق الأهداف المشتركة

آلية نسوية يمكنها متابعة قضايا المرأة. وكما قلت، هناك عناصر إيجابية بوسع العراق ان يبني عليها وهناك حالات قصور ينبغي معالجتها لضمان حصول المرأة العراقية على المنزلة التي تستحقها لتضطلع بدورها في خدمة بلدها. وتمتلك المرأة العراقية قدرات وإمكانات عظيمة يمكن ان تستغل بشكل فاعل للمضي قدماً بعجلة التنمية والإنعاش الاقتصادي في البلاد.

ولا تستخدم هذه الإمكانات الهائلة على الوجه الصحيح لأن عدم المساواة بين الجنسين لا يزال يعيق المرأة ويحرمها من الحقوق والفرص الأساسية، كما ويعيق عدم المساواة بين الجنسين التقدم الاجتماعي. وهذا هو السبب في أن تمكين النساء والفتيات أمر ضروري لتوسيع النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية الاجتماعية. وينبغي أن يعرف الناس فوائد التمكين، ولا يقتصر التمكين على النساء والفتيات وأسرهن فحسب، بل والمجتمع بأسره. وتؤدي المشاركة الكاملة للمرأة في قوة العمل والقطاعات الأخرى دوراً رئيسياً في تعزيز معدلات النمو الوطنية، ولهذا السبب نركز عملنا أساساً على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

كيف تعمل الهيئة لتحقيق أهدافها في العراق؟

ج: يتطلب التغيير الذي نطمح إلى تحقيقه تعاون جميع الأطراف المعنية، فنحن لا نعمل بمفردنا ولكننا نعمل مع شركائنا العراقيين في الحكومة والمجتمع المدني، كما تتظافر جهودنا مع جهود شركاءنا في المجتمع الدولي، بما في ذلك منظمات الأمم المتحدة الشقيقة لمساعدة العراق في مختلف الميادين. وسنواصل اعتماد إجراءات تعاونية مشتركة وشراكات مع الأطراف ذات المصلحة بهدف تحقيق نتائج حقيقية على أرض الواقع.

وتعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في شراكة مع السلطات الثلاث في البلاد وهي: السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية - ومنظمات المجتمع المدني على المستويين الوطني والمحلي لإحداث تغيير حقيقي. وتعمل الهيئة وفق هذا النهج بالشراكة مع فريق الأمم المتحدة القُطري وكذلك مع الجهات الدولية المتعددة الأطراف والثنائية. وتحاول الهيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا الاستفادة من ولايتها ودورها في إشراك القطاع الخاص من خلال عملها المتعلق بتمكين المرأة اقتصاديا.

ولكي نتمكن من تحقيق النتائج، لدينا مذكرات تفاهم موقعة مع الجهات الفاعلة الاستراتيجية الرئيسية تشمل مكتب فخامة الرئيس ومكتب السيد رئيس الوزراء ومجلس النواب، ولدينا شراكات مع الوزارات الرئيسة التي تشمل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وزارة الخارجية ووزارة التخطيط ووزارة الداخلية ووزارة المالية ووزارة التربية. وتهدف الهيئة إلى الاستفادة من هذه المذكرات و إقامة الشراكات من أجل المضي قدماً في إعداد جدول أعمال رفيع المستوى وآلية فعالة للمرأة بغية المساعدة في تعديل جميع التشريعات ذات الصلة التي تتعلق بالمرأة.

كيف استجابت هيئة الأمم المتحدة للمرأة للاحتجاجات الشعبية التي بدأت في العراق في شهر تشرين الأول ٢٠١٩ وهل هناك أي شيء يمكن أن تفعله هيئة الأمم المتحدة للمرأة للمساعدة؟

تتركز جهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشكل رئيسي على الدعوة إلى تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، بالإضافة إلى دورها في الاستجابة، إلى جانب منظمات الأمم المتحدة الشقيقة، للوضع الإنساني المتردي في العراق. ونعمل مع شركاء عراقيين في العديد من المشاريع والأنشطة في هذه المجالات. وبعد بدء الاحتجاجات تواصلنا مع المتظاهرين للتعرف على مطالبهم. كما أجرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دراسة حول مشاركة المرأة في الاحتجاجات العراقية لتحديد الدافع الذي حفّز النساء والفتيات على المشاركة بنشاط في حركة الاحتجاج.

كما نعمل بتعاون وتنسيق وثيقين مع الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق السيدة جنين هينيس بلاسخارت ونائبة الممثلة الخاص للأمم المتحدة ومنسقة الشؤون الإنسانية للعراق السيدة مارتا رويدس اللتان تراقبان الموقف عن كثب أيضاً.

والهدف من هذه الاتصالات ومتابعتنا هو الوقوف على احتياجات الشعب العراقي عموماً والنساء والفتيات على وجه الخصوص.

ومن نفس المنطلق شاركنا أيضًا في عملية المراجعة الدستورية.

وطوال عملية مراجعة الدستور عرضت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مشورتها بشأن تضمين منظور النوع الاجتماعي(الجندر) في الدستور لضمان حقوق المرأة. ويهدف الدعم الاستراتيجي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى ضمان أن يكون إصلاح الدستور مفيدًا للمرأة بطريقة مستدامة لسنوات عديدة قادمة. ويشير إعلان ومنهاج عمل بكّين، وهو نقطة مرجعية رئيسية لعملنا ، إلى الدساتير كآلية مهمة يمكن للدول من خلالها اتخاذ إجراءات لضمان المساواة في الحقوق للمرأة ويحدد حاجة الحكومات إلى "توفير الضمانات الدستورية و / أوسن تشريعات مناسبة لحظر التمييز المبني على النوع الاجتماعي لجميع النساء والفتيات من جميع الأعمار وضمان الحقوق المتساوية للمرأة من جميع الأعمار وتمتعها بكامل تلك الحقوق ". ونأمل أن يأخذ الدستور المعدل الجديد هذه الاهتمامات بعين الاعتبار لخدمة الشعب العراقي على قدم المساواة بصرف النظر عن نوع الجنس.

تركزين الكثير من جهودك على المساواة بين الجنسين. ما أهمية ذلك في عملكم وعمل منظومة الأمم المتحدة؟

بادئ ذي بدء، عدم المساواة بين الجنسين هو ظلم. ولا يمكننا قبول الظلم كما هو بل علينا معالجته كأفراد ومجتمعات وحكومات وكمجتمع دولي أيضا. وعلينا أيضًا أن نركز على مزايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة التي تشكل الهدف رقم ٥ من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وهي مجموعة من الأهداف التي حددتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة لجميع دول العالم ، بما في ذلك العراق، بحلول عام ٢٠٣٠.

إن النهوض بالمساواة بين الجنسين أمر حاسم لجميع مجالات المجتمع الصحي بدءً من الحد من الفقر إلى تعزيز الصحة والتعليم والحماية ورفاهية الفتيات والفتيان. ويستفيد الاقتصاد العراقي والمجتمع ككل من منح النساء والفتيات فرص متساوية للحصول على التعليم والرعاية الصحية والعمل اللائق والتمثيل في عمليات صنع القرار السياسي والاقتصادي. ونحن نضع في اعتبارنا أن تمكين المرأة يتطلب معالجة القضايا الهيكلية التي تشمل الأعراف والمواقف الاجتماعية غير العادلة وكذلك العمل على إدخال أطر قانونية تقدمية تعزز المساواة بين الرجال والنساء.

وبالتالي، نركز جهودنا أيضًا على إنهاء التمييز والعنف القائمين على النوع الاجتماعي. وتدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة سن تشريعات جديدة تهدف إلى القضاء على الممارسات التقليدية الضارة وأي جهود لإنهاء التمييز. ويتم ذلك عِبرَ شراكة قوية مع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية ، باستخدام شبكتنا الواسعة من المدافعين عن النوع الاجتماعي الذين يؤمنون بقوة بأهمية المساواة والتمكين.

الأمم المتحـدة – العـراق

United Nations Iraq